( سلسلة خزانة التراث )

# أحكام كلّ وما عليه تدلّ

تأليف

تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي

(٦٨٣هـ - ٧٥٦هـ)

تحقيق

الدكتور طه محسن

جامعة بغداد - كلية الآداب

الطبعة الاولى - بغداد - ٢٠٠٠



طباعة ونشر
دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية»

تعنون جميع المراسلات
لرئيس مجلس ادارة الشؤون الثقافية العامة
العنوان:
العراق - بغداد - اعظمية
ص.ب. ٤٠٣٢ - تلكس ٢١٤١٣ - هاتف ٤٤٣٦٠٤٤



رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٨٠٩ لسنة ٢٠٠٠

## بسم الله الرحمن الرحيم

### تقديم

خلّف لنا الباحثون في آداب اللغة العربية تراثاً ثرّاً في ( الأدوات والحروف ) وما يُشبهها من الأسماء والظروف ، مثل اللام ، والفاء ، و « إذ » و « إذا » ، و « الآنَ » ... وغيرها .

وممن عُرف بهذا اللون من التأليف عليُّ بن عبد الكافي بن علي ، تقيُّ الدين السُّبكي ، المولود في ( سُبْك ) من أعمال المنوفية بمصر سنة ثلاث وثمانين وست مئة ، والمتوفَّى بالقاهرة سنة ستٍ وخمسين وسبع مئة للهجرة . فقد دوّن فيه مصنفات منها : ( نيل العلا في العطف بلا ) ، و ( كشف القناع في إفادة لو الامتناع ) ، و ( مَن أقسطوا ومن غَلوا في حكم نقول لو ) ، و ( الرفدة في معنى وحده ) ، و ( وشي الحُلَى في تأكيد النفي بلا )[1] .

وينخرط في هذا السلك الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم : ( أحكام كل وما عليه تدل ) الذي فرغ من تأليفه سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة للهجرة[2] .

والسبكي هو أول من ألّف في هذا اللفظ كتاباً مستقلّاً ، وكان درسه يتم في مصادر اللغة ، وكتب التفسير ، ومصنفات النحو ، والفقه ، وأُصول الفقه ، والبلاغة ، وما يشبهها .

ففي المعجمات اللغوية نصيب مفروض من الكلام على « كل » . ولا يكاد يخلو

---

( ١ ) عن حياة تقي الدين ومصنفاته كتب ولده عبد الوهاب تاج الدين السبكي ترجمة طويلة في طبقات الشافعية الكبرى ١٠ / ١٣٩ ـ ٣٣٨ . وألحق محققا الكتاب عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي قائمة بمصادر ترجمته في حاشية جـ ١٠ ص ١٣٩ .

( ٢ ) ثبت هذا التاريخ في آخر مخطوطة مكتبة ( رئيس الكتاب ) باستانبول ، وسيأتي وصفها .

معجم من ذكر، على خلاف بينها في البيان من حيث الاختصار والإطالة .

ومثل المعجمات كتب التفسير ومعاني القرآن بشتّى أنواعها واتجاهات مؤلفيها واختلاف مشاربهم . إذ تناول هؤلاء تفسير « كُلّ » التي وقعت في سبعة وخمسين وثلاث مئة موضع من الذكر الحكيم ، فضلًا عن المواضع التي جاءت فيها بصيغة « كُلّما » وعددها سبعة عشر موضعاً[٣] . وقد توقف المفسرون عندها ذاكرين ما يتعلق بها من أحكام اللغة ، والنحو ، ومسائل الفقه ، والقراءات وتوجيهها ، وغير ذلك من امور يختلف البحث فيها من تفسير الى آخر .

وفي كتب النحو بيانات عن « كُلّ » ابتداءً بكتاب سيبويه ( ت ١٨٠ هـ ) الذي أشار فيه الى معناها ، وحكمها مؤكدة ، ومبتدأة ، ومضافة ، وصفة ، وموصوفة ، ومقطوعة عن الاضافة ، والى وقوع الفاء في خبرها[٤] . ومن بعد سيبويه راح شراح كتابه يبينون هذه المسائل ، ويحتجون لها ، ويناقشونها او يزيدون عليها[٥] .

وكذلك تضمنت كتب الدراسات النحوية الاخرى ومتونها وشروحها مسائل عدة عنها . ويقع درسها غالباً ضمن بابي ( الاضافة ) و ( التوكيد ) .

ولما كانت « كُلّ » من ألفاظ العموم والشمول الدالة على التفصيل فقد اهتم بها الاصوليون ، ودرسوها في باب ( العموم والخصوص ) وأدواته من كتبهم . ولهؤلاء كلام على حقيقة معناها ، والفرق بينها وبين أخواتها ، والخلاف في ذلك .

وعن القواعد الكلية التي وضعها الاصوليون لهذا اللفظ تتفرع في أبواب الأحكام الشرعية مسائل يحتاج اليها الحكام ، والقضاة ، ومَن يتصدون للفتوى من العلماء والفقهاء . ومن هنا دخلت أبواب الفقه ، وكثر دورانها في ألفاظ الطلاق ، والعتاق ، والإيلاء ، والأيمان من كتب هذا العلم .

أما الدراسات البلاغية فدخول « كل » في رحابها جاء عرضاً لا أصالة . وأول من تكلم عليها عبد القاهر الجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) في كتابه ( دلائل الاعجاز ) حين توقف ، وهو يصحح ما ضعّفه العلماء من أساليب الأدباء ، عند قول أبي النجم العجلي :

---

( ٣ ) ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٦١٤ - ٦١٩ .

( ٤ ) ينظر : الكتاب ٢ / ١١٠ و ١١٤ - ١١٦ و ١٧١ و ٣٨٠ - ٣٨١ و ٣٩٦ و ٣ / ١٠٣ و ٢٥٢ و ٤ / ٢٣١ و ٣٨١ .

( ٥ ) ينظر على سبيل المثال : شرح كتاب سيبويه ، لابي سعيد السيرافي ٢ / ٥٨٣ و ٣ / ٤٤٤ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٢٨ نحو تيمور ( عن مصورة الدكتور محمد البكاء - بغداد ) .

قـــد أصبحت أمُّ الخيـــــار تـــــدّعي
عليَّ ذنبـــــاً كلُّـــــه لم أصنـــــع

ورأى أنّ المعنى الذي يؤديه الشاعر برفع « كل » هو غيره الذي يؤدّى بنصبها خلافاً لمن سوّى بينهما في الاعرابين . ودفعه ذلك الى الحديث عن معناها ، والفرق بين دخولها في حيّز النفي وخروجها منه معززاً حديثه بالشواهد الفصيحة والأمثلة[6] .

وكان لكلامه أثر في علماء بعده ، ومنهم الخطيب القزويني ( ت ٧٣٩ هـ ) الذي اختصره في كتاب ( التلخيص في علوم البلاغة )[7] ثم أنشأ شراح ( التلخيص ) يوضحون ، ويشرحون عبارته ، وأول هؤلاء القزويني نفسه في ( الايضاح في علوم البلاغة )[8] .

لقد حفز السبكيَّ ما رآه من توزع دراسة « كل » في المصنفات الى لمِّ شتاتها في كتاب واحد مستقل مشتمل على أكثر أحكامها ومسائلها ليكون مرجعاً لطلاب العربية وغيرها ، ولمن يواجه في أمرها إشكالاً . وهو عمل يستحق التقدير . ولا شك في أنّ اخراجه ييسر سبيل الانتفاع به ، ويسهل على الطالبين تناوله بعدما كانت نسخه القليلة حبيسة خزائن المخطوطات .

هذا وقد وضعت للكتاب دراسة تجلي حقيقته ، وتوضح مقامه ، وتكون باباً يلج منه القارئ اليه ، وهي مشتملة على مباحث حققت فيها اسمَ الكتاب ، وصححت نسبته الى السبكي ، وبينت منهجه ، وقيمته ، وأثره في الدراسات بعده ، ثم خلصت أخيراً الى وصف النسخ المعتمدة في إخراجه ، وطريقة التحقيق .

أسأل الله تعالى أن يصبّ سجال الرحمة على مؤلفه ، وعلى محققه ، والساعي الى طبعه وإخراجه . ومنه التوفيق والسداد .

الدكتور طه محسن
جامعة بغداد ـ كلية الآداب

---

( ٦ ) دلائل الاعجاز ص ٢٧٤ ـ ٢٧٩ .
( ٧ ) ينظر ص ٨٦ ـ ٨٩ من التلخيص .
( ٨ ) ينظر ص ٦٤ ـ ٦٨ من الايضاح . ويراجع شروح التلخيص ١ / ٤٢٧ ـ ٤٤٧ .

# اسم الكتاب ونسبته الى المؤلف

عنوان الكتاب هو ( أحكام كل وما عليه تدل ) . نصّ عليه ولد المؤلف تاج الدين ( ت ٧٧١ هـ ) في الترجمة التي كتبها له[٩] ، وثبت على مخطوطتين صحيحتين منه ، كتبت إحداهما سنة أربعين وثمان مئة للهجرة عن نسخة كتبت في زمن المؤلف .

ورأيت هذا العنوان هو الأصحَّ ، فاخترته من دون غيره مما أوردته مصادر اخرى مختصراً ، مثل ( أحكام كل )[١٠] و ( كتاب كل )[١١] و ( رسالة كل )[١٢] و ( كل وما عليه تدل )[١٣] .

أما نسبة الكتاب الى تقي الدين السبكي فليس الباحث بواجد صعوبة في إثباتها . إذ ورد اسمه على الصفحات الاولى من مخطوطاته الثلاث ، وهي في مكتبات متفرقة من العالم ، في القاهرة ، وبغداد ، واستانبول . والعلماء الذين نقلوا من الكتاب أو ناقشوا رأياً فيه ، أو علقوا على مسائله ، كلهم نسبوه اليه ، وهم علماء أثبات مشهود لهم بالدقة ، والتحري في النقل . ومن هؤلاء : تاج الدين السبكي ، وجلال الدين السيوطي ( ت ٩١١ هـ ) ، وعبد القادر البغدادي ( ت ١٠٩٣ هـ ) ومحمد بن مرتضى الزبيدي ( ت ١٢٠٥ هـ ) في كتبهم التي أشيرَ اليها في هوامش هذا البحث .

ويؤيد فحص النص من داخله صحة هذه النسبة . فهو صورة واضحة لثقافة السبكي وطريقته في الدرس والبحث ، وفيه ذكر مجموعة من شيوخه ، ونقل عنهم مع

---

( ٩ ) طبقات الشافعية الكبرى ١ / ٣٠٨ .

( ١٠ ) عروس الافراح ، تاج الدين السبكي ١ / ٤٣٣ .

( ١١ ) الأشباه والنظائر ، السيوطي ١ / ٢٩٧ .

( ١٢ ) خزانة الادب ، عبد القادر البغدادي ١ / ١٧٤ و ١٧٨ .

( ١٣ ) بغية الوعاة ، السيوطي ٢ / ١٧٧ ، وتاج العروس ، للزبيدي ٨ / ١٠٠ .

نعته إياهم بالشيخ ، أمثال : ابن دقيق العيد ( ت ٧٠٢ هـ ) ، وابن الرفعة ( ت ٧١٠ هـ ) وعلاء الدين الباجي ( ت ٧١٤ هـ ) ، وأبي حيان النحوي ( ت ٧٤٥ هـ ) .

لذا فأنا مطمئن الى أنّ كتاب ( أحكام كل وما عليه تدل ) صنعه تقي الدين السبكي ، ووضع له هذا الاسم .

# منهج الكتاب

يخلو الكتاب من المقدمة ، ويبتدئ مباشرة بقول مؤلفه ( لفظة كُلّ إذا لم تقع تابعة فاما أن تضاف لفظاً وإما أن تجرد ، وإذا أضيفت فاما الى نكرة وإما الى معرفة ) .

يلي هذه العبارة الدراسة المشتملة على جانبين :

الجانب الأول ـ تكلم فيه على اضافة « كل » وأقسامها ، ودلالتها من الناحية اللغوية والنحوية .

والجانب الثاني ـ في مسائل متفرقة تتعلق بدلالتها واستعمالها عند الفقهاء والاصوليين .

جعل المؤلف أحكام « كُلّ » في الجانب الأول على ثلاثة أقسام :

القسم الاول ـ إضافتها الى نكرة ، بحث فيه اضافتها الى المفرد المذكر ، والمفرد المؤنث ، والمثنى ، والجمع .

والقسم الثاني ـ إضافتها الى المعرفة ، بحث فيه إضافتها الى ضمير الجمع ، و ( مَن ) و ( ما ) الموصولتين ، والمعرف بالألف واللام ، واسم الاشارة ، والمعرف بالاضافة . وحقق خلال حديثه مسألة تقدم النفي والنهي عليها .

والقسم الثالث ـ تجريدها عن الاضافة .

أما الجانب الثاني من الدراسة فقد قدم فيه السبكي أحكاماً متفرقة ومناقشات بدأها بذكر ألفاظ العموم عند الاصوليين ، وهي « جميع » و « مَن » و « ما » الشرطيتان والاستفهاميتان ، و « متى » و « مهما » و « أين » و « كُلّما » . ويبسط

الكلام على الفرق بين « كُلّ » و « أيّ » ثم ذكر وقوع « كل » في أسلوب الحصر. بعدها تحدث عن التعليق على العموم . وأكثر الذين ناقش آراءهم في هذا الجانب هم الحنفية .

إنّ المؤلف لم يضع حدّاً للقسمة الثنائية التي لمحتُها في الكتاب ، وأشرت اليها في الجانبين : اللغوي ، والفقهي الاصولي . ولكنه جعل للجانب الأول ثلاثة أقسام كما ذكرت . وحين درس الجانب الثاني راح يوضح مباحثه عن طريق تقسيمه الى فصول . فكان يبدأ كل مبحث منه بلفظ ( فصل ) حتى بلغت عنده في هذا الجانب عشرة فصول لم يضع لها عنوانات سوى التاسع الذي جعله في ( التعليق على العموم ودخوله في حيز الشرط ، ودخول الشرط في حيزه ) .

وعلى الرغم من أن الدراسة في الجانبين كانت متوازنة من حيث الطول إلا اننا نرى تفاوتاً في المباحث الفرعية التي تنضوي تحتهما أحياناً . نجد هذا مثلاً في القسم الأول من الدراسة اللغوية الذي اشتمل على أربعة مباحث ضمتها ست صفحات من المخطوط ( الورقة ١ ظ ـ ٤ و ) استأثر الأول منها بخمس صفحات ، بينما وقعت المباحث الثلاثة الاخرى في الأخيرة منها .

استعرض السبكي في الكتاب مجموعة من الآراء . وناقش طائفة منها ، وقاده النقاش الى ذكر الأدلة المختلفة ، واصطناع اسلوب الحوار والجدل سالكاً طريقة السؤال والجواب على غرار ما نجده في الكتب الاخرى القديمة . فهو يتوهم أسئلة تقال فيجيب عنها ، ويستعمل في مثل هذا قوله : ( فان قلت .... ) أو ( فان قيل ..... ) ثم يورد الاعتراض ، ويعرج عليه بقوله : ( قلت .... ) .

وفي الكتاب مراجعة لعدد من مصادر النحو ، واللغة ، والتفسير ، والفقه ، والاصول ، والحديث الشريف ، والبلاغة .

واختلفت طريقة نقله عن كتب هذه العلوم :

فهو تارة يصرح باسم الكتاب معزواً الى مؤلفه عند نقل النصّ ، أو مناقشة الآراء ، ولا بأس من ذكر هذه المصادر :

فمن كتب النحو : ( الكتاب ) لسيبويه ، و ( الأصول ) لابن السراج ( ت ٣١٦ هـ ) و ( المفصل ) للزمخشري ( ت ٥٣٨ هـ ) .

ومن مصادر التفسير : ( البحر المحيط ) لأبي حيان الاندلسي ، شيخ المؤلف ، ذكره بقوله : ( وقد قال الشيخ في تفسيره )[١٤] ، كما أشار السبكي الى تفسيره

( ١٤ ) أحكام كل وما عليه تدل . الورقة ٢ ظ .

نفسه في آخر الكتاب لافتاً نظر القارئ الى أنه شرح بعض مسائل « كُلّ » في ذلك التفسير .

ومن كتب الفقه ( الجامع الكبير ) لمحمد بن الحسن الشيباني ( ت ١٨٩ هـ ) و ( التعليق الكبير ) للقاضي الحسين بن محمد ( ت ٤٦٢ هـ ) ذكره بقوله ( وقد رأيت المسألة في تعليق القاضي حسين من أصحابنا )[١٥] . ويدخل فيها كتب الفتاوي ، مثل كتاب محمد بن علي الشاشي ( ت ٣٦٥ هـ ) وكتاب أبي حامد الغزالي ( ت ٥٠٥ هـ ) ..

ومن كتب أصول الفقه : ( المستصفى ) للغزالي . وكتاب آخر لابن الساعاتي ( ت ٦٩٤ هـ ) لم يسمه ، ولكن نقل عنه بقوله : ( وزاد ابن الساعاتي الحنفي في كتابه الأصولي ... )[١٦] .

وهو تارة اخرى يذكر المؤلف من دون كتابه حين ينقل عنه رأياً أو يقتبس نصّاً . وفي الكتاب طائفة من أسماء المؤلفين في العلوم التي تقدم ذكرها .

فمن اللغويين والنحويين : أبو الفتح بن جني ( ت ٣٩٢ هـ ) واسماعيل ابن حماد الجوهري ( ت ٣٩٣ هـ ) ؛ والأعلم الشنتمري ( ت ٤٧٦ هـ ) وأبو القاسم السهيلي ( ت ٥٨١ هـ ) وابن عمرون الحلبي ( ت ٦٤٩ هـ ) وجمال الدين بن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) وأبو حيان الأندلسي المارّ الذكر .

ومن الفقهاء والاصوليين : الشافعي ( ت ٢٠٤ هـ ) وأبو إسحاق الشيرازي ( ت ٤٧٦ هـ ) ، وفخر الدين الرازي ( ت ٦٠٦ هـ ) والرافعي ( ت ٦٢٣ هـ ) ، وعبد الرحيم بن يونس ( ت ٦٧١ هـ ) وشهاب الدين القَرافي ( ت ٦٨٤ هـ ) ، وشيوخه : ابن دقيق العيد ، وابن الرفعة ، وعلاء الدين الباجي . وقد مرّ ذكرهم .

ومن المحدّثين : البخاري ( ت ٢٥٦ هـ ) ومسلم ( ت ٢٦١ هـ ) عزا اليهما معاً حديثاً واحداً .

وكان همي وأنا أحقق الكتاب أن أراجع النصوص المنقولة عن هؤلاء في كتبهم . ولذلك رأيتُني أقلب أحياناً صفحات أكثر من كتاب لمؤلف واحد لكي أقع على رأيه . وقد وجدت طائفة من النقولات ، كالذي أخذه السبكي عن ( الصحاح ) للجوهري و ( الكشاف ) للزمخشري ، و ( نتائج الفكر ) للسهيلي ، و ( المحصول ) للرازي ، و ( التسهيل ) لابن مالك ، و ( شرح تنقيح الفصول ) للقرافي ، فضلًا عن صحيحي

---

( ١٥ ) أحكام كل . الورقة ١١ و .

( ١٦ ) أحكام كل . الورقة ٥ و .

البخاري ومسلم .

وفي الهوامش التي وضعتها على المتن المحقق تعليقات وإحالات الى مواضع النقل من هذه المصنفات .

وهو تارة ثالثة يهمل ذكر اسم المؤلف وكتابه ، ويصدر عبارته بلفظ ( وقيل ... ) أو ما يشبهه ، كما فعل في نقله عن كتابي ( التلخيص ) و ( الايضاح ) ، وهما للخطيب القزويني ( ت ٧٣٩ هـ ) . فقد نقل عن ( الايضاح ) نصين صدرهما بلفظ ( قيل ) ونقل عن ( التلخيص ) نصاً طويلًا صدره بقوله : ( ونقل البيانيون عن عبد القاهر الجرجاني انه قال .... )[١٧] .

وهذه الطريقة الأخيرة ، أعني استعمال لفظ عام ، كالبيانيين ، دالٍ على صنعة ، أو مذهب ، أو نسبة ، وسيلة اخرى استخدمها السبكي عند عرض الآراء أو مناقشتها أو اقتباسها ، مثل : ( النحويين ) و ( بعض الاصوليين ) و ( أكثر الاصوليين ) و ( المنطقيين ) و ( الفقهاء ) و ( الحنفية ) و ( العراقيين ) و ( المراوزة ) و ( قوم ) و ( اللغويين ) و ( الأصحاب ) و ( أصحابنا ) ويعني بهم الشافعية .

أما شواهد الكتاب فانها متنوعة بين الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة ، وأشعار العرب .

وأكثرها عدداً شواهد الشعر البالغة ثمانية وستين شاهداً ، تليها آيات الذكر العزيز البالغة ستاً وخمسين آية ، ثم الأحاديث الشريفة وهي أحدَ عشرَ حديثاً .

ويلفت النظر أن هذه الشواهد ذكر أكثرها في الجانب الأول من الكتاب ، وهي الدراسة اللغوية ، في حين لم يصب الجانب الثاني منها ، وهو الفقهي الا القليل . فالآيات ورد ثلثاها في الجانب اللغوي ، وكذا الأحاديث النبوية ، وتتابعت أبيات الشعر في الجانب نفسه حتى بلغت أربعة وستين بيتاً من ضمن ثمانية وستين بيتاً .

والأبيات التي احتج بها هي من شعر الجاهليين والمخضرمين والأمويين ممن يستشهد بكلامهم إلا اثنين منها ، أحدهما للمتنبي والآخر لأبي العتاهية ، أثبتهما مع نصوص مثّل بها على تقدم النفي على « كل » ضمن موضوع بلاغي .

وعلى الرغم من أنّ غايته الاحتجاج بهذه الشواهد الكثيرة إلا أنّ طريقته في إثباتها لم تسر على سنن واحد . فهو في الغالب يذكر الشاهد بتمامه منسوباً الى قائله . وقد يورد جزءاً منه منسوباً ايضاً الى قائله . وبلغ ما نسبه من الأبيات ثمانية

---

( ١٧ ) أحكام كل . الورقة ٧ و .

وأربعين ، والباقي ، وهو عشرون ، لم ينسبه الى قائل . ودلاني البحث في الدواوين الشعرية ، وكتب الأدب ، واللغة ، والنحو الى معرفة قائلي ثمانية منها ، ونصف هذه الشواهد التي لم ينسبها أنصاف أبيات لم أعرف تتمتها ، بله قائليها .

وكوّنت الشواهد المستفيضة من أول الكتاب الى منتصفه قطعة أدبية أضفت عليه طلاوة وغضارة ، وكنت أود لو غطت هذه السمة المباحث التالية . إلا أنّ المؤلف جانبها ، واهتم بمباحث أُصولية وفقهية صرف ، طعَّمها بأساليب الفلسفة ، وعبارات أهل المنطق وعلم الكلام ، واستعمل مصطلحاتهم وألفاظهم ، واستعان بالأمثلة التي تداولها الفقهاء والاصوليون في كتبهم ، وجعلها مِدار حديثه ، وهيَ التي تتعلق بأحكام الطلاق ، والأيمان ، والعتاق ... وما يشبه هذا مَما أضفَى يبساً على مباحث هذا الجانب زاد منها الاقلال من النصوص الأدبية الفصيحة . وتلك واحدة من المآخذ التي أوردها على الكتاب .

وعلى ذكر هذا المأخذ أرى ضرورة التنبيه على أمثاله مما وقع فيه المؤلف .

فمن ذلك : ظهور منهج البحث في القسم الأول من الدراسة واختفاؤه في القسم الآخر . وكان الأولى أن يدرس الموضوع وفق منهج واضح .

ومن ذلك ايضاً عدم سلوك طريق واحدة في إثبات الشعر ، فبينما نراه يهتم عند الاحتجاج ببيان اسم القائل وتمام البيت إذا هو يجتزئ الشواهد مغفلًا النسبة الى القائل أو المصدر . وفي النظر الى الأبيات المتتابعة التي احتج بها على إضافة « كُلّ » الى المفرد المذكر النكرة ، وعددها واحد وثلاثون بيتاً ما يدل على هذه الدعوى[١٨] .

وكذلك نجد المؤلف يكتفي بالكلام على إضافة « كُلّ » ومعناها عند الاضافة وعدمها ، ودلالتها على العموم ، والخلاف في ذلك بين الفقهاء والاصوليين . ولم يستوعب أحكامها كلها . فقد أغفل الحديث عن استعمالها للتوكيد ، وعلى إعرابها ، واشتقاقها ، ووصفها ، والوصف بها ، وتعريفها ، ودخول « الْ » عليها ، وتنكيرها ، وتأنيثها ، وحذفها ، ولا قبول لعذره في آخر الكتاب حين يقول : ( ويقي من أحكام « كل » وصفها والوصف بها ، وتعريفها ، وتنكيرها . وقد ذكرت ذلك في قوله تعالى : « وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد » في تفسيري ) .

إنّ هذه الهنات لا تعد شيئاً تجاه المحاسن التي انطوى عليها الكتاب ، وهي التي ينبه عليها المبحث الآتي :

---

( ١٨ ) ينظر الورقة ١ ظ - ٢ و .

# قيمة الكتاب وأثره

يعد هذا الكتاب أول مصنف مستقل لدراسة « كل » بعد أن كان موضوعها يدرس في كتب العلوم التي ذكرتها آنفاً في المقدمة . والسبكي ، وإن لم يستوعب جوانب اللفظ كلها إلا إنه قدم معلومات وشواهد تجعل كتابه في مكان الريادة في بابه .

والكتاب يوضح الصلة بين علم النحو وعلم الفقه وأصوله ، وأثر النحو فيهما ، وإفادة الفقهاء من الدراسات اللغوية ومصادرها في فتاواهم ، وأحكامهم ، واستنباطهم .

وتتجلى براعة المؤلف وتمكنه في الاستشهاد بالنصوص المتنوعة الفصيحة ، وهي سمة لو سلكها المؤلف الى نهاية البحث لقدم مصنفاً ذا سمة تطبيقية في الدراسات التي تتوخى الاستعانة بالنصوص على استنباط القواعد .

ولأهمية الكتاب انتفع به العلماء والدارسون من الذين عاشوا في زمن المؤلف أو جاؤوا من بعده ، واتخذوه مرجعاً ، وناقشوا جانباً من آرائه .

فممن نقل عنه عصريُّ المؤلف جمال الدين بن هشام الانصاري ( ت ٧٦١ هـ ) أخذ عنه نصوصاً في مبحث « كُلّ » من كتابه ( مغني اللبيب ) الذي ألفه عام ست وخمسين وسبع مئة للهجرة[١٩] ، واستفاد من شواهده ، وتأثر بتقسيمه للموضوع في إضافة « كُلّ » الى نكرة والى معرفة ، وحكم ذلك في الحالين[٢٠] . ولكن صاحب ( المغني ) لم يشر الى كتاب ( أحكام كل وما عليه تدل ) على عادته في نقل الآراء .

ومنهم تاج الدين السبكي ، لخص كلام والده في ( عروس الأفراح ) وأشار الى ذلك وهو يذكر كلام البلاغيين على أمثلة سلب العموم وعموم السلب ، قال : ( والتحقيق في ذلك ما ذكره الوالد في تصنيف له في أحكام كل . وها أنا أذكره

---

( ١٩ ) مغني اللبيب ١ / ١ .

( ٢٠ ) المصدر نفسه ١ / ٢١١ ـ ٢٢٣ .

ملخصاً .... )[٢١] .

ومنهم جلال الدين السيوطي في ( الاشباه والنظائر )[٢٢] وعبد القادر البغدادي في ( خزانة الأدب ) نقل عنه في موضعين ، أشار في أولهما الى ان الدماميني ( ت ٨٣٧ هـ ) نقل في ( الحاشية الهندية ) بعض كلام السبكي في كتاب « كل »[٢٣] .

ومنهم محمد بن مرتضى الزبيدي في معجمه ( تاج العروس ) . اعتمد على الكتاب في بيان معنى « كل » وأنواع إضافتها ، قال : ( وللشيخ تقي الدين بن السبكي رسالة مستقلة في مباحث كل وما عليه يدل ، وهي عندي . وحاصل ما ذكر فيها ما نصه .... ) ثم لخص مضمونها[٢٤] .

وهذه المنقولات ، واعتماد أصحابها المشهورين وغيرهم من علماء اللغة والبلاغة على الكتاب دليل على أهميته وأثره في الدراسات اللغوية والبلاغية .

---

( ٢١ ) عروس الافراح ١ / ٤٣٣ ( ضمن شروح التلخيص ) .

( ٢٢ ) ينظر ١ / ٢٩٧ من الاشباه والنظائر .

( ٢٣ ) خزانة الادب ١ / ١٧٤ و ١٧٨ .

( ٢٤ ) تاج العروس ٨ / ١٠٠ .

# النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق

استندت في إخراج الكتاب الى مخطوطاته الثلاث التي لم أقف على غيرها في مكتبات العالم ، وهي :

أولاً - النسخة « ك » :

وهي المصورة عن مخطوطة خزانة مكتبة ( رئيس الكتاب ) باستانبول . أرسلها إلي مشكوراً الأخ الدكتور حسين تورال الاستاذ في جامعة أرض روم بتركيا . وتقع ضمن مجموع رقمه ( ١١٦٠ ) قياسه ( ٢٧ × ٢٨ سم ) كتب جميع رسائله بخط واضح بقلم ناسخ واحد . وهو يشتمل على الكتب والرسائل الآتية :

١ - أحكام كل وما عليه تدل . وسيأتي وصفه .

٢ - نظام الغريب ، للربعي ( ت ٤١٠ هـ ) الورقة ١٥ ظ - ٥٦ ظ .

٣ - شرح النفحة الوردية ، لابن الوردي ( ت ٧٤٩ هـ ) الورقة ٦٠ ظ - ٩٧ ظ .

٤ - شرح ملحة الاعراب ، للحريري ( ت ٥١٦ هـ ) . الورقة ١٠١ ظ - ١٦٩ ظ .

٥ - المفيد في النحو ، لابن بابشاذ ( ت ٤٦٩ هـ ) . الورقة ١٧٣ و - ٢٠٥ ظ .

٦ - مقدمة في النحو ، لابن جماعة ( ت ٧٣٣ هـ ) . الورقة ٢٠٩ و - ٢١٠ ظ .

٧ - مرشد الطلاب في معرفة قوانين الاعراب ، للبسطي الأندلسي ( ؟ ) الورقة ٢١١ و - ٢١٢ ظ .

٨ - الكافية ( في النحو ) لابن الحاجب ( ت ٦٤٦ هـ ) . الورقة ٢١٣ و - ٢٢٨ ظ .

ويقع كتاب « كل » في أول المجموع . ويشتمل على ( ١٣ ورقة = ٢٥ صفحة ) يبدأ بوجه الورقة الاولى وينتهي بوجه الورقة الثالثة عشرة . وتضم الصفحة الواحدة ( ٢٤ ) سطراً ، معدل كلمات السطر الواحد حوالي

( ١٥ ) كلمة . وقد سقطت من هذه النسخة صفحة واحدة تبدأ بآخر سطر في الورقة ( ٥ و ) أشرت اليها في التحقيق .

ثبت على الصفحة الاولى من المجموع عنوان الكتاب واسم مؤلفه . وفوقه أسماء المصنفات التي يضمها المجموع . وعلى الجهة اليسرى تمليك نصُّه ( ملك العبد الفقير الى الله تعالى علي بن أبي القاسم بن جوشن لطف الله به . آمين . آمين . آمين ) . وتحت العنوان تمليك آخر من ثلاثة أسطر مسح أكثر كلماته . وعلى الجهة اليسرى منه عبارة ( هذا لله المالك الأحد عند عبده مصطفى بن محمد ) . ويليها ختم المكتبة ورقم الكتاب .

كتبت هذهِ النسخة كما دون في آخرها ( ضحوة الاثنين العشرين من شهر ذي الحجة من سنة أربعين وثمان مئة من الهجرة ) . وقبل هذه العبارة أثبت الناسخ نصّاً فيه تاريخ تاليف الكتاب هو ( قال الشيخ فسح الله في مدته : فرغت من هذا التصنيف في صفر سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة ) .

فالمخطوطة على الراجح منقولة من نسخة كتبت في زمن مؤلفها .

ثانياً ـ النسخة ( م ) :

وهي المحفوظة في خزانة دار صدام للمخطوطات ( مكتبة المتحف العراقي سابقاً ) ضمن مجموع رقمه ( ٥٥٣ ) كتب بخط النسخ الواضح . ويشتمل على الكتب الاتية :

١ ـ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، لابن هشام الانصاري ينتهي بالورقة ٢٠٦ ظ .

٢ ـ كتاب في لفظة « كل » وسياتي وصفه .

٣ ـ رسالة في فهارس ( مغني اللبيب ) تبدأ بمنتصف الورقة ( ٢١٩ و ) الى نهاية المجموع .

ويقع كتاب « كل » في ( ١٤ ورقة = ٢٦ صفحة ) يبدأ بظهر الورقة ( ٢٠٦ ظ ) وينتهي بوجه الورقة ( ٢١٩ و ) وهو خالٍ من العنوان . وتتصدره عبارة ( هذه الرسالة لتقي الدين علي السبكي ) . كما يخلو من تاريخ النسخ . كتب بقلم ناسخ ( مغني اللبيب ) عبد القادر البغدادي ( ت ١٠٩٣ هـ ) صاحب ( خزانة الادب ) . وهي نسخة صحيحة واضحة .

ومن ميزاتها أن الناسخ اختصر بعض الالفاظ . فهو يكتب ( حينئذ ) ( ح ) و ( سيبويه ) ( س ) و ( الى آخره ) ( الخ ) . وورد فيها الدعاء للشيخ أبي حيان الاندلسي بلفظ ( أبقاه الله ) مما ينبه على أنها نقلت من مخطوطة كتبت في عصر

المؤلف .

ثالثاً ـ النسخة ( د ) :

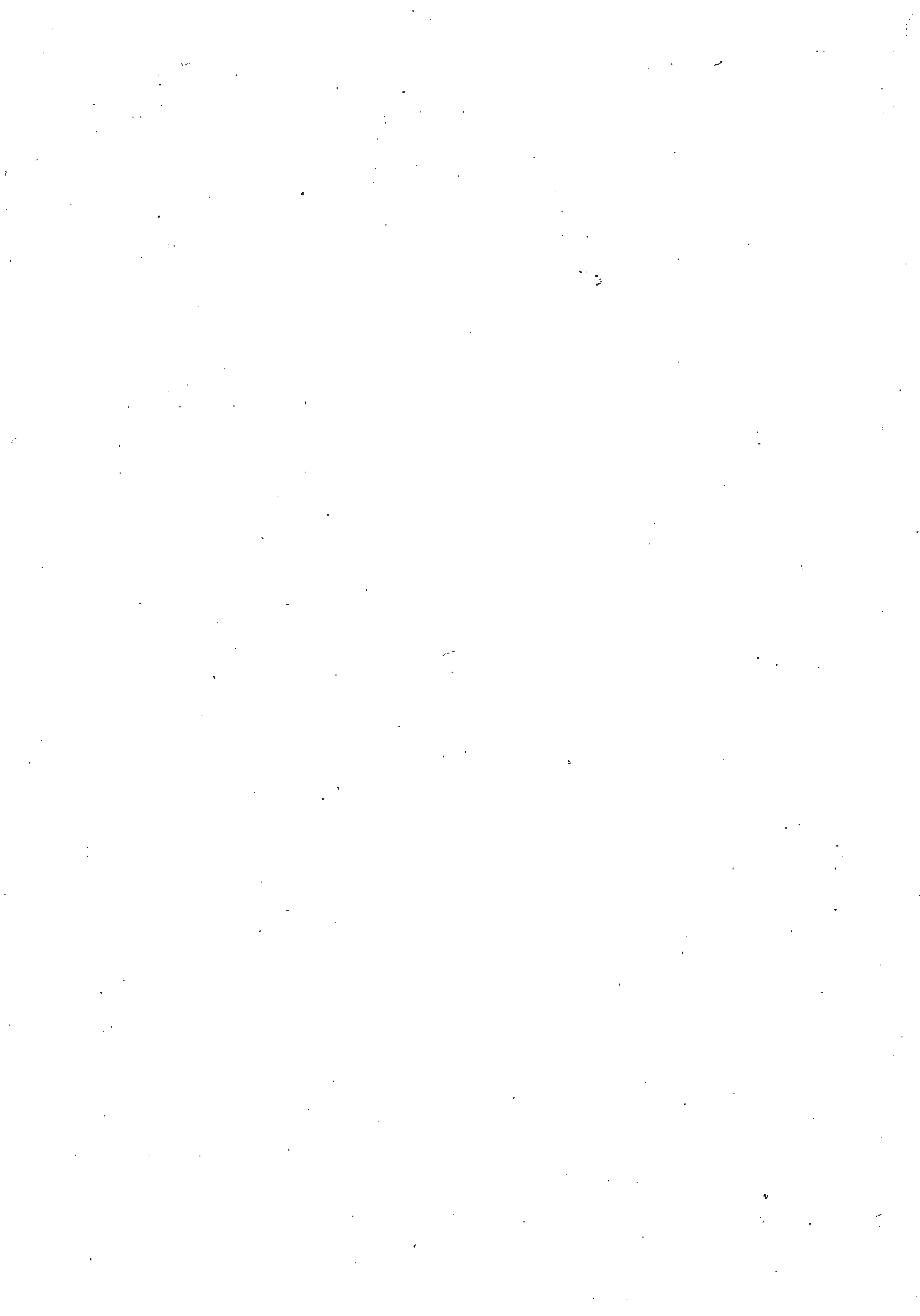
وهي المصورة عن مخطوطة ( دار الكتب ) بالقاهرة ذات الرقم ( ١٣٠٢ نحو ) سجل على الصفحة الأولى عنوان الكتاب ومؤلفه . وتخلو صفحاتها من الأرقام . وتشتمل كل صفحة على ( ٢٥ ) سطراً ، معدل كلمات السطر الواحد ( ١١ ) كلمة سجل على صفحة العنوان هذه العبارة : ( لكاتبه محمد سبط محمد الشرينابلي مادحاً هذا الكتاب :

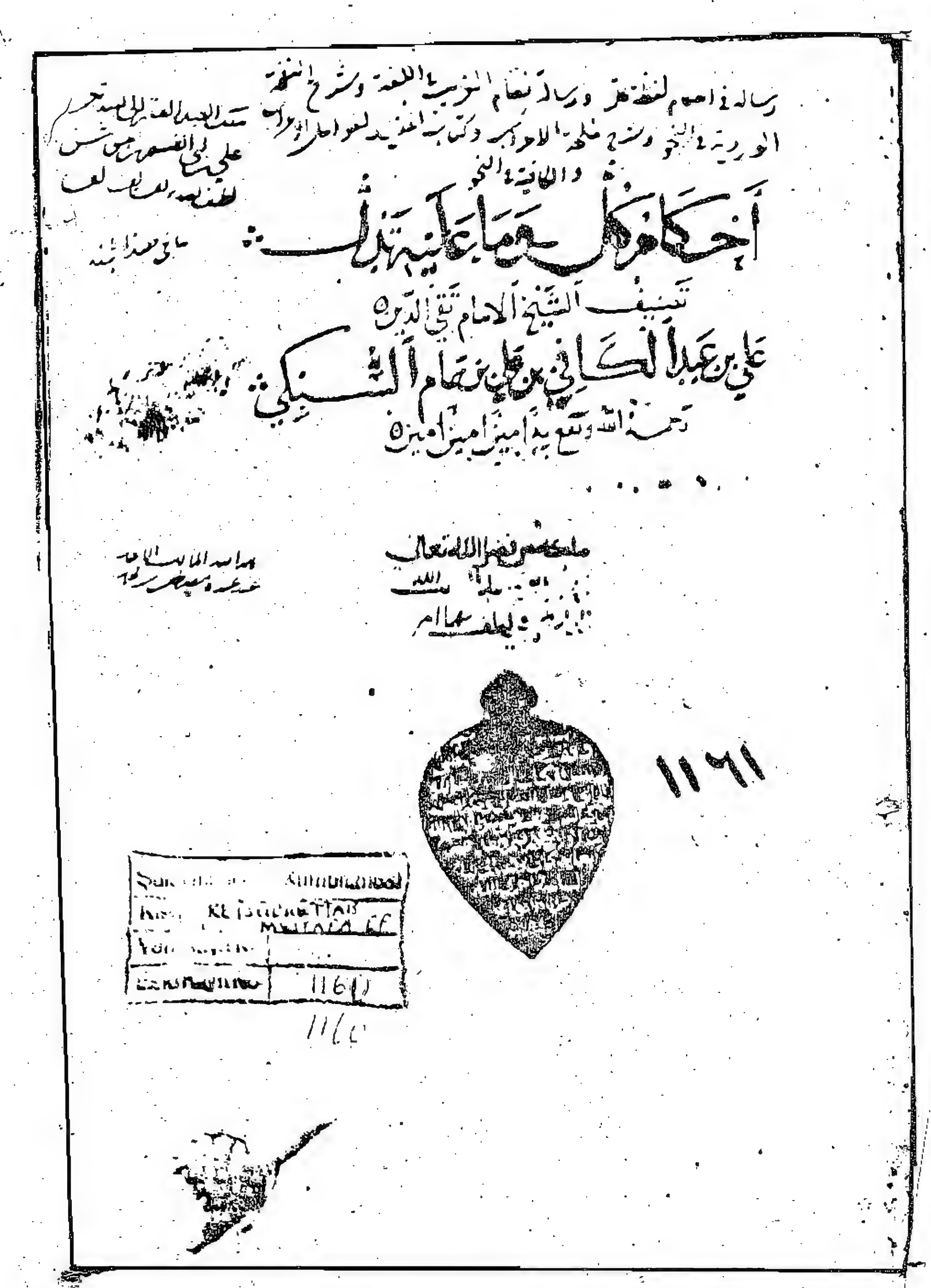
مجمـــــوع فضـــــلٍ حـــــائـــــز  بـــــالحق أشتـــــات الفضـــــائـــــل

فـــــاعجب لـــــه من جـــــامـــــع  تجمعت فيـــــه الأفـــــاضـــــل

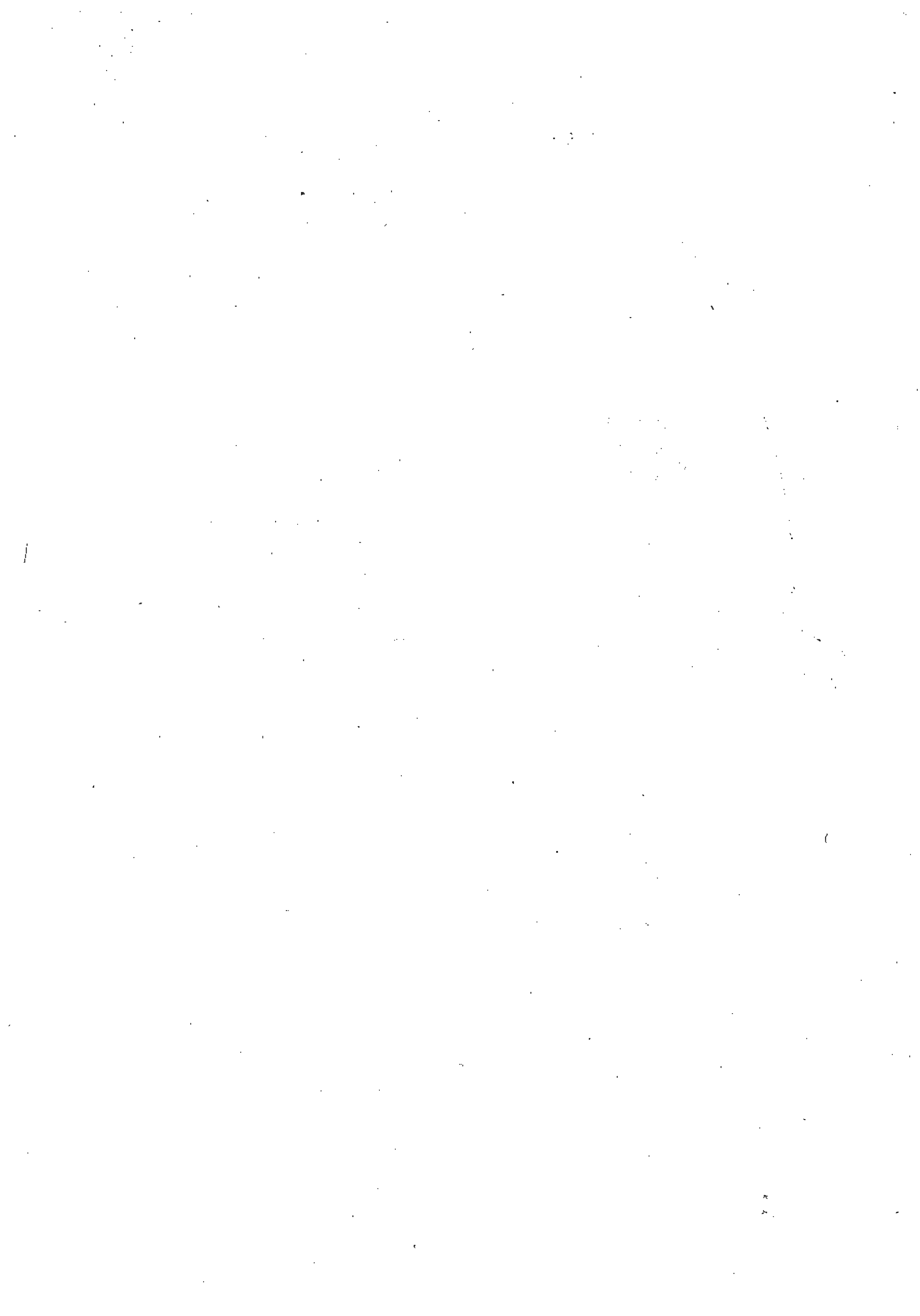
اتبعت في إخراج الكتاب الطريقة العلمية التي يرتضيها أهل العلم بقواعد تحقيق النصوص من حيث الضبط ، وطريقة كتابة النص ، وترقيمه ، وتخريج شواهده ونصوصه ، والترجمة للأعلام ، ومن حيث التصحيح والتصويب ، وغير ذلك .

ولم أتخذ واحدة من المخطوطات الثلاث أصلًا ، بل اتبعت أسلوب المفاضلة واختيار الأصوب ، مع الاشارة الى الخلاف بينها في الهوامش ، ولكني قدمت النسخة « ك » على أختيها ، فأثبت أرقام صفحاتها خلَل النص المحقق ، وأشرت الى بداية كل صفحة منها بالرقم مردفاً بالحرف ( و ) لوجه الورقة ، وبالحرف ( ظ ) لظهرها .






صفحة العنوان من مخطوطة مكتبة رئيس الكتاب



الجميع كما تقدم ولكنه [illegible] الاضمار [illegible] ان قولنا كل فرد فرد او ان

احدها هذه الكلية المستغرقة لما دخلت عليه والثاني احدها الداخل تحت هذا الاستغراق وكل واحد

من الاحاد المشمولة حكمه حكم العام الذي المدلول عليه باي [illegible] الضمير جمعا [illegible] التناول

وان عاد مفردا كان للكل من حيث الافراد الفرد كان فالضمير المفرد عائد على ذلك الواحد المشمول

بالكلية [illegible] وكل واحد من الافراد المدلول عليه بكل الاستغراق فيه لا استغراق

وانما الاستغراق في كل لكل الافراد والضمير المفرد عائد الى الاول لا الثاني فالمستغرق هو

العام ولم يعد الضمير عليه بل المفرد المشمول هو الذي عاد الضمير عليه وصح ان يقال فيه كل فرد اي

كل فرد على حياله داخل تحت العموم وليس بعام [illegible] التزام [illegible] الضمير اذا

اضيف كل الى المفرد [illegible] مع قول النحاة ان كل [illegible] المعنى ان ذلك [illegible] ان المعطوف عليه

مفرد لا جمع [illegible] المفرد [illegible] لانه ليس بمستغرق فافهم هذا فانه موضع [illegible] على من لم ينظر

ولو كان [illegible] عليه [illegible] صح افراد الضمير مع مراعاة المعنى [illegible] والوصف

بها [illegible] وقد ذكرت ذلك في قوله تعالى [illegible] كل نفس منها [illegible]

في [illegible] فهذا ما [illegible] في هذه المسألة

قال [illegible] في هذا التصنيف [illegible]

فرغ من [illegible] العشرين من شهر ذي الحجة من سنة اربعين [illegible] صلى الله [illegible]

الصفحة الاخيرة من مخطوطة مكتبة رئيس الكتاب



هذه الرسالة لتقي الدين علي السبكي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

لفظة كل اذا لم تقع تابعة فاما ان تضاف لفظا او لا فان تجرد واذا اضيفت فاما الى نكرة
واما الى معرفة القسم الاول ان تضاف الى نكرة فيتعين اعتبار المعنى فيما لها من ضمير وغيرها
هكذا قاله الشيخ جمال الدين بن مالك وهو حق يشهد له شواهد الكتاب العزيز واشعار العرب تدل
لما سنذكره والمراد باعتبار المعنى ان تكون على حسب المضاف اليه ان كان مفردا افرد وان كان
مثنى فمثنى وان كان جمعا فجمع وان كان مذكرا فمذكر وان كان مؤنثا فمؤنث مثال الاول
وهو المفرد المذكر قوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين وكل شيء فعلوه في الزبر وكل انسان الزمناه
طائره في عنقه ونخرج له يوم القيمة كتابا يلقاه منشورا كل شيء هالك الا وجهه وقال الشاعر
الا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل * وكل امرئ يوما سيعلم سعيه
وقول كعب بن زهير وقال كل خليل كنت امله * لا الهينك اني عنك مشغول * كل ابن انثى وان طالت
سلامته يوما على آلة حدباء محمول * وقال ابو بكر كل امرئ مصبح في اهله * والموت ادنى من شراك نعله
وقال امية بن ابي الصلت كل دين يوم القيمة عند الله الا دين الحنيفة زور * وقال عبد الله بن الحارث
بن قيس السهمي يا ام اجز الجنة كل امرئ من عباد الله مضطهد * ببطن مكة مقهور ومفتون * وقال كعب
بن مالك الانصاري سائلة * فما لقيناهم وكل مجاهد * لاصحابه مستبسل النفس صابر * وقال ابو قيس صرمة
سبحوا الله شرق كل صباح * طلعت شمسه وكل هلال * وقال عبد الله بن رواحة الا [illegible]
وقال النعمان بن عجلان شاعر الانصار * وفي كل يوم ينكر الكلب اهله * يطاعن عنه بالحقيقة السمر
وقالت عاتكة ترثي النبي صلى الله عليه وسلم امن كل نازلة ذي صفحة * وصلصل [illegible]
وقال الاسود الايادي وهو كما قال ابن عمرو لكل مطلع شيء من مغيبه حتى يرى في سمية لو شيخ وقا
[illegible] انيخت ابعد شيب [illegible] كل ما في [illegible] كسا البرية [illegible] وقالت
بنت الاحنف الخزاعية * [illegible] وقال يزيد بن الحكم الثقفي
كل امرئ ستيئم منه العرس او منها يئيم * وقال منقذ الهلالي [illegible]
وقال عروة بن الاهتم * وكل كريم يتقي الذم بالقرى * وقال لبيد من كل محفوفة [illegible]

الصفحة الأولى من مخطوطة دار صدام



[illegible]

... المسألة والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

هذه تراجم المغني مفصلة

الباب الاول في تفسير المفردات وذكر احكامها

فيه من التراجم حرف الالف الالف المفردة آ ايا اجل اذن ان المكسورة الخفيفة

ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون ان المكسورة المشددة او الا بفتح

الهمزة ام ال الا اما بالفتح والتخفيف اما بالفتح والتشديد اما المكسورة

المشددة او الا بفتح الهمزة والتخفيف الا بالكسر والتشديد الا

بالفتح والتشديد الى اي بالكسر والسكون اي بالفتح والسكون

اي بالفتح والتشديد اذ اذما اذا ايمن حرف الباء

فيه من التراجم الباء المفردة بجل بلى بل بيد بله حرف

التاء فيه من التراجم التاء المفردة حرف الثاء فيه ثم بضم

المثلثة ثم بفتحها حرف الجيم فيه جير جلل حرف الحاء

فيه حاشى حتى حيث حرف الخاء المعجمة فيه خلا حرف الراء

الصفحة الأخيرة من مخطوطة دار صدام



# بسم الله الرحمن الرحيم
## وبه نستعين[1]

لفظة « كُلّ » إذا لم تقع تابعة[2] فاما أن تضاف لفظاً وإما أن تجرد. وإذا أُضيفت فامّا الى نكرة وإما الى معرفة.

---

( ١ ) وبه نستعين : ليس في د . وبدله في ك : قال الشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله .

( ٢ ) تقع « كل » تابعة في موضعين :

الاول ـ ان تكون نعتاً لنكرة او معرفة ، فتدل على كماله . وتجب إضافتها الى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى ، نحو أطعمنا شاةً كلَّ شاة ، وهم القومُ كلُّ القوم .

والثاني ـ ان تكون توكيداً لمعرفة ، أو نكرة محدودة ، نحو قوله تعالى : « فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون » ، وقول الشاعر : نلبث حولًا كاملًا كلَّه .

ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢١٢ ) .

# القسم الاول

## أن تضاف الى نكرة

فيتمين اعتبارُ المعنى فيما لها من ضمير وغيره . هكذا قاله الشيخ جمال الدين بن مالك[١] .

وهو حقٌّ ، فانّ شواهد الكتاب العزيز وأشعار العرب تدل[٢] له كما سنذكره .

والمراد باعتبار المعنى أن تكون على حسب المضاف اليه ، إن كان مفرداً فمفرد ، وإن كان مثنىً فمثنى ، وإن كان جمعاً فجمع ، وإن كان مذكراً[٣] فمذكر ، وإن كان مؤنثاً فمؤنث .

مثال الاول ، وهو المفرد المذكر[٤] قوله تعالى : ﴿ كلُّ امرئٍ بما كسبَ رهين ﴾[٥] ، ﴿ وكلُّ شيءٍ فعلوه في الزُّبر ﴾[٦] ، ﴿ وكلَّ إنسانٍ ألزمناه طائره في عنقه ونخرجُ له يوم القيامة كتابا يلقاه منشوراً ﴾[٧] . ﴿ كلُّ شيءٍ هالكٌ إلا وجهه ﴾[٨] وقول لبيد[٩] :

---

( ١ ) تسهيل الفوائد ص ١٥٨ لابن مالك المتوفّى سنة ٦٧٢ هـ .

( ٢ ) ك : بدل . تصحيف وقوله ( تدل له ) يعني : تدل عليه ، وضع اللام موضع « على » . وسيتكرر هذا الاسلوب في شرح الكتاب .

( ٣ ) د : منكر . تحريف .

( ٤ ) م : المنكور . تحريف .

( ٥ ) الطور ٥٢ / ٢١ .

( ٦ ) القمر ٥٤ / ٥٢ .

( ٧ ) الاسراء ١٧ / ١٣ . ومن ( ونخرج ) الى ( منشوراً ) ساقط من ك .

( ٨ ) القصص ٢٨ / ٨٨ .

( ٩ ) في م د : وقول الشاعر . وينظر : ديوان لبيد ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ ، ومغني اللبيب ١ / ١٤٢ و ٢١٥ .

ألا كـــلُّ شيءٍ مـــا خـــلا اللـــــه بـــاطـــل
وكـــلُّ نعيم لا محـــالـــــةَ زائـــــلُ

وكـــلُّ امـــرِيءِ يـــومـــاً سيعلم سعيـــه[10]

وقول كعب بن زهير[11] :
وقـــال كـــلُّ خليـــل كنتُ آملـــهُ
لا ألهينّـــك[12] إني عنـــك مشغـــول
كـــلُّ ابن انثى وإن طـــالت ســـلامتُـــه
يـــومـــاً على آلـــةٍ حـــدبـــاء محمـــولُ

وقال أبو بكر ( رضي الله عنه )[13] :
كـــلُّ امـــرئٍ مُصَبَّـــح في أهلـــهِ
والمـــوت أدنَى من شـــراك نعلـــه

وقال أُميّة بن أبي[14] الصلت :
كلُّ دينٍ يوم القيامة عند الله إلا دينَ الحنيفة بورُ[15] .
وقال عبد الله بن الحارث بن قيس السهمي لما هاجر الى الحبشة :

---

( ١٠ ) في د : سسيعه . تحريف وتمام البيت ( إذا كشفت عند الاله المحاصل ) .

( ١١ ) هذه الجملة وردت في ك خطأً قبل قول لبيد ( وكل امرئٍ يوماً سيعلم سعيه ) . وينظر : ديوان كعب ص ١٩ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢١٥ .

( ١٢ ) في ديوان كعب : لا ألفينك . أي : لا أكون معك في شيء . والشطر الثاني من البيت ساقط من ك د .

( ١٣ ) البيت لأبي بكر بن شعوب أو للحكم النهشلي أنشده أبو بكر ( رضي الله عنه ) متمثلًا به عندما أخذته الحمّى . ينظر : صحيح البخاري ٣ / ٣٠ و ٥ / ٨٤ ، ومغني اللبيب ١ / ٢١٤ ، وشرح شواهده ، للسيوطي ٢ / ٥٢٢ .

( ١٤ ) أبي : ساقط من د . وينظر : أمية بن أبي الصلت حياته وشعره ، بهجت عبد الغفور ص ٣٣٩ .

( ١٥ ) بور : ساقط من د .

كـــلُّ امـــرئٍ من عبـــاد اللـــه مُضطَهــدٍ
ببطن مكــــــةَ مقهــــورٍ ومفتــــــون[16]

وقال كعب بن مالك أخو بني سلمة[17] :
فلمـــا لَقِينـــاهم وكـــلٌّ مجـــاهــدٍ[18]
لأصحـــابــه مستبســـلَ النفس صـــابـرُ

وقال أبو قيس صِرْمةُ[19] :
سبّحـــوا اللـــهَ شـــرقَ كـــلِّ صبـــاحٍ
طلعت شمســـهُ وكـــلَّ هـــلال[20]

وقال عبد الله بن رواحه :

..........................................

ألا كـــلُّ مـــا يُــدعَى مـــع اللـــه بـــاطـــلُ[21]

وقال النّعمان بن عجلان شاعر الانصار:

---

( ١٦ ) م د : مفتول ك : مفتول . تحريف والبيت من قصيدة نونية أوردها ابن هشام في السيرة النبوية ١ / ٣٥٤ . وقبله وهو أول القصيدة :
يـــــا راكبــــــــاً . بلّغنْ عني مُغلغلـــــــــةً
من كـــان يـــرجـــو بـــلاغَ اللـــه والـــدين

( ١٧ ) ديوانه ص ٢٠ ، والسيرة النبوية ٣ / ١٥ . وبعده قوله :
شهـــــدنـــا بـــأنّ اللـــه لا ربَّ غيـــرُه
وأنّ رســـول اللـــه بـــالحق ظـــاهـــرُ

( ١٨ ) في الديوان والسيرة النبوية : وكلٌّ مجاهدٌ ، بتنوين اللفظين . ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

( ١٩ ) البيت من قصيدة له في السيرة النبوية ٢ / ١٥٧ .

( ٢٠ ) الشرق ، هنا : طلوع الشمس أو الضوء .

( ٢١ ) صدره : ( تبرّا من اسماء الشياطين كلها ) . والبيت في الطبقات الكبرى ، لابن سعد ٧ / ١١٧ .

وفي كـــلِّ يـــومٍ ينكـــرُ الكلب أهلـــه
نطـــاعن فيـــه بـــالمثقفَـــة السمـــر[٢٢]

وقالت عاتكة[٢٣] ترثي النبيّ ( ﷺ ) :
أم مَّن لكـــلِّ مُـــدفـــعٍ[٢٤] ذي حـــاجـــةٍ
ومسلســـل يشكـــو الحـــديـــد مُقيَّـــد

وقال الأفوه الأودي[٢٥] ، وهو صلاءة بن عمرو :
لكـــلِّ ســـاع سُنَّـــةٌ[٢٦] ممن مضى
تنمي بـــه في سعيـــه أو تنـــزع[٢٧]

وقال ابن أخت تأبط شرّاً . وقيل : هي لخلف الأحمر[٢٨] :
كـــلُّ مـــاضٍ قـــد تـــردّى بمـــاضٍ
كسنـــا البـــرق إذا مـــا يُســـلُّ[٢٩]

وقالت فاطمة بنت الأجحم بن دندنه[٣٠] الخزاعية :

---

( ٢٢ ) د : السمري . تحريف . والبيت من قصيدة في الاستيعاب ، لابن عبد البر ٤ / ١٥٠١ .

( ٢٣ ) هي عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي ( ﷺ ) . وقولها في طبقات ابن سعد ٢ / ٣٢٦ .

( ٢٤ ) م د : مدقع ، والدَّقَع ، بفتحتين ، سوء احتمال الفقر .

( ٢٥ ) ك : الاردي . تحريف .

( ٢٦ ) م : شبه .

( ٢٧ ) م ك : لو تنزع .

( ٢٨ ) ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ١ / ٣٤٥ . وقبل البيت :
وفُتُـــوٍّ هجَّـــروا ثم أســـروا
ليلَهم حتى إذا آنجـــاب حلُّـــوا

( ٢٩ ) ارتدى بسيفه وتردّى . ويسمى السيف : الرداء . والمعنى : كلّ ماضٍ من هؤلاء الفتيان تقلد بالسيف الماضي الذي يحكي سنا البرق عند إخراجه من الغمد .

( ٣٠ ) ابن دندنه : ساقط من م . وهو في ك : دبدبه ، وفي د : ديدنه . تصحيف والتصويب من شرح ديوان الحماسة ، للتبريزي ٢ / ١٨٩ .

مـــــــا أمـــــرُّ العيش بعـــــدكمُ
كـــــلُّ عيش بعـــــدكم نكِـــــدُ

وقال يزيد بن الحكم الثقفي يعظ ابنه بدراً[٣١] :

كــــلُّ امــــرئٍ ستئيم منــــه العِــــرسُ أو منهــــا يئيم[٣٢]

وقال منقذ الهلالي[٣٣] :

كـــــلُّ فـــجٍ من البــــلاد كـــأني
طـــالبٌ بعضَ أهلــــه بـــذُحُـــول[٣٤]

وقال عمرو بن الأهتم :

وكـــلُّ كـــريم يتقي الـــذمَّ بـــالقِـــرى
..............................................................[٣٥]

وقال لبيد[٣٦] :

من كـــلِّ محفـــوف يُظِـــلُّ عِصِيَّـــه
زوجٌ عليــــه كِلَّــــة وقِــــرامُهــــا[٣٧]

---

( ٣١ ) ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ٢ / ٤٩ .

( ٣٢ ) م : ستأم ... يأم . د : سيتم ... يتيم . تحريف . والأيّم : الذي تجرد من الأهل .

( ٣٣ ) الهلالي : ليس في ك . وينظر : ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ٢ / ٥٠ .

( ٣٤ ) ذُحُول : جمع ذَحْل : العداوة والحقد . وطلَبَ بذَحْله ، أي بثأره . يقول : كلما سلكت طريقاً واسعاً من البلاد لا يوافقني أحد ، فكأني لا أحل فيه إلا وأنا مبغَّض الى أهله كأن لي عندهم ثأراً أطلبه منهم .

( ٣٥ ) تمام البيت : وللحق بين الصالحين طريق . ينظر : ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ٢ / ٣٠١ .

( ٣٦ ) ديوانه ص ٣٠٠ ، وإصلاح المنطق ، لابن السكيت ص ٣٣٢ .

( ٣٧ ) في م : ( محقوق ... روح ... قوامها ) . تحريف . والمحفوف : الهودج الذي ستر بالثياب . عِصِيُّ الهودج : خشبه . الزوج : النمط من الثياب ، ثم فسره بأنه كِلَّة وقِرام . والكِلة : الستر الرقيق . والقِرام : الغطاء ، وهو الستر المرسل على جوانب الهودج .

وقال عارق[٣٨] الطائي :

أكــــلَّ خميس أخطـــــأ الغُنْمَ[٣٩] مــــرةً
وصــــادف حيّـــاً دانيـــاً فهـــو ســـائقُـــه

[ ٢ و ] وقال حسان[٤٠] :

لأتينكم[٤١] يحملن كــــلَّ مــــدجـــجِ
حـــامي الحقيقـــة مـــاجـــدِ الأمجـــاد

وقال الجلاح[٤٢] ، [ وقيل ][٤٣] : عبد الملك بن عبد الرحيم . وقيل : هي للسموأل بن عادياء[٤٤] :

إذا[٤٥] المـــرء لم يـــدنس من اللـــؤم عـــرضـــه
فكـــل رداء يـــرتـــديـــه جميـــل

وقال عمرو بن معدي كرب[٤٦] :

---

( ٣٨ ) م د : عارف . ك : غارق . تصحيف . واسم الشاعر قيس بن جروة ، والشاهد من مقطوعة في ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ٢ / ٣٤٩ .

( ٣٩ ) في م : ( لكل ... العمر ) تحريف . والخميس : الجيش . والغُنم : الغنيمة . والاستفهام معناه التقريع .

( ٤٠ ) ديوانه ص ١٠٩ . وقبل البيت :

لـــولا الـــذي لاقت ومسَّ نُســـورهـــا
بجنـــوبِ ســـايـــةَ أمسِ بـــالتُّقـــوادِ

أفنَى دوابـــرَهـــا ولاح مُتـــونهـــا
يـــوم تُقـــاد بـــه ويـــومُ طـــراد

( ٤١ ) في الديوان : للقينكم .

( ٤٢ ) ك : اللجلاج .

( ٤٣ ) زيادة يقتضيها السياق . ينظر : شرح شواهد المغني ، للسيوطي ٢ / ٥٣١ .

( ٤٤ ) البيت مطلع قصيدة نسبها القالي في الأمالي ١ / ٢٦٩ الى السموأل . وهي في ديوانه ص ١٠ . ونسب الى دكين الراجز ( عيون الأخبار ، لابن قتيبة ٣ / ١٧٢ ) والى الجلاح الحارثي أو عبد الملك بن عبد الرحيم . ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢١٥ .

( ٤٥ ) م : اذ . تحريف . ( ٤٦ ) ديوانه ص ٦٨ .

كــل امــرئٍ يجــري الى يــوم الهيــاج بمــا استعــدّا

وقال الطرماح بن حكيم[47] الطائي :

أكــلُّ[48] امــرئٍ ألفى أبــاه مقصــراً
معــادٍ لأهــل المكــرُمــات الأوائــل ؟

إذا ذُكــرت مَسعــاةُ والــده اضطنى
ولا يضطني من شتم أهــل الفضــائــل[49]

وقال بعض بني أسد :

.............................................................

من كــــلِّ أغلب ضيغم[50]

وكــل كسيــر يعلم النــاس جبــره[52]

وكــلّ فحــلٍ لــه نجــل[53]

كــلّ فــؤاد عليــه أمّ[54]

بكــل مجــرَّب بطــل نجيب[56]

من كــل متلــوج الفــؤاد مهبــل[57]

من كــلّ كــومــاءَ كثيــراتِ الــوبــر[106]

وقال آخر[55] :

---

( ٤٧ ) م د : الحكيم . تحريف . وينظر ديوان الطرماح ص ٣٤٨ .

( ٤٨ ) م د : لكل . تحريف .

( ٤٩ ) اضطنى : استحَى وانقبض من ضنأ . وقيل : هو من الضنَى الذي هو المرض ، كأنه يمرض من سماع مثالب أبيه .

( ٥٠ ) ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ١ / ٨٧ ، والبيت بتمامه :

كــلا أخــوينــا ذو رجــال كــأنهم
أســود الشَّــرَى من كــل أغلب ضيغم

( ٥١ ) ك : حميد . تحريف .

( ٥٢ ) م : خبره . ولم أقف على الشاهد في ديوان جميل ، ولا عرفت أوله ولا آخره .

( ٥٣ ) من ( وقال ) الى ( نجل ) ساقط من م . ولم أقف على القائل ولا عرفت أوله ولا آخره .

( ٥٤ ) د : وكل . م : عليك . ولم أقف على القائل ولا عرفت أوله ولا آخره .

( ٥٥ ) لم أقف على قائل البيت .

وكـــــلُّ محبٍّ أحـــدثَ النـــأيُ عنـــده
سُلُـــوَّ فـــؤاد غيـــرَ حبـــك مـــا يسلـــو

وقال آخر :

بكـــــل مجـــــرَّب بطـــــل نجيب[56]

وقال آخر :

من كـــــل متلـــوج الفـــؤاد مهبـــل[57]

وقال آخر[58] :

كـــذلـــك[59] كـــلُّ ذي سفـــرٍ إذا مـــا
تنـــاهَى عنـــد غـــايتـــه مقيم

وقال آخر[60] :

على كـــلِّ وجـــهِ عـــائـــذيٍّ دَمـــامـــة
يـــوافي بهـــا الأحبـــاءَ حين تقـــوم[61]

الى غير ذلك من الشواهد التي لا تعدُّ ولا تحصَى .

ولذلك نقل ابن السراج[62] في ( الأصول ) عن المبرِّد[63] في قولك : أخذت

---

( ٥٦ ) لم أقف على قائله ، ولا عرفت أوله ولا آخره .

( ٥٧ ) لم أقف على قائله ، ولا عرفت أوله ولا آخره .

( ٥٨ ) الشاهد في ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ٢ / ٢٣٨ من غير نسبة . وقبله :

أنـــاخ اللـــؤم وسط بني ريـــاح
مطيتـــه فـــاقسم لا يـــريم

( ٥٩ ) كذلك : زيادة من المصدر السابق ليست في المخطوطات .

( ٦٠ ) هو جوّاس بن نعيم بن الحارث . والبيت من مقطوعة في ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ٢ / ١٩٠ .

( ٦١ ) عائذي : من بني عائذة . الدمامة : القبح . يقول : يأتي بهذه الدمامة حين تقوم الأحياء في مجالس الملوك ومواسم العرب . وإنما خصّ هذه المواضع لأن الناس يتزينون بها . فكيف تكون حاله في غيرها .

( ٦٢ ) أبو بكر محمد بن السريّ البغدادي ( ت ٣١٦ هـ ) . له : ( الأصول ) و ( جمل الأصول ) و ( الموجز ) في النحو . ينظر : بغية الوعاة ١ / ١٠٩ .

( ٦٣ ) أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي ( ت ٢٨٢ هـ ) . كان إمام البصريين في عصره . له : ( المقتضب ) و ( الكامل ) ، وغيرهما . ينظر : مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ص ٨٣ .

العشرة كلُّها ، أنّ إضافة « كل » الى العشرة كإضافة بعضها إليها ، وأنه ليس الكلُّ هو الشيءَ المجزأ ، وإنما الكلُّ اسم لأجزائه جميعاً المضافةِ إليه . واستحسن ابن السرّاج[٦٤] هذا الكلام من المبرد[٦٥] .

وهذا يدلك على ما قلناه من أنهم فهموا من « كلِّ » الدلالة على كل فرد لا المجموع[٦٦] . فقولك : كلّ رجل ، معناه : كلُّ فردٍ من الرجال ، والتزامهم إفرادَ نعته وخبره وضميره مع مراعاة المعنى دليل لأن[٦٧] الحكم على كل فردٍ لا على المجموع .

واعلم أنّ ما ذكرناه من أنّ « كلًّا » إذا أُضيفت الى نكرة يُراعَى معناها فيؤتَى في هذا المثال بالافراد في نعته وضميره وخبره لا خلاف فيه[٦٨] .

قال شيخنا أبو حيان[٦٩] أبقاه الله[٧٠] : وينقض هذه القاعدة قول عنترة[٧١] :

جادت عليه[٧٢] كلُّ عينٍ ثَرَّةٍ
فتركن كلَّ حديقة كالدرهم[٧٣]

قال : وكان على[٧٤] قياس ما قالوه : فتركت . قال : وعلى بيت عنترة يجوز : كل رجلٍ فاضلٍ مُكرَمون[٧٥] .

قلت : وما ذكروه لا ينتقض بذلك ، ولا يلزم على بيت عنترة جواز التركيب الذي

---

( ٦٤ ) ك : سراج . تحريف .

( ٦٥ ) لم أقف على هذا الكلام في المطبوع من كتاب ( الأُصول ) لابن السراج .

( ٦٦ ) لم يتقدم مثل هذا القول فيما سبق .

( ٦٧ ) كذا في المخطوطات . والمقصود : دليل على أن .

( ٦٨ ) فيه : ليس في د .

( ٦٩ ) أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الاندلسي ( ت ٧٤٥ هـ ) من مصنفاته ( شرح التسهيل ) و ( البحر المحيط ) في التفسير . ينظر : طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ٢ / ٣١ .

( ٧٠ ) ك : رحمه الله .

( ٧١ ) ديوانه ص ١٩٦ وارتشاف الضرب ، لأبي حيان ٢ / ٥١٦ . وقعتي اللبيب ١ / ٢١٧ .

( ٧٢ ) في الديوان : عليها . والضمير يعود على لفظ ( روضة ) الوارد في بيت سابق .

( ٧٣ ) جادت ، هو من المطر الجوْد ، وهو الغزير . والعين : مطر دائمُ أيامٍ لا يُقلع . والثرّة : الغزيرة . وقوله : كالدرهم ، شبه بياض الماء واستدارته حين امتلات الحديقة منه بالدرهم .

( ٧٤ ) على : ساقط م د .

( ٧٥ ) ينظر رأي أبي حيان في مغني اللبيب ١ / ٢١٧ .

ذكره ، لأن الضمير في بيت عنترة يعود على العيون التي دلّ[٧٦] عليها قوله : ( كلُّ عين ) ، ولا يعود على ( عين ) . وإذا كان كذلك لم يحصل نقض ما قالوه ؛ لأنهم إنما تكلموا في عود الضمير على « كل » . وإنما يتعين ذلك إذا كان في[٧٧] جملتها : أما في جملة أُخرى فيجوز عود الضمير عليها وعلى غيرها مما هو في الجملة كما ذكرناه .

وإنما أعاد عنترة [ ٢ ظ ] الضمير على العيون ولم يُعده على ( كل عَيْن ) لأنه لو أعاده على كل عين وقال ( تركتْ ) كان الترك منسوباً لكل واحدة ، وليس كذلك ، فأعاده على العيون ليعلم أنَّ ترك كل حديقة كالدرهم ناشيء[٧٨] عن مجموع العيون لا عن كل واحدة . والجَود منسوب الى كل واحدة[٧٩] . ونظير هذا أن تقول : جاد عليّ كلّ غنيّ فأغنوني ، إذا حصل الغنى[٨٠] من مجموعهم . فان حصل الغنى من كل واحد جاز أن تقول : فأغنلني[٨١] .

وبهذا يتبين[٨٢] أنه لا يلزم[٨٣] على بيت عنترة : كلُّ رجلٍ فاضلٍ مكرمون ، لأن هذه جملة واحدة ، و ( كل رجل ) مبتدأ مفرد[٨٤] لا يخبر عنه بجمع[٨٥] فكيف يقاس على ما هو من جملة اخرى لا يتعين فيها العود على المبتدأ ، بل نظيره ما قلناه : جاد عليّ كلُّ غنيٍّ فأغنوني .

فان قيل : ( كل رجل ) مفرد في اللفظ ومعناه الجمع . فيجوز الاخبار عنه بالجمع .

قلت : معناه مفرد ايضاً ؛ لأن معناه : كلُّ فرد . و ( كل فرد ) كيف يكون جمعاً ؟

---

( ٧٦ ) د : تدل . تحريف .

( ٧٧ ) في : ساقط من د .

( ٧٨ ) م د : ناش .

( ٧٩ ) سقط من م د : والجود منسوب الى كل واحدة .

( ٨٠ ) الغنى : ساقط من م .

( ٨١ ) د : اغناني ، من غير فاء .

( ٨٢ ) م د : تبين .

( ٨٣ ) الذي تقدم في قول أبي حيان الذي يعترض عليه السبكي هنا هو ( يجوز ) ، ولم يقل : يلزم . فليلاحظ .

( ٨٤ ) د : فرد . تحريف .

( ٨٥ ) ك : بجملة . تحريف .

ويبين لك[٨٦] هذا أنك إذا قلت : كل رجلين ، وراعيت المعنى ، تقول : قائمان . ولو كان المعنى جمعاً لما جاز قائمان ، لا على اللفظ ولا على المعنى . وقد نطقت العرب به على التثنية ، بل لم تنطق به إلا على التثنية كما سنذكره في مثال المثنى . واذا كان[٨٧] معنى ( كل رجل ) مفرداً كان قولنا ( كل رجل مكرمون ) مخالفاً للفظ والمعنى ، فلا يجوز .

ونظير بيت عنترة قوله تعالى : ﴿ ويلٌ لكلِّ أفاك أثيم * يسمعُ آياتِ الله تُتلى عليه ثم يُصِرُّ مستكبراً كأنْ لم يسمعْها فبشره بعذاب أليم * وإذا عَلِمَ من آياتنا شيئاً اتخذها هُزُواً أُولئك لهم عذاب مُهين ﴾[٨٨] .

وقد قال الشيخ في ( تفسيره ) إنه مما رُوعي فيه المعنى بعد اللفظ[٨٩] . وليس كذلك ، بل كما[٩٠] قلناه .

وفي القرآن الكريم والكلامِ الفصيح والشعر كثير من الأمثلة مثل بيت عنترة . منها قوله تعالى : ﴿ ووفِّيت كلُّ نفس ما كسبت وهم لا يُظلمون ﴾[٩١] . ومنها ، وإن لم يكن في لفظ ( كل ) قوله تعالى : ﴿ ومَن يعشُ عن ذكر الرحمن نقيضْ له شيطاناً فهو له قرين * وإنّهم ليصدُّونهم ﴾[٩٢] .

وقد ظهر لك بهذا أنّ معنى العموم في ( كلُّ قائم ) و ( القائم ) و ( الذي قام ) ثبوت الحكم لكل فرد ، سواء أثبت[٩٣] مع ذلك للمجموع أم لا ، فموضوعه الدلالة على ( كلِّ ) من المفردات .

وتارة يكون الحكم مع ذلك للمجموع ، كقولنا ( كلُّ مسكرٍ[٩٤] حرام ) ، ( كلُّ كلب

---

( ٨٦ ) ك : ذلك . تحريف .

( ٨٧ ) كان : ليس في ك .

( ٨٨ ) الجاثية ٤٥ / ٧ـ ٩ .

( ٨٩ ) البحر المحيط ٨ / ٤٤ .

( ٩٠ ) ك : لما . تحريفه .

( ٩١ ) آل عمران ٣ / ٢٥ .

( ٩٢ ) الزخرف ٤٣ / ٣٦ ـ ٣٧ . ومن ( وفي القرآن ) الى ( ليصدونهم ) ساقط من م .

( ٩٣ ) م : ثبت . د : بمواتب . تحريف .

( ٩٤ ) ك : منكر . تحريف . وفي صحيح البخاري ١ / ٧٠ ( عن عائشة عن النبي ( ﷺ ) قال : كل شراب أسكر فهو حرام ) .

يمتنع بيعه ) . وهذا الحكم ثابت للمجموع لا من هذه الصيغة بل من خارج . وتارة لا يكون ثابتاً[٩٥] للمجموع ، كقولك : كل رجل يشبعه رغيف .

وذكر بعض الأصوليين في مثال ما يكون الحكم للمجموع دون الأفراد ( كلُّ رجلٍ يشيل الصخرة العظيمة )[٩٦] .

وينبغي أن يمتنع هذا التركيب ، ولا يصحُّ أن يقال ( كل رجل[٩٧] يشيل ) و ( .... يشيلون ) . أما الأول فلا فتضائه أنّ كلّ فرد يشيلها . وليس كذلك . وأما الثاني فلما تقدّم أنّ العرب التزمت الاخبار عنه[٩٨] بالمفرد ، لأن الحكم على الأفراد لا على المجموع .

هذا مدلول « كل » في لسان العرب .

فان قلت : فقد[٩٩] قال تعالى : ﴿ وعلى كلِّ ضامر يأتين ﴾[١٠٠] .

قلت : إنْ جعلنا « يأتين » مستأنفةً فالكلام فيه كالكلام في بيت عنترة ، وإن جعلناها صفة فالمعنى : على كلِّ نوع من المركوب ضامر من الابل وغيرها ، لأن قبله ﴿ وأذِّنْ في الناس بالحج يأتوك .... ﴾ . ومعلوم أنّ جميع الناس لا يأتون على كل فرد . وأيضاً بعده ﴿ من كلِّ فجّ ﴾ . وكل فردٍ لا يأتي من كلِّ فج ، فكان ما [ ٣ و ] قبله وما بعده[١٠١] دليلًا على إرادة الكثرة . والكثرة بتقدير الموصوف ، كما ذكرناه ، ظاهرة . وحينئذ[١٠٢] يكون قوله ﴿ يأتين ﴾ مثل قوله ﴿ كلُّ حزبٍ بما لديهم فرحون ﴾[١٠٣] .

ولو لم نقدِّر الموصوف كما ذكرناه وقدرناه ( على كل ناقة ضامر ) فلا شك[١٠٤]

---

( ٩٥ ) من ( للمجموع ) الى ( ثابتاً ) ساقط من م .

( ٩٦ ) ذكر هذا المثال شهاب الدين القَرافي ( ت ٦٨٤ هـ ) في كتابه : شرح تنقيح الفصول ص ١٩٦ .

( ٩٧ ) كل رجل : ليس في ك .

( ٩٨ ) د م : عنه الاخبار .

( ٩٩ ) م د : قد من غير فاء .

( ١٠٠ ) الحج ٢٢ / ٢٧ : ﴿ وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالًا وعلى كل ضامر يأتين من كلِّ فجٍّ عميق ﴾ .

( ١٠١ ) م د : ما بعده وما قبله .

( ١٠٢ ) في م : ( وح ) مختصر ( وحينئذ ) .

( ١٠٣ ) المؤمنون ٢٣ / ٥٣ ، والروم ٣٠ / ٣٢ .

( ١٠٤ ) ك : ضامر بلا شك . م د : ضامر ولا شك . وما أثبته يناسب السياق .

أنّ المرادَ الجمعُ بالقرينة التي ذكرناها قبلُ وبعدُ ، ونحن لا نمنع استعمال « كلّ » في الجمع مجازاً . وإنما كلامنا في أصل الوضع . على أنا لا نسلم[١٠٥] المجاز المذكور ، إلا إنْ ورد في لسان العرب ما يشهد له .

وقد قال الشاعر :

من كـــلِّ كـــومـــاءَ كثيـــراتِ الـــوبـــر[١٠٦]

وقد قال الشاعر :

وهو مثل قولهم[١٠٧] : ( الدرهمُ البيض ) .

ثم هذه الأمثلة كلها في الصفة . ولم يُسمع في الخبر ، مثل قوله : ( كلُّ رجلٍ قائمون ) . فان أُلحقَ بالصفة فبالقياس لا بالسماع . ولو سُمع لَكُنَّا نقول : إنّ لها معنيين ، أحدهما : كل فرد . والثاني : المجموع . فيفرد باعتبار الأول ويجمع باعتبار الثاني[١٠٨] . لكنّ ذلك لم يسمع .

فان قلت : ما تقول في المفرد ، والمعرَّف[١٠٩] بالألف واللام ؟

قلت : يجوز عدم المطابقة فيه[١١٠] على ضعف . وتجويز الشيخ جمال الدين[١١١] عدم المطابقة في ذلك من غير ضرورة بعيد . والاستدلال بقوله تعالى : ﴿ أو الطفلِ الذين لم يظهروا على عوراتِ النساء ﴾[١١٢] يجاب عنه بما قال الجوهري[١١٣] : إن الطفل قد يكون واحداً وجمعاً[١١٤] . وقولهم : ( أهلك الناسَ الدرهمُ

---

( ١٠٥ ) م : لا تم . تخريف .

( ١٠٦ ) الكوماء : العظيمة السنام . والرجز لم يذكر قائله . ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢١٧ ، وشرح شواهده ، للسيوطي ٢ / ٥٤٢ .

( ١٠٧ ) د : قوله . تحريف . والشاهد بتمامه : ( أهلك الناسَ الدرهمُ البيضُ والدينارُ الصفرُ ) . ينظر : المحصول ، للرازي جـ ١ ق ٢ ص ٦٠٠ .

( ١٠٨ ) ك : التي . تحريف .

( ١٠٩ ) ك : المعرب . تحريف .

( ١١٠ ) م د : فيه عدم المطابقة .

( ١١١ ) هو جمال الدين بن مالك المتوفّى سنة ٦٧٢ هـ . وتقدم ذكره .

( ١١٢ ) النور ٢٤ / ٣١ ، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ١ / ٣٢٣ .

( ١١٣ ) اسماعيل بن حماد ( ت ٣٩٣ هـ ) له : صحاح اللغة وتاج العربية ) ينظر : إنباه الرواة ، للقفطي ١ / ١٩٤ .

( ١١٤ ) الصحاح ٥ / ١٧٥١ .

البيضُ والدينار الصفر ) شاذ .

والسرُّ في كونه هنا سمع شاذاً ولم[115] يسمع في « كل » أنّ وضع « كل » لتعديد الأفراد . فاذا دخلت على النكرة كانت ناصّة على كل واحد من ذلك الجنس ، وبينها[116] وبين الجمع منافاة . واذا دخلت الألف واللام على النكرة كانت ناصّة على تعديد الأفراد ، بل محتملة[117] لذلك . ولأنْ تكون داخلةً على الحقيقة لتفيد استغراق الحقيقة ، أعني الكلّ المجموعي ، وحينئذ[118] يخبر عنه بجمع ، وينعت به ، ويعود ضمير الجمع عليه .

فهذا الفرق بين ( كل رجل ) و ( الرجل ) أوجب أنه لا يخبر عن الأول إلا بمفرد ، وأنه يخبر عن الثاني بالمفرد والجمع ، والمفرد أكثر ؛ لأنه ظاهر العموم . وتجويز الاستثناء لا يمنع ما قلته[119] ؛ لأن الاستثناء يدل على الدخول ، وأما أنه للمجموع أو للآحاد فلا دلالة فيه على ذلك .

فان قلت : ما تقول في ( الذي ) ؟ قلت : تجويز عود الجمع عليها اولى من الالف واللام وما قاله الشيخ جمال الدين بن مالك من التفصيل[120] في ( الذي ) اذا وقعت على الجمع بين أن يكون مخصصاً أولا . فان كان مخصصاً فيختص بالضرورة ، كقول الشاعر :

وإنّ الـــــذي حـــــانت بفلـــــج دمـــــاؤهم ..................[121]

وإن أُريد الأجزاء كقوله تعالى : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدّق به ﴾[122] . أو الجنس[123] كقوله تعالى : ﴿ كمثل الذي استوقد ناراً ﴾[124] فيجوز كثيراً

---

( ١١٥ ) ك : سمع هنا شاذاً أو لم . تحريف . ( ١١٦ ) م د : وبينه .

( ١١٧ ) ك : محملة . تحريف . ( ١١٨ ) م : وح . مختصر : وحينئذ .

( ١١٩ ) ك : مما قبله . تحريف .

( ١٢٠ ) ورد رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٠ - ٢٦١ .

( ١٢١ ) تمامه : ( هم القومُ كلُّ القوم يا أمّ خالد ) . والبيت للاشهب بن رميلة النهشلي . وقيل : هو لحُريث بن محفِّض . يراجع : مغني اللبيب ١ / ١٢١٢ و ٢ / ٦٠٩ ، وشرح شواهده ، للسيوطي ٢ / ٥١٧ . حانت : هلكت . وفَلج : موضع في طريق البصرة . دماؤهم : نفوسهم .

( ١٢٢ ) الزمر ٣٩ / ٣٣ ﴿ والذي جاء بالصدق وصدّق به أولئك هم المتقون ﴾ .

( ١٢٣ ) من ( كقوله ) الى ( الجنس ) ساقط من د .

( ١٢٤ ) سورة البقرة ٢ / ٤ : ﴿ مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون ﴾ .

ضعيف[125] ، لأنه[126] إن جاز استعمالها في الجمع فلا فرق بين أن يكون مخصصاً أو لا . فيجوز من غير ضرورة ، وإن لم يجز استعمالها في الجمع فلا يجوز ، سواءٌ قُصد به[127] الجزاء أم[128] لا .

والحق أنّ ( الذي ) يراعَى فيها الجنس أكثر مما يراعَى في المعرف[129] بالألف واللام لا بهامها ولتعرفها بالصلة كما هو رأي قوم . ولعدم جمعها جمعاً حقيقياً . فلذلك جاز عود الجمع عليها أكثر من عوده على المفرد المعرّف[130] بالأداة .

وانظر اذا ذكرت موصولًا وصلته هل ينصبّ ذهنك إلا الى الصلة وذلك الجنس[131] من غير خصوص افراد ، وفي « الرجل » ونحوه لا تستحضره إلا مفرداً .

ومما يبين لك هذا أنك تقول ( الفريق الذي ) فلذلك طابق ما بعد « الذي » المحذوف الموصوف [ ٣ ظ ] بها[132] إن كان مفرداً فمفرد وإن كان جمعاً فجمع . وأما « الرجل » فلا يصح أن يكون صفة لجمع .

وغير ابن مالك أجاب في المواضع الثلاثة[133] بأن النون محذوفة ، أو بأن « الذي » كـ « من » يصدق على الواحد والجمع .

فان ثبت ما قاله الشيخ جمال الدين في المعرّف بالألف واللام من جواز النعت بالجمع إذا قُصد العموم فليكن مثله في « الذي » اذا[134] أريد به جمع معيّن كما في البيت ، ولا يختص بالضرورة ، وإن لم يثبت ، وهو الحق ، لم يبقَ إلا حذفُ النون ، وهو جعله شاذاً ، أو أنّ[135] « الذي » يقع على الواحد والجمع ، وأنّ « الذين »[136] ليس

---

( ١٢٥ ) قوله : ضعيف ، خبر « ما » في قوله ( وما قاله الشيخ جمال الدين ... ) .

( ١٢٦ ) ك : لانها . تحريف .

( ١٢٧ ) به : ليس في ك .

( ١٢٨ ) م د : أو .

( ١٢٩ ) ك : المعرب . تحريف .

( ١٣٠ ) ك : المعرب . تحريف .

( ١٣١ ) م د : للجنس . تحريف .

( ١٣٢ ) كذا وردت هذه الجملة . ولم يتضح لي معناها .

( ١٣٣ ) يعني في بيت الشعر السابق والايتين .

( ١٣٤ ) اذا : ساقط من د .

( ١٣٥ ) ك : وان .

( ١٣٦ ) ك : الذي . تحريف .

بجمع حقيقة ، فلذلك وقعت « الذي » موقعها . وكذا جميع الموصولات ، وأسماء الاشارة ، تثنيتها[١٣٧] وجمعها ليس بحقيقة . فأُطِلق الواحد على المثنى وعلى الجمع كما في قوله تعالى : ﴿ عَوانٌ بين ذلك ﴾[١٣٨] ، وقول رؤبة[١٣٩] :

فيهـــــا خطـــــوط من ســـــواد وبَلَق

كـــأنـــه[١٤٠] في الجلـــد تـــوليـــع البهق[١٤١]

فاسم[١٤٢] الاشارة والضمير عائدان على المذكور . وحسّن ذلك ما ذكرناه من كونهما ليس لهما جمع على الحقيقة .

## فصل

ومثال المفرد المؤنث قوله تعالى : ﴿ كلُّ نفسٍ بما كسبت رهينة ﴾[١٤٣] ، ﴿ كلُّ نفس ذائقةُ الموت ﴾[١٤٤] . ﴿ إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظ ﴾[١٤٥] .

وقول عتبة بن ربيعة :

وكـــلُّ دار وإن طـــالت ســـلامتهـــا

يـــومـــا ستـــدركهـــا النكبـــاء والحـــوبُ

( ١٣٧ ) ك : بتثنيتها . تحريف .

( ١٣٨ ) سورة البقرة ٢ / ٦٨ ﴿ قالوا ادعُ لنا ربّك يبينْ لنا ما هِيَ . قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكرٌ عوانٌ بين ذلك فافعلوا ما تؤمرون ﴾ . والبقرة العوان : بين المسنّة والشابة .

( ١٣٩ ) ديوانه ص ١٠٤ ، ومغني اللبيب ٢ / ٧٥٥ .

( ١٤٠ ) م د والديوان : كأنها . وما أثبته من ك ، وهو موطن الاستشهاد . وقال أبو عبيدة لما سمع رؤبة ينشد البيت : إن أردت الخطوط فقل : كأنها ، أو السواد والبلق فقل : كأنهما . فقال : أردت « ذلك » ويلك . ينظر مغني اللبيب ٢ / ٧٥٥ .

( ١٤١ ) البلق : سواد مع بياض . البهق : بياض في الجلد وما هو داء . التوليع : استطالة البهق .

( ١٤٢ ) ك : واسم . تحريف .

( ١٤٣ ) المدثر ٧٤ / ٣٨ .

( ١٤٤ ) آل عمران ٣ / ١٥٨ .

( ١٤٥ ) الطارق ٨٦ / ٤ .

وقال قيس بن الخطيم[١٤٦] ، وقيل : الربيع[١٤٧] بن أبي الحُقيق اليهودي :

وكـــلُّ شـــديـــدة نـــزلت بقـــومٍ
سيـــأتي بعـــدِ شـــدتِهـــا رخـــاء[١٤٨]

والكلام من جهة المعنى كما مرّ في المفرد المذكر[١٤٩] .

ومثال المثنى قول النبي ( ﷺ ) : ( كلُّ بيِّعين لا بيع بينهما حتّى يتفرقا إلا بيع الخِيار )[١٥٠] ، وقول الشاعر[١٥١] :

وكـــلُّ رَفيقي كـــلِّ رحـــلٍ - وإن همـــا
تعـــاطَى القنـــا قـــومـــاهمـــا - أخـــوان[١٥٢]

ومدلول العموم هنا الحكم على كل اثنين كما كان الحكم في الأول على كل فرد .
ولو روعي لفظ « كل » لجاء الخبر عنها مفرداً . لكنه روعي معناها كما بيناه أولًا .

ولو كان بدلَ المثنى نكرة ومعطوف عليها فهل يأتي الخبر مثنىً أو مفرداً[١٥٣] ؟

لم أرَ فيه نقلًا ، لكنْ قال الله تعالى : ﴿ وكلُّ صغير وكبير مُسْتَطَر ﴾[١٥٤] .
ولعل المسوِّغ لذلك أنّ المراد بالصغير والكبير : كلُّ شيء ، كما في قولك[١٥٥]

---

( ١٤٦ ) م د : الربيع . تحريف . وينظر : ديوان قيس بن الخطيم ص ٩٩ .

( ١٤٧ ) م د : ربيع . تحريف . وينظر : البيان والتبيين ٣ / ١٨٦ .

( ١٤٨ ) م د : الرخاء : وهي رواية في البيت .

( ١٤٩ ) في المفرد المذكر : ساقط من م د .

( ١٥٠ ) صحيح البخاري ٣ / ٨٤ .

( ١٥١ ) هو الفرزدق . ديوانه ٢ / ٨٧٠ . وشرح ابن هشام في المغني ١ / ٢٠٤ هذا البيت بعد أن قال ( وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى واعراباً فلنشرحه ) وينظر : شرح شواهد المغني ، للسيوطي ٢ / ٥٣٧ .

( ١٥٢ ) حرف البيت في ك فكتب على الشكل الاتي :

وان رفيقي كـــــل وجـــــدٍ وان همـــــا
تعـــاطى الغنـــا قـــومـــأ همـــا أخـــوان

( ١٥٣ ) م د : مفرداً أو مثنى .

( ١٥٤ ) القمر ٥٤ / ٥٣ .

( ١٥٥ ) م د : قوله .

( ضربته الظهرَ والبطنَ )[156] .

ومثال الجمع قول الشاعر[157] :

وكـــلُّ أُنـــاسٍ ســـوف تـــدخـــل بينهم
دُوَيهيـــةٌ تصفـــرُّ منهـــا الأنـــامـــلُ

وقول[158] لبيد بن ربيعة[159] :

كـــلُّ بني حُـــرَّةٍ يُصيبهُمُ
قُـــلٌّ وإنْ أكثَـــرتْ من العـــدد[160]

---

وقال الأخنس بن شهاب التغلبي[161] :

لكـــلِّ أُنـــاسٍ من مَعَـــدٍّ عمـــارةٍ
عَـــروضٌ ، اليهـــا يلجـــأون وجـــانب[162]

وقال عبد الله بن ثعلبة الحنفي[163] :

لكـــلِّ أُنـــاسٍ مَقبَـــرٌ بِفِنـــائهم
فهم ينقصـــون والقبـــور تـــزيـــد

وقال قيس بن ذريح[164] :

---

( ١٥٦ ) ينظر كتاب سيبويه ١ / ١٥٩ .

( ١٥٧ ) هو لبيد بن ربيعة . ديوانه ص ٢٥٦ . والبحر المحيط ١ / ٢٢٩ ، ومغني اللبيب ١ / ٤٨ و ١٤٤ و ٢١٦ و ٢ / ٦٩٣ .

( ١٥٨ ) م د : وقال .

( ١٥٩ ) ديوانه ص ١٦٠ ، وسيرة ابن هشام ٢ / ١١٥ .

( ١٦٠ ) في الديوان والسيرة : مصيرهم قُلُّ . والقُلُّ : القليل .

( ١٦١ ) ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ١ / ٣٠١ .

( ١٦٢ ) العمارة : دون القبيلة . وهي مجرورة على البدل من « أناس » . والعروض : الطريق في عرض الجبل . والمراد هنا : الظهر الذي يستندون اليه . يقال : لجأت الى كذا : فزعت اليه . والمعنى : لكل عمارة من مَعَدّ مستند يعولون عليه ويراقبون غوثه .

( ١٦٣ ) ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ١ / ٣٦٨ .

( ١٦٤ ) ديوانه ص ٦٦ ، ومجالس ثعلب ١ / ٢٣٨ ، والمغني ١ / ٢١٦ .

وكـــلُّ مصيبـــات الــــزمـــان وجـــدتهـــا[١٦٥]
سوى فـــرقـــةِ الأحبـــاب، هينـــةَ الخطب

واسم الجمع قوله تعالى: ﴿ كلٌّ حزب بما لديهم فرحون ﴾[١٦٦] وقال الأخنس بن شهاب[١٦٧]:

أرى كــلَّ قـــوم قـــاربـــوا قيـــدَ فحلهم
ونحن خلعنـــا[١٦٨] قيـــده فهـــو ســـارب

وقالت فاطمة الخُزاعية[١٦٩]:

كـــلُّ مـــاحيٍّ وإن أمِـــروا
واردوا الحـــوضِ الـــذي وردوا[١٧٠]

[ ٤ و ] الحي: القبيلة. ولو كان « الحي » من الحياة لقالت[١٧١]: ( وإن أمِرَ واردُ الحوضِ الذي وردوا ) لما قررناه أنه يطابق المضاف اليه.

وجوز ابن جني[١٧٢] والشنتمري[١٧٣] أن يكون نقيض الميت، ورجحاه لعمومه،

---

( ١٦٥ ) ك: رأيتها، وفي الديوان: وكل ملمات الزمان.

( ١٦٦ ) المؤمنون ٢٣ / ٥٣، والروم ٣٠ / ٣٢. وتقدم الاستشهاد وبهذه الاية.

( ١٦٧ ) البيت في أمالي القالي ٢ / ٢٤٣، والبحر المحيط ١ / ٢٢٩ برواية: وكل أناس قاربوا.

( ١٦٨ ) ك: طعنا. تحريف.

( ١٦٩ ) من شواهد مغني اللبيب ١ / ٢١٧، وشرح شواهده، للسيوطي ٢ / ٥٤٢.

( ١٧٠ ) أمِروا: كثروا وعظموا. وهذا الشاهد والذي يليه من مقطوعة واحدة. في شرح الحماسة للتبريزي ٢ / ٩١٢ وبينهما:

لـــو تملتهم عشيـــرتهم
لاقتنـــاء العـــز أو ولـــدُ
هـــان من بعض الـــرزيـــة أو
هـــان من بعض الـــذي أجـــد

( ١٧١ ) في المخطوطات: لقال. والصواب ما أثبته.

( ١٧٢ ) أبو الفتح عثمان بن جني ( ت ٣٩٢ هـ ). له: ( الخصائص ) و ( سرُّ صناعة الاعراب )، وغيرهما. ينظر: نزهة الألباء، لابن الانباري ص ٢٤٤، ومعجم الادباء ٥ / ١٥.

( ١٧٣ )أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأندلسي ( ت ٤٧٦ هـ ). له ( شرح الجمل ) و ( تحصيل عين الذهب ) وغيرهما. ينظر: معجم الادباء ٧ / ٣٠٧، وبغية الوعاة ٢ / ٣٥٦.

قال ابن جني : فاذا كانت كذلك احتمل الضمير في « أمروا » أن يعود على « كل » وإن شئت على « حيّ » لأنه هنا جماعة . انتهى .

ولم يتعرض لقولها[١٧٤] : ( واردو الحوض ) فان كان جمعاً على ما هو الرواية فهو مخالف لما قلناه من التزام الإفراد في خبر ( كلّ رجل ) . وإن كان مفرداً فلا مخالفة ، ويكون « أمروا » كبيت عنترة[١٧٥] لأنه جملة أخرى .

وأما قولها[١٧٦] : ( الذي وردوا ) فضمير الجمع فيه يعود على إخوانها المذكورين[١٧٧] في أول القصيدة في قولها :

إخـــوتي لا تبعـــدوا أبـــداً
وبلى واللـــه قـــد بعـــدوا[١٧٨]

فلا إشكال في جمعه على كل حال ، بل ذلك متعيّن أن يكون الضمير في « وردوا » لاخوتها ، إذ لو كان لـ « كلّ حيّ » لم يُفد ، بل يفسد المعنى ؛ لأنه يصير المعنى أنّهم يردون الذي ورد[١٧٩] . وهذا فاسد .

وليس المرادُ من مراعاة المعنى أن يعود جمعاً والذي اضيفت اليه « كل » مفرد[١٨٠] لما قدمناه من الشواهد ، لأن المعنى : كل مرتبة دلّ المضاف عليها من إفراد أو تثنية أو جمع ، وليس المجموع معنى « كل » إلا إذا كان معنى اللفظة التي أضيفت اليه بأن[١٨١] يكون جمعاً أو اسم جمع ، كقوله تعالى : ﴿ كل حزب بما لديهم فرحون ﴾[١٨٢] فـ « فرحون » جمع ؛ لأنه مدلول « حزب » الذي هو فرد من الأفراد التي دخلت عليها « كل » ، وليس المراد جميع ما أفادته « كلّ » . وقوله تعالى : ﴿ وهمت كلُّ أُمةٍ برسولهم ﴾[١٨٣] . وقرئ شاذاً : ﴿ برسولها ﴾[١٨٤] الأول

---

( ١٧٤ ) في المخطوطات : لقوله . والصواب ما أثبته .

( ١٧٥ ) تقدم في آخر الورقة ٢ و .

( ١٧٦ ) في المخطوطات : قوله والصواب ما أثبته .

( ١٧٧ ) م : اخوتها المذكورة .

( ١٧٨ ) بعِد يبعَد ، من باب فرح : هلك .

( ١٧٩ ) م د : وردوه . تحريف .

( ١٨٠ ) ك : فرد . تحريف .

( ١٨١ ) ك : بل . تحريف .

( ١٨٢ ) المؤمنون : ٢٣ / ٥٣ ، والروم ٣٠ / ٣٢ . وتقدم الاستشهاد بها .

( ١٨٣ ) غافر ٤٠ / ٥ .

( ١٨٤ ) وهي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . ينظر البحر المحيط ٧ / ٤٤٩ .

لمعنى أمة . والثاني للفظها . وقد روعي لفظ الامة ومعناها في قوله تعالى : ﴿ مِن أهل الكتاب أُمَّة قائمة يتلون ﴾[185] .

فان قلت : كيف روعي في « أُمة » اللفظ ولم يراعَ في « قوم » ونحوه الا ضرورة ؟

قلت : لعلةٍ ؛ لأن « أُمة » تصلح للواحد ، فأشبهت « مَن » و « ما » . و « قوم » لا يطلق الا على الجمع .

هذا كله إذا أُضيفت « كل » الى نكرة .

---

( ١٨٥ ) آل عمران ٣ / ١١٣ : ﴿ من أهل الكتاب أُمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون ﴾ .

## القسم الثاني

### أن يضاف لفظاً الى معرفة

فقد كثر اضافته الى ضمير الجمع والخبر عنه مفرد ، كقوله تعالى : ﴿ وكلُّهم آتيه يوم القيامة فرداً ﴾[١] وقوله ( ﷺ ) حكاية عن الله تعالى : ﴿ يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أُطعمكم[٢] ، يا عبادي كلكم عارٍ إلا من كسوتُه فاستكسوني أكسُكم ﴾[٣] . وقوله ( ﷺ ) : ( كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته )[٤] وقوله : ( كلنا لك عبد )[٥] . وقال خبيب رضي الله عنه[٦] :

وكلهم يُبـــــدي العــــداوة[٧] جـــاهـــداً
علَيّ ، لأني في وثـــــاقي بمَضْيَــــــعِ[٨]

---

( ١ ) مريم ١٩ / ٩٥.

( ٢ ) أطعمكم : ساقط من م .  ( ٣ ) صحيح مسلم ٤ / ١٩٩٤ .

( ٤ ) هذا اللفظ في صحيح البخاري ٧ / ٤١ . وينظر ٣ / ١٥٧ و١٩٦ .

( ٥ ) في صحيح مسلم ٢ / ٤٧ : ( عن أبي سعيد الخدري قال : كان رسول الله ( ﷺ ) اذا رفع رأسه من الركوع قال : ربنا لك الحمد ملءُ السماوات والارض وملءُ ما شئت من شيء بعدُ . أهلَ الثناء والمجد ... أحقُّ ما قال العبد ، وكلُّنا لك عبد ، اللهم لا مانعَ لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجدِّ منك الجَدُّ ) .

( ٦ ) من قصيدة قالها خبيب بن عدي الصحابي حين همّ المشركون بقتله . ورواية البيت في سيرة ابن هشام ٣ / ١٨٥ :

وكلهم مُبـــــدي العـــــداوةِ جـــــاهـــد
علَيّ لأني في وثـــــاقٍ بمَضْيَــــــعِ

( ٧ ) العداوة : مكررة في م . تحريف .

( ٨ ) م : مضيع . تحريف . وفي تهذيب اللغة ٣ / ٨٣ ( قال اللحياني : ضُعتُ الغنم وضِعتُها أضوعها وأضيعها إذا فرقتها ) .

وقال بشر بن المغيرة بن المهلّب بن أبي صفرة[٩] :

وكلهم قـــد نـــال شبعـــاً لبطنـــه
وشبـــع الفتى لـــؤم[١٠] إذا جـــاع صـــاحبه

والى « مَن »[١١] آتي و « ما » . فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ إنْ كلُّ مَن في السماوات والأرض إلا آتِ الرحمنِ عَبداً ﴾[١٢] إذا جعلنا « مَن » موصولة ، وهو الظاهر ، فان جعلناها نكرة موصوفة كانت من القسم الأول . وقولُ عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح[١٣] :

وكـــلُّ مـــا حَمَّ الإلـــه نـــازل
بـــالمـــرء ، والمـــرءُ إليـــه آيِـــلُ[١٤]

وورد إضافته الى المعرف[٥] بالألف واللام والخبرُ عنه مفرد أيضاً في قوله[١٦] :

أفـــاطم إني هـــالـــك فتثبتي
ولا تجـــزعي كـــلُّ النســـاء تئيم[١٧]

وقال آخر[١٨] :

---

( ٩ ) ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ١ / ٩٢ ، وخزانة الادب ١ / ١٧٨ .

( ١٠ ) ك : لوما . تحريف .

( ١١ ) م : دال ومن . د : والى ومن . تحريف . وهذه معطوفة على قوله في اول القسم ( فقد كثر إضافته الى ضمير الجمع .... ) .

( ١٢ ) مريم ١٩ / ٩٣ . وسقط من م : والارض .

( ١٣ ) م ك : الأفلج . د : الافلح : تصحيف . والرجز قاله عاصم حين غدّر المشركون به وبأصحابه . ينظر : السيرة النبوية ٣ / ١١٩ .

( ١٤ ) حم الاله : قدر . آئل : صائر .

( ١٥ ) م : المعروف . ك : المعرب تحريف .

( ١٦ ) د ك : في بيت . ولم أقف على القائل .

( ١٧ ) د : يتيم . تحريف .

( ١٨ ) هو نفيل بن حبيب من قصيدة له في سيرة ابن هشام ١ / ٥٥ . وينظر : خزانة الأدب ١ / ٥٥ .

وكــــلُّ القـــــوم يســـــأل عن نفيـــــل
كـــــأنّ عليّ للحبشـــــــان دَيْنـــــــا[19]

والافراد في هذه المواضع [ ٤ ظ ] كلها ، قال ابن مالك : إنه حمل على اللفظ .

وجوّز هو وغيره أن يحمل على المعنى فيجمع ، وجعلوا منه قولك : ( أنتم كلكم بينكم درهم ) على أنّ « كلكم » مبتدأ ، يجوز « بينه » على اللفظ[20] و « بينكم » على المعنى . وإن جعل « كلكم » توكيداً جوّز بعضهم ايضاً أن[21] تقول : « بينه » والمشهور « بينكم » . قال الشيخ أبو حيّان أبقاه الله[22] : ( ولا يكاد يوجد في لسان العرب « كلهم يقومون » ولا « كلُّهن قائمات » . وإن كان موجوداً في تمثيل كثير من النحاة ) .

قلت : وقد طلبته فلم أجده في شيء من مواقع « كل » المضافة الى المعرفة . وأما قوله تعالى : ﴿ لقد أحصاهم ﴾[23] بعد قوله : ﴿ إنْ كل مَن في السماوات والأرض ﴾ فهي جملة اخرى . وقد قدّمنا أنّ الجملتين يجوز فيهما مثلُ ذلك في النكرة فكيف المعرفة ؟ وكذلك قول الشاعر ، وهو حُريث بن عنّاب بن مطر النبهاني[24] :

لكـــــلّ بني عمـــــرو بن عـــــوفٍ ربـــــاعـــــة
وخيـــــرُهم فَي الخيـــــر والشـــــرّ بُحتُـــــر[25]

---

( ١٩ ) الحبشان : سكان الحبشة .

( ٢٠ ) زيد بعدها في ك : بينهم . تحريف .

( ٢١ ) ان : ليست في د .

( ٢٢ ) ك : رحمه الله . وينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٥١٦ مع اختلاف في ألفاظ .

( ٢٣ ) مريم ١٩ / ٩٣ - ٩٤ ﴿ إنْ كلُّ مَن في السماوات والارض إلا آتي الرحمن عبداً ۝ لقد أحصاهم وعدّهم عدّا ﴾ .

( ٢٤ ) في المخطوطات : الشهابي . تحريف . والتصويب من ديوان الحماسة ( بشرح المرزوقي ) ٢ / ٨٧ . والأعلام ، للزركلي ٢ / ١٧٤ . والشاهد ضمن مقطوعة في ديوان الحماسة ( بشرح المرزوقي ) ١ / ٢٥٥ .

( ٢٥ ) م : يخفر . د : عقر . تصحيف . والرباعة : استقامة الأمر وحسن الشأن . والمعنى : لكل واحد من بني عمرو أمر مستقيم وتدبير مرضي ، وأفضلهم في الخير والشر ، والسراء والضراء بحتر بن عتود .

وهذا مما يبين أن بيت عنترة[٢٦] لا ينقض القاعدة التي قالها النحاة، ولكن الفرق بين الموضعين أنّ ضمير الجمع هناك في الجملة الثانية لا يعود على « كل » ولا على ما أُضيف اليه لإفراده . وإنما يعود على الجمع المستفاد من الكلام . وهنا يعود على المضاف اليه ، لأنه جمع .

وإطلاق النحاة يقتضي ان يقول : كلّ الرجال قائمون ، و : كلُّ الرجل قائمون . وهو في الثاني بعيد جداً . وقد قال ابن السراج : « كل » لا يقع على الواحد[٢٧] في معنى الجمع إلا وذلك الواحد نكرة . وهذا يقتضي امتناع إضافة « كل » الى المفرد المعرف بالألف واللام التي يراد بها العموم .

واعلم أنّا قد قررنا في « كل » المضافة الى نكرة أنّ معنى العموم : كلُّ فرد لا المجموع ، ولذلك كانت مراعاة المعنى تقتضي الإفراد إذا كان المضاف اليه مفرداً ويتطابق[٢٨] اللفظ والمعنى حينئذ . وانما[٢٩] يختلفان حيث يكون مثنىً أو مجموعاً ، فتجب مراعاة المعنى دون اللفظ مع كون المعنى : كل فرد من مراتب المثنّى أو المجموع لا مجموعهما ، وأن الحكم على الأفراد . وقد يكون مع ذلك الحكمُ على المجموع لازماً له ، وقد لا يكون ، وذلك يفهم من معنى الكلام لا من لفظ « كل » ، و « كل » لا دلالة لها الا على كل فرد .

أما المضافة الى معرفة فهل نقول إنها كذلك أو إنها تدل على المجموع ؟

كلام أكثر الاصوليين يقتضي الأول ، ويوافقه ما حكيناه[٣٠] عن المبرد وابن السراج في قولك ( العشرة كلها ) أنّ المراد الأجزاءُ لا[٣١] المجزّأ . لكنّ هذا يقتضي أنّ اعتبار المعنى لا ينافي الإفراد ؛ لأن المعنى في ( كلكم راعٍ ) كلٌّ[٣٢] منكم راعٍ فيكون الإفراد باعتبار اللفظ والمعنى جميعاً . وابن مالك قال في المعرفة : إنه يجوز اعتبار اللفظ فيفرد واعتبار المعنى فيجمع[٣٣] . فاقتضى[٣٤] كلامه أنّ مدلولها في

---

( ٢٦ ) تقدم في آخر الورقة ٢ و .

( ٢٧ ) م ك : لا يقع الا على واحد . تحريف .

( ٢٨ ) م د : او يتطابق .

( ٢٩ ) د : وكذا .

( ٣٠ ) ك : ما كتبناه . وينظر الورقة ٢ و .

( ٣١ ) ك : الا . تحريف .

( ٣٢ ) ك : وكل . تحريف .

( ٣٣ ) تسهيل الفوائد ص ١٥٨ .

( ٣٤ ) ك : باقتضى تحريف .

المعرفة المجموع . وكذا كلام بعض الاصوليين .

وقال السهيلي[٣٥] في ( كلكم راعٍ ) إنه حمل على المعنى ، إذ المعنى[٣٦] : كلُّ واحد منكم راعٍ[٣٧] . قال : وكذلك « كلا »[٣٨] إنما معناه : كل واحد منهما . وأنشد قبل ذلك[٣٩] :

كِلا يومَي أُمامةَ يومُ صدٍّ ............................................................ [٤٠]

والذي يظهر أنه متى أُضيفت « كل » الى نكرة كانت نصاً في كل [ ٥ و ] فرد مما دلت عليه تلك النكرة مفرداً كان أو تثنية او جمعاً ، وتكون لاستغراق الجزئيات ، بمعنى أنّ الحكم ثابت لكل جزئيّ من جزئيات النكرة .

وتارة يلزم من ذلك ثبوته للمجموع ، وتارة لا يلزم . فالأول[٤١] كقولنا : كل مشرك يقتل . والثاني كقولنا : كل رجل يشبعه رغيف . وكلا الامرين ليس من لفظ « كل » ولا يحتمل مجموع ذلك لفظَ « كل »[٤٢] .

وإذا أُضيفت الى معرفة فان كان[٤٣] مفرداً كانت لاستغراق اجزائه ، ويلزم منه المجموع ، ولذلك يصدق قولنا : ( كلُّ رمّان مأكول ) ولا يصدق ( كل الرمان مأكول ) لدخول قشره وبعبارة اخرى[٤٤] يصدق ( كل رجل مضروب ) إذا ضربت كل واحدٍ ضرباً ما ، ولا يصدق ( كل الرجل مضروب ) إلا إذا ضربت جميع أجزائه .

لكن هل نقول هنا إنها على بابها ويكون كأنه قال : ( كل جزء من الرجل ) فليس المجموع مدلول « كل » او نقول : إنها هنا استعملت في المجموع ؟

---

( ٣٥ ) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الاندلسي ( ت ٥٨١ هـ ) . له ( الروض الأنف في شرح السيرة النبوية ) و ( نتائج الفكر ) في النحو ، وغيرهما . ينظر : بغية الوعاة ١ / ٨١ .

( ٣٦ ) ك : والمعنى .

( ٣٧ ) نتائج الفكر ، للسهيلي . الورقة ٦١ و ( مخطوط ) .

( ٣٨ ) في المخطوطات : كل . تحريف .

( ٣٩ ) نتائج الفكر ( الورقة ٦٠ و ) والشاهد لجرير في ديوانه ٢ / ٧٧٨ برواية : يوم صدق .

( ٤٠ ) تتمة البيت : وإن لم نأتها إلا لماما .

( ٤١ ) ك : و الاول . تحريف . واللفظ محذوف من م .

( ٤٢ ) سقط من ك : ولا يحتمل مجموع ذلك لفظ كل .

( ٤٣ ) ك : كانت . تحريف .

( ٤٤ ) بعدها في ك : برجل . تحريف .

فيه نظر . والأقرب الأول حتى يكون معناها واحداً ، وتكون إضافتها الى ما بعدها بمعنى « مِن » . ومتى جعلناها للمجموع لزم الاشتراك وأشكلت الاضافة ، فانها تبقى من باب إضافة الشيء الى نفسه .

وإن كانت المعرفة المضاف اليها جمعاً احتمل أن يراد المجموع ، كما في قوله : ( كلكم بينكم درهم ) وأن يراد كلُّ فرد ، كما في قوله[٤٥] : ( كلكم راع ) ، ولذلك فصّله بعد ذلك فقال : ( السلطان[٤٦] راعٍ .... والرجل راع .... والمرأة راعية .... ) ، والاحتمال الثاني أكثر ، فيحمل[٤٧] عليه عند الامكان ، ولا يعدل الى الاول إلا بقرينة .

على أنّ ( كلكم بينكم درهم ) من تصرف النحاة ، وليس من كلام العرب ، ومن أمثلة بعض الأصوليين : ( كلُّ أعضاء البدن حيوان ) ، والمراد بـ « كل » في الموضعين المجموع . ويحتاج ذلك الى سماع من العرب ، ولكنّ كلام النحويين منطبق عليه . وذكروا ايضاً « كلا » معها[٤٨] .

قال[٤٩] ابن السراج في ( الأصول ) : ( تقول : إنّ خيرَهم كلَّهم زيد ، وإنّ لي قبلكم كلِّكم خمسين درهماً ، وإنّ خيرهما كليهما[٥٠] أخوك . لا تكون « كليهما » من نعت « خير » لأن « خيراً » واحد . وتقول[٥١] : جاءني خيرُهما كليهما راكباً ، وإنّ خيرَهما كليهما[٥٢] نفسه زيد ، فيكون « نفسه » من نعت « خير » ) انتهى ...

ففي هذه المواضع[٥٣] كلها المراد بـ « كل » و « كلتا »[٥٤] الجمع لا كل فرد .

واعلم أنك إذا أثبت حكماً لجزء أو جزئي ثم أخذت جملة من تلك الأجزاء او الجزئيات لا يلزم أن يثبت لها ذلك الحكم ، بل قد يثبت وقد لا يثبت بحسب ما يدل

---

( ٤٥ ) سقط من ك : كما في قوله .

( ٤٦ ) في صحيح البخاري ٧ / ٤١ : الامير .

( ٤٧ ) م : فيحتمل . تحريف .

( ٤٨ ) وذكروا ايضاً كلا معها : ليس في م د . وفي ك : « كل » بدلًا من « كلا » والصواب ما أثبته .

( ٤٩ ) م د : وقال .

( ٥٠ ) ك : خيركما كليكما .

( ٥١ ) في المخطوطات : تقول ، من غير واو . وزدت الواو من « الاصول » لابن السراج ٢ / ٣٣ .

( ٥٢ ) سقط من ك : راكباً وان خيرهما كليهما .

( ٥٣ ) المواضع : ساقط من م د .

( ٥٤ ) كذا في المخطوطات ، والتمثيل المتقدم هو بـ « كلا » لا « كلتا » .

عليه الدليل .

وإذا دخلت « كل » على ما فيه الالف واللام وأُريد الحكم على كل فرد فهل نقول إنّ الألف واللام هنا تفيد العموم و « كل » تأكيد لها ، أو إنها[55] هنا لبيان الحقيقة حتى تكون « كل »[56] تأسيساً[57] ؟

يحتمل أن يقال بهذا وبهذا . وقد يقال إنّ[58] الالف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه ، و « كل » تفيد العموم في أجزاء كل المراتب . فاذا قلت : ( كل الرجال ) أفادت الالف واللام استغراق كلِّ مرتبة من مراتب جمع الرجال ، وأفادت « كل » استغراق الآحاد ، كما قيل في أجزاء العشرة[59] . فيصير لكل منهما معنى ، وهو أولى من التأكيد . ومن هنا يظهر أنها لا تدخل على المفرد المعرف[60] . بالالف واللام إذا أُريد بكل منهما العموم . ومن هنا كثر دخولها على الضمير[61] ، وقلّ دخولها على ما فيه ، الالف واللام لقلة الفائدة فيه او التزام التأكيد[62] . والمضمر سالم من ذلك ، لأن مدلوله الجمع ، فاذا دخلت « كل » عليه ، أفادت كلَّ فرد منه كما تقدم في العشرة .

وقول من قال : ( إنّ دلالة المضمرات كلية ) ليس على إطلاقه ، بل بحسب ما تعود عليه ، إن عادت على عام كانت عامة في كل فرد ، وإن عادت على جمع كانت كذلك .

وقد نجد في كلام الاصوليين : ( الكلّ العددي ) و ( الكلّ المجموعي ) . فسمّوا المجموع « كُلًّا » وهو يخالف ما ذكرناه عن المبرد وابن السراج . فان كان للاصوليين مستند من اللغة وإلا فذلك اصطلاح منهم في تسميتهم المجموع « كلا » . وسبب المجاز فيه بيِّن ، وهو أنه مجتمع كل الأجزاء .

وزاد ابن الساعاتي الحنفي[63] في كتابه الاصولي فجعل « كلّ رجل » كلا

---

( ٥٥ ) م د : وانها . تحريف .

( ٥٦ ) كل : ساقطة من م ك .

( ٥٧ ) التأسيس هو إنشاء معنى لم يكن حاصلًا قبل ، والتاكيد هو إفادة ما قد حصل .

( ٥٨ ) م د : بان .

( ٥٩ ) ينظر آخر الورقة ٤ ظ .

( ٦٠ ) ك : المعرب . تحريف .

( ٦١ ) ك : المضمر .

( ٦٢ ) سقط من ك صفحة تبدأ من بعد . كلمة ( التاكيد ) وهي في السطر الاخير من الورقة ٥ و .

( ٦٣ ) أحمد بن علي بن تغلب ( ت ٦٩٤ هـ ) فقيه ، له ( مجمع البحرين وملتقى النيرين ) في الفقه . ينظر : الأعلام ١ / ١٧٥ .

عددياً ، و « كل الرجال » كلا مجموعياً .

فاما قوله في العددي فصحيح . وأما قوله في المجموعي فمخالف لما قلناه من أنّ « كلا » إذا أُضيفت الى معرفة جمعٍ كانت ظاهرة في كل فرد . وقد استدللنا له بالحديث المتقدم[٦٤] . فلعل مراد ابن السّاعاتي إذا أُريد بها المجموع ، بخلاف « كل رجل » فانه لا يمكن إرادة المجموع بها على ما قررناه ، او يريد اذا أُضيف الى معرفة مفردة . ويأتي فيه ما قدمناه .

وقد بقي مما ينظر فيه من هذا القسم قول ميمون بن قيس الأعشى[٦٥] :

فكلُّنـــــا مغـــــرم يهـــــذي بصـــــاحبـــــه
نـــــاءٍ ودانٍ ومحبـــــول ومحتبِـــــلُ[٦٦]

فقوله « مغرم » جاء على ما قلناه مفرداً . وقوله : ناءٍ ودانٍ .... الى آخره[٦٧] بدل تفصيل من « مغرم » . وهو يقتضي أن يصح : ( كلُّنا قائم وقاعد ) على معنى : منا قائم ومنا قاعد . وفيه نظر .

وقد وردت « كل » مضافة الى اسم الاشارة . وقال عمرو بن معدي كرب :

كـــــلُّ مـــــا ذلـــــك مني فخلق
...................................................................[٦٨]

واسم الاشارة كالضمير في انه بحسب ما يعود عليه ، فان كان واحداً فلا وجه إلا إفراد ما يعود عليه ، وإن كان جمعاً فمقتضى ما قدمنا جواز الإفراد والجمع . وما قاله ابن مالك يقتضي جوازهما[٦٩] . وان كان واحداً حيث يراد العموم . وقد تقدم

---

( ٦٤ ) وهو : كلكم راعٍ ....

( ٦٥ ) ديوانه ص ٥٧ .

( ٦٦ ) حَبَل الصيد : أخذه بالحبالة ، فالصيد محبول . واحتبل الرجلُ الصيد : أخذه بالحبالة ، فالصائد محتبِل .

( ٦٧ ) في المخطوطات : الخ . اختصار ( الى اخره ) .

( ٦٨ ) البيت بتمامه في ديوان عمرو ص ١٠٢ :

كـــــلُّ مـــــا ذلـــــك مني خلق
وبكـــــلِّ أنـــــا في الحـــــرب جـــــديـــــر

( ٦٩ ) في تسهيل الفوائد ص ٤٠ : ( وقد يشار بما للواحد الى الاثنين والى الجمع ) .

الكلام عليه[٧٠] .

## فصل

وأما قوله ( ﷺ ) : ( كلُّ ذلك لم يكن )[٧١] فـ « ذلك » إشارة الى المذكور ، وهو قول ذي[٧٢] اليدين : ( أقصُرتِ الصلاة أم نسيت ؟ ) فالمذكور : القَصر والنسيان ، وعاد اسم الاشارة المفردُ عليه بتأويلٍ ، كتوله تعالى : ﴿ عَوانٌ بين ذلك ﴾[٧٣] .

ثم إنه يفيد نفي كلِّ واحد ، لأنّ دلالة العموم إذا أُضيفت « كل » الى مفردٍ نكرةٍ أو معرفةٍ نصٌّ في كل واحد لما سبق . وها هنا التقدير : كلُّ المذكور لم يكن ، وهو مفرد ، فلذلك لا يحتمل نفي المجموع فقط . ولو كان موضعه[٧٤] جمع معرّف لاحتمل نفي كلِّ واحد ، ونفي[٧٥] المجموع ، وإن كان الأظهر نفي كلِّ واحد لما سبق .

ونظير ذلك فيما يفيد نفيَ كلِّ واحد نصا قول الشاعر أبي النجم[٧٦] :

قـــد أصبحت أُمُّ الخيـــــار تــــدعى
عليَّ ذنبــــــاً كلُّـــه لم أصنـــــعِ

وإن كان حذفُ الضمير من « أصنع » ضرورةٌ عند سيبويه[٧٧] . وغيره قال : انه ليس بضرورة ، كقراءة ابن عامر : ﴿ وكلٌّ وعد الله ﴾[٧٨] . وذلك مقرر في علم

---

( ٧٠ ) ينظر الورقة ٤ و .

( ٧١ ) الحديث اورده البلاغيون بهذا اللفظ ، مثل الجرجاني في دلائل الاعجاز ص ٢٧٨ ، والقزويني في الايضاح ١ / ٦٦ . والذي في صحيح البخاري ١ / ١٣٠ ( لم أنسَ ولم تُقصَر ) . وينظر ايضاً صحيح البخاري ١ / ١٨٣ .

( ٧٢ ) م ك : ذو .

( ٧٣ ) سورة البقرة ٢ / ٦٨ . وتقدم الاستشهاد بالآية في القسم الاول .

( ٧٤ ) م ك : موضوعه . تحريف . والتقدير : في موضعه .

( ٧٥ ) م ك : نفي . من غير واو . تحريف .

( ٧٦ ) أبي النجم : ليس في م ك . والرجز من شواهد النحو والبلاغة ، وهو مروي برفع « كل » وبنصبها . ينظر : كتاب سيبويه ١ / ٨٥ ، ودلائل الاعجاز ص ٢٧٤ ، والايضاح ١ / ٦٧ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٢٠ و ٢ / ٥٥٢ و ٦٧٦ و ٧٠٤ .

( ٧٧ ) الكتاب ١ / ٨٥ .

( ٧٨ ) الآية وردت في سورة النساء ٤ / ٩٥ والحديد ٥٧ / ١٠ . وقرأها السبعة في النساء « وكلًّا » بالنصب . وقرأها ابن عامر في الحديد « وكلٌّ » برفع اللام . والباقون من السبعة بنصبها . ينظر : التيسير في القراءات السبع ص ٩٧ و ٢٠٨ .

النحو .

والمقصود هنا أنّ مدلولَ الحديث والبيت نفيُ كُلِّ الأفراد ، ويعبر عن هذا بعموم السلب . اي : السلب عام لكل الأفراد ، وسببه ما قلناه : إنه حُكم بالسلب على كل فرد .

وقد قيل[٧٩] : ( إن سببه في الحديث أنّ السؤال بـ « أم »[٨٠] عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الإبهام عند السائل[٨١] فجوابه إما[٨٢] بالتعيين[٨٣] أو بنفي كلٍّ منهما . وبأنّ ذا اليدين قال : كان بعض ذلك[٨٤] والموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية . وفي البيت[٨٥] أنّ الشاعرَ فصيح ، فعدوله[٨٦] [ ٥ ظ ] عن النصب في « كلّ » الى الرفع مع عدم الضرورة ليس[٨٧] الا لذلك ) .

وما ذكره هذا القائل في الحديث والبيت يقتضي أنّ العموم مستفاد من القرينة لا من اللفظ ، وهو خلاف ما تقرر من مدلول « كل » .

وقيل : لأنه لو لم يكن قولنا ( كل إنسان لم يقم ) لعموم السلب لكانت « كل »[٨٨] تأكيداً لاستفادة السلب عن البعض قبل دخولها من قولنا ( إنسان لم يقم ) . والتأسيس اولى من التأكيد .

وهذا على تسليم هذا التركيبَ ليس نظير الحديث ولا البيت[٨٩] إذ هو نكرة ، والحديث معناه ما ذكره وهو عام ، ودخول « كل » هنا كدخولها على سائر المعارف ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

وقولنا : ( كل إنسان لم يقم ) عام ايضاً[٩٠] بالطريق المتقدم في النكرة .

---

( ٧٩ ) القول الاتي للخطيب القزويني في الايضاح ص ٦٧ - ٦٨ مع قليل من التصرف .

( ٨٠ ) بام : زيادة من الايضاح ص ٦٧ ليست في المخطوطات .

( ٨١ ) في الايضاح : بعد ثبوت احدهما عند المتكلم على الابهام .

( ٨٢ ) اما : زيادة من الايضاح .

( ٨٣ ) من « بعد » الى « بالتعيين » ساقط من د .

( ٨٤ ) في الايضاح : بعض ذلك قد كان .

( ٨٥ ) نهاية النقص من نسخة ك .

( ٨٦ ) ك : بعد و له . تحريف .

( ٨٧ ) م ك : فليس . تحريف .

( ٨٨ ) ك : لكل . تحريف .

( ٨٩ ) ك : نظير البيت ولا الحديث .

( ٩٠ ) ايضاً : ليس في م د .

والطريق[٩١] الذي سلكه هذا القائل يقتضي أنّ التأكيد محتمل ؛ وأنه إنما قال بذلك لرجحان التأسيس عليه ، وليس كذلك ، ولا معنى للتأكيد هنا . ولو قيل بعدم العموم هنا لكان معناه ان مجموع الرجال لم يقم إن تخيّل متخيِّل أن « كلًّا » يفيد المجموع . وعدم قيام المجموع اعم من قيام بعضهم . وعدم قيام أحد منهم .

وقول هذا القائل ( انسان[٩٢] لم يقم ) إنما يقتضي سلب القيام عن بعض ، وإن لزم منه[٩٣] عدمُ قيام المجموع . فالمعنيان متغايران ، وإن لزم أحدهما الاخر . والتأكيد ان يتفق المعنيان .

وأما من منع التأكيد بسبب أن الاسناد في إحدى القضيتين الى « إنسان » وفي الاخرى الى « كل » فليس بجيد ، لأنه إنما يعني بالتأكيد هنا عدم إفادة فائدة جديدة . وهو حاصل .

*　*　*

وأما إذا تقدم النفي[٩٤] على « كلّ » كقول الشاعر :

وليس كــــلّ النــــوى تلقي المســـــاكين[٩٥]

..............................................................

وقول ابن الطَّثْرية[٩٦] :

فمـــا كـــلّ يـــوم لي بـــأرضـــك حـــاجـــة
ولا كـــلّ يـــوم لي إليـــكِ رســـول

وقول أبي الطيب المتنبي[٩٧] :

---

( ٩١ ) ك : الطريق . من غير واو .

( ٩٢ ) د : بانسان . تحريف .

( ٩٣ ) د : لزم الحد منه . تحريف .

( ٩٤ ) ك : الشيء . تحريف .

( ٩٥ ) صدره : فأصبحوا والنوَى عالي معرَّ سِهم . البيت لحُميد الأرقط يصف أضيافاً جياعاً نزلوا به . المعرَّس : المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل . يقول : أكلوا كثيراً من التمر وألقوا كثيراً من النوى ، ولكنهم لجوعتهم لم يلقوا إلا بعضه . ويروى البيت بنصب « كل » ويرفعه . ينظر : الكتاب ١ / ٣٦ و ٧٣ . شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٢٨٤ .

( ٩٦ ) ك ابن الطبرية . د : ابي الطبرية . تحريف . ينظر : ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ٢ / ١٢٧ .

( ٩٧ ) ديوانه ( بشرح البرقوقي ) ٣ / ٣٦٦ ، ودلائل الاعجاز ص ١٨٧ . ومغني اللبيب ١ / ٢٢٠ .

مـــا كـــلُّ مـــا يتمنى المـــرءُ يـــدركــه
تجـــري الـــريـــاح بمـــا لا تشتهي السفن[98]

وقول الاخر:

مـــا كـــلّ رأي الفتى يـــدعـــو الى الـــرشـــد
.................................................................... [99]

وقولنا: ( ما جاء كلُّ[100] القوم ) و( ما جاء القوم كلُّهم ) و( لم آخذ كلّ الدراهم ) و( ليس كلُّ بيع حلالًا ) فانَّه لا يفيد العموم[101]، وهو المسمَّى بسلب العموم. واختلف في سببه[102]، فقيل: سببه أنّ النفي متوجِّه الى الشمول دون أصل الفعل، وفيما سبق متوجه[103] الى أصل الفعل[104]. وهذا غير صحيح. وقيل: سببه أنّ قولنا ( لم يقم إنسان ) نفي للقيام[105] عن جملة الأفراد، أعني كلّ واحد منها، لأنّ النكرة في سياق النفي للعموم، فاذا قلت: ( لم يقم كلّ إنسان ) وأردت هذا المعنى ايضاً كان دخول « كل » تأكيداً، والتأسيس أولى من التأكيد.

وقد يجاب عنه[106] بأن المحكوم بعدم قيامه في ( لم يقم إنسان ) مطلق الانسان[107]. ويلزم منه انتفاءُ قيام كل فرد، وهو معنى قولنا ( النكرة في سياق[108] النفي للعموم ). والمحكوم بعدم[109] قيامه في ( لم يقم كل إنسان ) إذا كان كلّ فرد

---

( ٩٨ ) الشطر الثاني ساقط من ك.

( ٩٩ ) تمامه ( اذا بدا لك رأي مشكل فقفِ ) والبيت لأبي العتاهية. ديوانه ص ٢٧٦، ودلائل الاعجاز ص ١٨٧، ومغني اللبيب ١ / ٢٢٠.

( ١٠٠ ) كل: ساقط من د.

( ١٠١ ) جواب ( وأما إذا تقدم ... ) في أول الفقرة.

( ١٠٢ ) د: سلبه. تحريف.

( ١٠٣ ) من ( الى ) الى ( متوجه ) ساقط من د.

( ١٠٤ ) الايضاح، للقزويني ص ٦٦.

( ١٠٥ ) ك: القيام.

( ١٠٦ ) عنه: ساقط من م د.

( ١٠٧ ) د: بالانسان. تحريف.

( ١٠٨ ) سياق: زيادة يقتضيها السياق.

( ١٠٩ ) د: بعد.

غيرُ المطلق . فتغايرا ، ولم يفد أحدهما بالوضع معنى الآخر ، وإن استلزمه ، فلا يكون تأكيداً كما مرَّ في التقديم .

وأيضاً فانه منتقض[110] بقولنا : ( ما إنسان إلا قائم ) فانه عام في كلِّ إنسان . ثم نقول : ( ما كل إنسان إلا قائم ) فيبقى هذا العموم [ ٦ و ] بحاله كما استقروه في ( فصل انتقاض النفي بـ « إلا » ) .

ولكني أوافقهم وأقول فيها : إذا[111] لم ينتقض النفي بـ « إلا » وما في معناها فانّ[112] الأمر كما قالوه من جهة عدم العموم ، وأنه إنما يفيد سلب العموم لا عموم السلب ، ولكن[113] بغير الطريقين اللذين حكيناهما ، بل بطريق آخر يتوقف على تقديم مقدمة ، وهي أنّ قولنا ( زيد قائم ) حكم على زيد بالقيام ، ويسمَّى موجَبَة محصلة ، وقولنا : ( زيد غير قائم ) أو[114] : ( هو ليس بقائم ) حكم عليه بعدم القيام وتسمّى موجبة معدولة . ويشترط في هذين القسمين وجود موضوعهما[115] . وقولنا : ( ليس زيد بقائم ) سالبة محصلة ، وليس معناها الحكم على ( زيد ) بعدم القيام ، وإلا لساوت الموجبة المعدولة ، ولكن معناها سلبُ ما حكمت به في الموجبة المحصّلة ، وكذلك يصدق[116] مع وجود الموضوع وعدمه .

والسالبة[117] المحصلة نقيض[118] الموجبة المحصلة ، وأعم من الموجبة المعدولة ، ومدلول السالبة المحصلة نقيض مدلول الموجبة المحصلة .

إذا عرف هذا رجعنا[119] الى غرضنا فقلنا : ( لم يقم كل إنسان ) سالبة محصلة معناها نقيض لمعنى[120] الموجبة المحصلة ، وهي ( قام كل إنسان ) .

---

( ١١٠ ) د : ينتقض .

( ١١١ ) م د : ( واذا ) بدلًا من ( واقول فيها اذا ) تحريف .

( ١١٢ ) ك : ان . وضرب عليها الناسخ في ( م ) وكتب في الحاشية ( كان صح ) .

( ١١٣ ) م د : لكن ، من غير واو .

( ١١٤ ) ك : و . من غير همزة .

( ١١٥ ) م د : موضوعها . تحريف .

( ١١٦ ) د : ولذلك تصدق .

( ١١٧ ) د : فالسالبة .

( ١١٨ ) ك تقتضي . وكذا في المواضع الاتية التي سيتكرر فيها لفظ ( نقيض ) .

( ١١٩ ) د : جئنا .

( ١٢٠ ) د : بمعنى .

وقولنا : ( قام كل إنسان ) معناه الحكم على كل فرد بالقيام ، فيكون المحكومُ به في[121] السالبة المحصّلة نقيضَ قيام كل فرد ، ونقيض الكليّ[122] جزئي ، فيكون مدلوله سلب القيام عن بعضهم ، لأنه النقيض . ولهذا يقول المنطقيون : ( ليس كل إنسان بقائم ) سالبة جزئية ، فوافقوا العرب في هذا ، والمأخذ مختلف لما سنشير[123] إليه قريباً .

وقولنا : ( كل إنسان لم يقم ) موجبة معدولة معناها الحكم بعدم القيام على كلّ إنسان . وقد تقرر أن مدلول ( كل إنسان ) كل فرد ، فيكون معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد ، ولا يعارض[124] هذا قول المنطقيين ( كلّ إنسان ليس بقائم ، سالبة جزئية ) ؛ لأن المنطقيين إنما قالوا ذلك لاعتقادهم من « كلّ » المجموع ، ونحن قد بينا أنّ مدلولها عند العرب الأفراد ، فالحكم بالنفي على كل الأفراد ، فهذا هو السرُّ في الفرق بين ( كل ذلك لم يكن )[125] و ( لم يكن كل ذلك ) ، واستقام معه كلام اللغويين والنحويين ، وكلام المنطقيين ، وظهر أنّ العرب أدركت بعقولها السليمة وطباعها الصحيحة ما تعب فيه اليونان دهرهم ، بل زادوا عليهم في تحرير دلالة « كل » ، والحمد لله الذي وفقنا لفهم ذلك .

ولا يتوهم أنّ « كلا » إذا تأخرت عن النفي كان معناها المجموع ، وأنه تغيّر معناها ، بل معناها على حاله من الدلالة على كل فرد دون المجموع ، ولكن الكلية ، وإن دلّت على كل فرد ، إنما تناقضها الجزئية .

وليعلم ايضاً أنك إذا قلت : ( انتفى كلُّ رجل ) أو ( كلُّ رجل منتفٍ ) أو ( نفيت كلَّ رجل ) فعموم النفي حاصل ، والنفي لكل واحد ، لأنه متوجِّه على معنى « كل » وهو كل واحد[126] لا على الاستغراق ، والاستغراق [ الذي أفادته « كل » هو شمول المحكوم لما أُضيفت « كل » إليه .

فاذا قلت : ( كل رجل قائم ) فالقيام مستغرق لكل واحد من الرجال ، فالمحكوم به مستغرِق ، بكسر الراء ، ومدلول ( كل واحد ) مستغرَق ، بفتح الراء ، والمحكوم به

---

( ١٢١ ) في : ليس في م د .

( ١٢٢ ) ك : الكل . تحريف .

( ١٢٣ ) ك : نشير . تحريف .

( ١٢٤ ) م : يعارضه ك د : تعارض . والصواب ما أثبته .

( ١٢٥ ) يشير الى حديث ذي اليدين الذي تقدم ذكره .

( ١٢٦ ) ك : أحد . تحريف .

على « كل » مستغرق سواء كان إثباتاً أم نفياً ، كما قلناه في الايجاب المعدول . فمن هنا كان ( كل ذلك لم يكن ) للعموم ؛ لأن معناه نفي كل ذلك . فالنفي [ ٦ ظ ] محكوم به على « كل » فيعم جميع مدلولها .

وكذلك ( كلُّه لم أصنع )[١٢٧] لأنه حكم على كل فرد بعدم صنعه . والضمير في « صنعه » للفرد لا لمعنى العموم ، ولا للاستغراق ، والمسند لمدلول « كل » نفي الصنع ، فيكون نفي الصنع لكل فرد لا لبعضه .

وفي قوله : ( لم أصنع كله ) النفي دخل على الاثبات الذي هو ( أصنع كله ) و « أصنع » هو المسند ، و « كله » وإن كان مفعولًا فهو في المعنى المسند اليه ، فقبل دخول النفي دلت على شمول الصنع ، فجاء النفي لسلب الشمول والاستغراق ][١٢٨] الذي[١٢٩] اقتضته « كل » وزوال الاستغراق المحكوم به ، وهو « الصنع ) المحكوم عليه ، وهو « كل » .

فالنفي في الحقيقة للاستغراق ، وكأنك قلت : استغراق[١٣٠] كل فرد لم يوجد ، ولو قلت هكذا لم يلزم نفيه عن كل فرد وإن تقدمت « كل » على النفي في هذا المثال .

ولو[١٣١] قلت : ( كلُّه لم أصنعْه ) ورفعت « كله » أفاد نفي كل فرد كما لو حذف الضمير . ولو نصب[١٣٢] على الاشتغال فكذلك ، لأنك بنيت الكلام على « كل » وحكمت بالنفي عليها ، ولأنّ معنى « لم أصنعه » في معنى « تركته » . وكذلك تقدر : تركت كلَّه لم أصنعه . ولو قال كذلك ، أفاد كلَّ فرد .

ولو نُصب ولم يأتِ بضمير بل سلَّط « أصنع » على ما قبله فقد وقع في كلام البيانيين[١٣٣] أنه لا يفيد العموم[١٣٤] كقوله : لم[١٣٥] أصنع كلَّه . وهو الذي يتبادر الى الذهن ، لأنه إذا كان « كل » معمولًا لـ « أصنع » فالنفي في قوة التقدم ، فلا فرق بين

---

( ١٢٧ ) يشير الى بيت الرجز الذي تقدم الاستشهاد به .

( ١٢٨ ) ما بين المعقوفتين ساقط من م د .

( ١٢٩ ) ك : التي . تحريف .

( ١٣٠ ) ك : لاستغراق . تحريف .

( ١٣١ ) لو : ساقط من ك .

( ١٣٢ ) ك : نصبت .

( ١٣٣ ) د : الشامبين . تحريف .

( ١٣٤ ) دلائل الاعجاز ص ٢٧٤ و ٢٧٧ .

( ١٣٥ ) لم : ساقط من د . وهو مصحح في حاشية م .

أن يتقدم في اللفظ أو يتأخر.

لكن في كتاب سيبويه[١٣٦] لما أنشد البيت[١٣٧] قال: ( وهذا ضعيف )[١٣٨] يعني حذف الضمير. قال: ( وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب[١٣٩] لا يكسر الشعر[١٤٠] ولا يُخِلُّ به ترك إضمار الهاء، وكأنه قال: كلُّه غير مصنوع ) انتهى.

وهو يقتضي أنه لا فرق بين الرفع والنصب في أنّ المعنى: كله غير مصنوع، وذلك[١٤١] يقتضي أنّ النصب أيضاً يفيد العموم، وأنه لم يصنع شيئاً منه لما تقرر من دلالة العموم.

وقد تأملت ذلك فوجدت قول سيبويه أصحُّ من قول البيانيين، وأنّ المعنى حضره وغاب عنهم، لأنه ابتدأ في اللفظ بـ « كل » ومعناها: كل فرد، فكان عاملها المتأخر في معنى الخبر عنها، لأن السامع إذا سمع المفعول يتشوف الى عامله كما يتشوف سامع المبتدأ الى الخبر، وبه يتم الكلام، فكان ( كله لم أصنع ) مرفوعاً ومنصوباً سواءاً في المعنى، وإن اختلفا في الاعراب.

ويبعد كلَّ البعد أن يحمل كلام سيبويه على أن ( كله لم أصنع ) بالرفع والنصب معناه عدم صنع المجموع، فيكون قد صنع بعضه، لأن معنى الحديث على خلافه في قوله: ( كل ذلك لم يكن ).

وفي حفظيْ من كلام ابن عباس ( كلُّ ذلك لا أقول ) لما قال له أبو سعيد الخدري في حديث الربا: ( سمعتَه من النبي ﷺ[١٤٢] أو وجدته في كتاب الله تعالى؟ ) فقال: ( كلُّ ذلك لا أقول وأنتم أعلم برسول الله ﷺ مني، ولكنْ[١٤٣]

---

( ١٣٦ ) اختصر اللفظ في نسخة م بالحرف ( س ).

( ١٣٧ ) يعني قول أبي النجم المتقدم ( .... علي ذنبا كله لم أصنع ).

( ١٣٨ ) في الكتاب ١ / ٨٥: فهذا ضعيف. ( ١٣٩ ) ك: البيت. تحريف.

( ١٤٠ ) في الكتاب ١ / ٨٥ لا يكسر البيت. ( ١٤١ ) ك: فذلك. تحريف.

( ١٤٢ ) زيد بعدها في ك توهما ( وانتم أعلم برسول الله ﷺ ).

( ١٤٣ ) م د: ولكني. والوارد في رواية البخاري لفظ « ولكن » ولفظ « ولكنني ».

( ١٤٤ ) في صحيح البخاري ٣ / ٩٧ ـ ٩٨ أن أبا صالح الزيات ( سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول: الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم. فقلت له: فانّ ابن عباس لا يقوله. فقال أبو سعيد: سألته فقلت: سمعتَه من النبي ﷺ أو وجدتَه في كتاب الله؟ قال: كلُّ ذلك لا أقول، وأنتم أعلم برسول الله ﷺ مني. ولكن أخبرني أُسامة أن النبي ﷺ قال: لا رباً إلا في النسيئة ).

( ١٤٥ ) ليس في رواية مسلم الشاهد الذي ذكره السبكي. فقد أورده في صحيحه مرتين: احداهما.

أخبرني أسامة ..... ) وذكر الحديث رواه البخاري[144] ومسلم[145] . ومعناه : لا أقول هذا ولا هذا .

فان كان « كلَّ » بالنصب كما أحفظه فهو نص في ردّ ما قاله البيانيون من عدم إفادة العموم عند تقدمها منصوبة ، ويبعد عند[146] سيبويه أن تكون مرفوعة ؛ لأنه لا يجيز[147] ذلك إلا على ضعف ، لكن مقتضى مذهبه أيضاً أنّ معمول الفعل المنفي بـ « لا » لا يتقدم عليها[148] .

والأصح جواز تقدمه إذا لم يكن في جواب قسم .

فان ثبتت[149] الرواية بالنصب فيدل [ ٧ و ] على أنّ المعتبر تقدم « كل » في اللفظ سواء كانت مبتدأة كما في قوله ( كلّ ذلك لم يكن ) أم مفعولة كما هنا ، والمعنى فيه ما [150] أشرنا اليه ، ولأن المأخذ المتقدم من بناء ذلك على ما تقرر في المنطق من القضايا ، وهو أمر يرجع الى المعنى لا الى صناعة الاعراب .

واعلم أنك أبداً تحكم في الموجبة المحصلة والمعدولة بالمحمول على كل أفراد الموضوع عدماً كان المحمول أم ثبوتاً .. ومن هنا إذا تأخر النفي عن « كل » حكم به على كل أفرادها ؛ وحصل عموم السلب من ضرورة استغراق المحمول ، وهو السلب لكل أفراد الموضوع . فانّا بيّنا أن معنى استغراق « كل » راجع الى المحمول ، أي هو مستغرق لأفرادها[151] شامل لها .

وفي السالبة المحصلة الحكمُ بسلب المحمول الذي كان ثابتاً للموضوع قبل

---

في ٣ / ١٢١٧ بلفظ ( .... فقلت : أرأيت هذا الذي تقول ، أشيء سمعته من رسول الله ﷺ أو وجدته في كتاب الله عزّ وجلّ ؟ فقال : لم أسمعه من رسول الله ﷺ ولم أجده في كتاب الله . ولكن حدثني أسامة بن زيد .... ) والثانية في ٣ / ١٢١٨ بلفظ ( فقال له : أرأيت قولك في الصرف أشيئاً سمعته من رسول الله ﷺ أم شيئاً وجدته في كتاب الله عز وجل ؟ فقال ابن عباس : كَلّا لا أقول . أمّا رسول الله ﷺ فانتم أعلم به . وأما كتاب الله فلا أعلمه ، ولكن حدثني أسامة بن زيد .... ) ولعل السبكي يرى أنّ ضبط ( كَلّا ) في الرواية الثانية هو بضم الكاف وتشديد اللام منونة .

( ١٤٦ ) عند : ساقط من ك .

( ١٤٧ ) ك : لا يختر : تصحيف .

( ١٤٨ ) لم أقف على هذا الرأي في كتاب سيبويه .

( ١٤٩ ) د : يكتب : تحريف .

( ١٥٠ ) د : بما . تحريف .

( ١٥١ ) م : لافراد . تحريف .

دخول السلب ، والمحمول كان مستغرقاً ، فينتفي بوصف الاستغراق ، وهو بوصف الاستغراق أخصّ[١٥٢] منه مطلقاً ، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ، فلذلك اذا تقدم النفي « كل » لم يقتضِ عموم السلب ، بل سلبَ العموم ، لأن أصل الكلام : ( كله صنعته ) فالصنع مستغرق شامل لكل فرد ، محمول على « كل » ومدلول « كل » محكوم عليه بالصنع المستغرق . فاذا قلت : ما كلُّه صنعته ، أو : صنعت ، كان حكماً بسلب الصنع المستغرق لا بأصل الصنع لما تقرر . والمعتبر في الموضوع والمحمول بالمعنى لا[١٥٣] بما تقتضيه صناعة الاعراب . والمسلوب أبداً هو المحمول ، وليس السلب محمولاً إلا في المعدولة ، و ( كل ذلك لم يكن ) معدولة .

وينشأ من هذا أنك إذا قلت : ( صُنعُ كلِّ فردٍ منتفٍ ) أو ( لم يكن ) وما أشبه ذلك من الصنع لم يدلّ على نفي كل صنع بل على نفي الصُّنع المستغرق ؛ لأنه المحمول على « كل » قبل دخول السلب ، فافهم ذلك فانه لا يخفى .

ويظن أنه لأجل تقدم « كل » على النفي يحصل عموم السلب ، وذلك إنما يكون إذا كان[١٥٤] مدلولها محكوماً عليه بالنفي[١٥٥] ، والحكم بالنفي على محمولها لا على موضوعها .

نعم ، الصيغة[١٥٦] المذكورة محتملة لأن يرادَ بها أنّ[١٥٧] كلَّ صنع لكل فرد منتفٍ ، ولكنها ليست نصاً فيه ، ولا ظاهرة ، فلذلك قلنا : إنها لا تدل[١٥٨] وإن كانت محتملة .

وقد نقل البيانيون عنْ عبد القاهر الجرجاني[١٥٩] أنه قال[١٦٠] : ( إنْ كانت

---

( ١٥٢ ) ك : احصى . تحريف .

( ١٥٣ ) د : بالمعنى لان لا . تحريف .

( ١٥٤ ) اذا كان : ساقط من م د .

( ١٥٥ ) م : عليه والنفي . تحريف .

( ١٥٦ ) د : الصنعة . تصحيف .

( ١٥٧ ) ان : ساقط من م .

( ١٥٨ ) ك : لا يدل ٨

( ١٥٩ ) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) . له ( أسرار البلاغة ) و ( دلائل الاعجاز ) ، وغيرهما . ينظر : إنباه الرواة ٢ / ١٨٨ .

( ١٦٠ ) نقل هذا القول عن الجرجاني الخطيب القزويني في ( التلخيص ) ص ٨٦ - ٨٩ ، وما ذكره هو مغزى كلام الجرجاني في ( دلائل الاعجاز ) ص ١٨٨ لا لفظه . وينظر : الايضاح ، للقزويني ١ / ٦٦ .

« كل » داخلة في حيِّز النفي بأن أُخرتْ عن أداته ، نحو : ما كلُّ ما يتمنَّى المرء يدركه ........[١٦١] . أو جُعلتْ معمولة للفعل المنفي ، نحو : ما جاء القوم كلُّهم ، أو [ ما جاء كل القوم و ][١٦٢] لم آخذ كلّ الدراهم ، أو : كلُّ الدراهم لم آخذ ، توجه النفي الى الشمول خاصة ، وأفاد الثبوت لبعض . والا عَمَّ ، كقوله : كلّ ذلك لم يكن ، و : كله لم أصنع[١٦٣] .

فأما صدر كلامه فجيِّد يمكن حمله على ما قلناه . وأما التمثيل[١٦٤] بقوله ( كلُّ الدراهم لم آخذ ) فمخالف لما قلنا ولما قاله سيبويه . والصواب حذف هذا المثال ، وجعله في القسم الثاني ، لما سبق .

## فرع

النهي والنفي[١٦٥] من وادٍ واحد . ومقتضى ذلك أن يطرد حكم النفي في النهي ، فاذا قلت : لا تضرب كلّ رجلٍ ، أو : كلّ الرجال ، يكون النهي عن المجموع لا عن كل واحد ، ويتعدى هذا الى سائر صيغ العموم ، كقولك[١٦٦] : ( لا تضرب الرجال ) إلا أن يكون هناك قرينة تقتضي ثبوت النهي لكل فرد .

والاصوليون قالوا : دلالة العموم كلية . ولذلك استدل بها في النفي والنهي . وما ذكرناه يرد عليهم .

ومثل قوله تعالى[١٦٧] : ﴿ لا تقتلوا النفس ﴾[١٦٨] . و ﴿ ولا تقتلوا أولادكم ﴾[١٦٩] وشبهه[١٧٠] إثبات [ ٧ ظ ] الحكم لكل فرد بقرينة أو يجعل الالف

---

( ١٦١ ) البيت للمتنبي ، وتقدم الاستشهاد به .

( ١٦٢ ) زيادة من التلخيص ص ٨٨ يقتضيها السياق .

( ١٦٣ ) عبارة التلخيص : ( .... وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض ، أو تعلقه به ، وإلا عمَّ كقول النبي ﷺ لما قال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ كل ذلك لم يكن . وعليه قوله : قد أصبحت ام الخيار تدعي عليّ ذنبا كله لم أصنع ) .

( ١٦٤ ) ك : التمثل . تحريف .   ( ١٦٥ ) م د : النفي والنهي .

( ١٦٦ ) كقولك : ساقط من ك .   ( ١٦٧ ) تعالى : زيادة ليست في المخطوطات .

( ١٦٨ ) الانعام ٦ / ١٥١ ( .... ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون ) . والشاهد في الاسراء ١٧ / ٣٣ .

( ١٦٩ ) الانعام ٦ / ١٥١ ، الاسراء ١٧ / ٣١ .   ( ١٧٠ ) م : وشهد . تحريف .

واللام والاضافة للجنس لا للعموم للقرينة .

* * *

وقد بقي من أمثلة إضافة « كل » الى معرفة إضافتها الى المعرف[١٧١] بالاضافة ، وإن كان تقدم منه قول حُريث : ( لكل[١٧٢] بني عمرو بن عوف .... ) .

ولكنّ مقصودنا هنا قوله ﷺ ( كلُّ أمتي معافىً إلا المجاهرون )[١٧٣] . وهذا على ما تقدم من الاخبار عن « كل » المضافة الى معرفة بالمفرد . فلذلك قال : ( معافىً ) . وأمّا قوله ( إلا المجاهرون ) فلا يخالف ذلك ، لأنه يصح استثناء الجمع من المفرد العام ، كقوله تعالى : ﴿ إنّ الانسان لفي خسرٍ * إلا الذين آمنوا ﴾[١٧٤] .

---

( ١٧١ ) ك : المعرب . تحريف .

( ١٧٢ ) في المخطوطات : كل ، من غير لام . والصواب ما أثبته . وقول حريث تقدم بتمامه في الورقة ٤ ظ .

( ١٧٣ ) الحديث في صحيح ٨ / ٢٤ برواية ( إلا المجاهرين ) . وقال ابن حجر في فتح الباري ١٣ / ٩٧ : ( وفي رواية النسفي : إلا المجاهرون ، بالرفع ) . وقد وجه ابن مالك النحوي رواية الرفع في شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٤ .

( ١٧٤ ) العصر ١٠٣ / ٢ - ٣ .

## القسم الثالث

## أن تجرد عن الاضافة لفظاً

فيجوز الوجهان ، قال تعالى : ﴿ وكلٌّ آتوه داخرين ﴾[1] و ﴿ كلٌّ في فلك يسبحون ﴾[2] ﴿ كلٌّ له قانتون ﴾[3] . وفي صفة الكفار : ﴿ وكلٌّ كانوا ظالمين ﴾[4] . وقال : ﴿ فكلّا أخذنا بذنبه ﴾[5] ﴿ قل كلٌّ يعمل على شاكلته ﴾[6] . ﴿ وكلٌّ له أوّاب ﴾[7] . ﴿ كلٌّ آمن بالله ﴾[8] . ﴿ كلٌّ كذّب الرسل ﴾[9] . وقال الشاعر ، وهو الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب :

كـــلٌّ لـــــه نيــــةٌ في بغض صــــاحبـــه .................[10]

وقال زهير :

فكــــلّا أراهم أصبحـــــوا يعقلـــــونـــــه ..............[11]

---

( ١ ) النمل ٢٧ / ٨٧ . ومدُّ الهمزة وضم التاء من ﴿ آتُوه ﴾ هي قراءة حفص وحمزة . وقرأ الباقون من السبعة بقصر الهمزة وفتح التاء . ينظر : التيسير في القراءات السبع ص ١٦٩ .

( ٢ ) الانبياء ٢١ / ٣٣ .

( ٣ ) سورة البقرة ٢ / ١١٦ .

( ٤ ) الأنفال ٨ / ٥٤ .

( ٥ ) العنكبوت ٢٩ / ٤٠ .

( ٦ ) الاسراء ١٧ / ٨٤ .

( ٧ ) سورة ص ٣٨ / ١٩ .

( ٨ ) سورة البقرة ٢ / ٢٨٥ .

( ٩ ) سورة ق ٥٠ / ١٤ . والآيات الثلاث الاخيرة ثبتت في ك قبل لفظ ( وفي صفة الكفار ) .

( ١٠ ) تمامه : ( بنعمة الله نقليكم وتقلونا ) . ينظر : ديوان الحماسة ( بشرح التبريزي ) ١ / ٧٥ .

( ١١ ) تمامه : ( عُلالةَ ألفٍ بعد ألفٍ مُصَتّمِ ) . يعقلونه : يؤدون عقله . أي : ديته . العُلالةَ : الشيء بعد الشيء . مصتّم : تام . ينظر : ديوان زهير ص ٢٦ .

الى نكرة . وما ذكروه يقتضي أن يقدر : وكلهم آتوه . وكلا[٢٣] التقديرين شائع والمراد : الجمع .

وفي قوله[٢٤] : ﴿ وكلٌّ في فلك يسبحون ﴾[٢٥] يتعين هذا التقدير ؛ لأنّ كلًّا من الشمس والقمر والليل والنهار لا يصحُّ وصفه بالجمع[٢٦] .

وقد يحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ في الجملة الواحدة ، كقول الشاعر :

وكـــــلًا سقـــــانـــــاه بكـــــأسيهمـــــا الـــــدهـــــر[٢٧]

وهو يقتضي أن يقدر « كليهما »[٢٨] . فانه لو قدرت : كلًّا منهما سقاناه بكأسيهما[٢٩] لكان بعيداً ، ويكون كقولك : كل رجلٍ أكرمتهم وهو ممتنع .

وقدر الزمخشري[٣٠] في قوله تعالى : ﴿ قل كلٌّ يعمل على شاكلته ﴾[٣١] كلُّ أحد[٣٢] . وهو يوافق ما قلته .

وقال تعالى : ﴿ ونجيناه ولوطاً الى الأرض التي باركنا فيها للعالمين * ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة وكلًّا جعلنا صالحين ﴾[٣٣] وها هنا يتعين أن يكون المعنى : وكلهم ، لقوله « صالحين » .

---

( ٢٣ ) م د : وعلى كلا . تحريف .

( ٢٤ ) م د : وقوله . بدلًا من : وفي قوله .

( ٢٥ ) سورة يس ٣٦ / ٤٠ ﴿ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمرَ ولا الليلُ سابقُ النهار وكلٌّ في فلك يسبحون ﴾ .

( ٢٦ ) زيد قبل لفظ « بالجمع » في ك توهماً ما يأتي : وكذلك قوله تعالى : ﴿ ونجيناه ولوطاً الى الارض التي باركنا فيها للعالمين . ووهبنا له اسحاق ويعقوب نافلةً وكلٌّ جعلنا صالحين ﴾ .

( ٢٧ ) لم أقف على القائل ولا على تتمة البيت .

( ٢٨ ) ك د : كلهما . تحريف .

( ٢٩ ) د : بكأسهما . تحريف .

( ٣٠ ) محمود بن عمر بن محمد ( ت ٥٣٨ هـ ) . له « المفصل في النحو » و « أساس البلاغة » وغيرهما . ينظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٦٥ .

( ٣١ ) الاسراء ١٧ / ٨٣ .

( ٣٢ ) الكشاف ، للزمخشري ٢ / ٤٦٤ .

( ٣٣ ) الانبياء ٢١ / ٧١ - ٧٢ .

( ٣٤ ) من ( وقال تعالى ) الى ( مفرداً ) ساقط من م د .

وقال الخثعمي[١٢] :

بكـــلٍّ تـــداوينـــا فلم يُشْفَ مـــا بنـــا

........................................................................ [١٣]

وقال النحاة هنا[١٤] ، ابن مالك وغيره : إنّ الافراد على اللفظ والجمع على المعنى .

وهذا يدل على أنهم قدّروا المضاف اليه المحذوف في الموضعين جمعاً[١٥] ، فتارة روعي كما إذا صُرّح به ، وتارة روعي لفظ « كل » وتكون حالة الحذف مخالفة لحالة الاثبات .

ولو قال قائل : حيث أُفرد يقدر المحذوف مفرداً ، وحيث جمع[١٦] يقدر المحذوف جمعاً . فيقدر في قوله تعالى : ﴿ فكلًّا أخذنا بذنبه ﴾[١٧] . ﴿ قل كلٌّ يعملُ على شاكلته ﴾[١٨] . ﴿ كلٌّ له أوّاب ﴾[١٩] . كلُّ واحد . ويقدر في ﴿ وكلٌّ آتوه داخرين ﴾[٢٠] ، كلُّ نوع مما سبق ، وهي : مَن في السماوات ومن في الارض ، مَن صعق ومَن لم يصعَق[٢١] ، وكلُّ نوعِ جمع ، لكان[٢٢] موافقاً لما تقدم إذا أُضيف لفظاً

---

( ١٢ ) هو ابن الدُّمَيْنَة ، عبد الله بن عبيد الله . والدُّمَينة اسم امه . شاعر اسلامي رقيق النسيب .

( ١٣ ) تمامه :( على أنّ قربَ الدار خير من البعد ) . ينظر : ديوان ابن الدمينة ص ٨٢ ، ومغني اللبيب ١ / ١٥٥ . وقوله « بكلٍّ » أي بالدنوّ والنأي المذكورين في بيت سابق هو :

وقـــد زعمـــوا أنّ المحبّ إذا دنـــا

يمَـــلُّ وأن النـــاي يَشفي من الـــوجْـــد

والشاهد ورد ضمن قصيدة نسبها القالي في ذيل الأمالي ص ١٠٤ الى يزيد بن الطَّثْرية .

( ١٤ ) هنا : ساقطة من م .

( ١٥ ) م : جميعاً . تحريف .

( ١٦ ) ك : حنف . تحريف .

( ١٧ ) العنكبوت ٢٩ / ٤٠ . وتقدمت الاية قبل قليل .

( ١٨ ) الاسراء ١٧ / ٨٤ . وتقدمت الاية قبل قليل .

( ١٩ ) سورة ص ٣٨ / ١٩ . وتقدمت الاية قبل قليل .

( ٢٠ ) النمل ٢٧ / ٨٧ : ﴿ ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات ومَن في الارض إلا ما شاء الله وكل أتوه داخرين ﴾ .

( ٢١ ) يعني من فزع ومن لم يفزع كما هو مصرح به في الاية .

( ٢٢ ) جواب قوله : ولو قال قائل .

ولا يصح تقديره مفرداً[٣٤] .

## فصل

من لطيف القول في « كل » أنها للاستغراق سواء كانت للتأكيد أم لا . والاستغراق لأجزاء ما دخلت عليه إن كان[٣٥] معرفة ، ولجزئياته [ ٨ و ] إن كان[٣٦] نكرة . فانك إذا قلت : رأيت زيداً كلّه كانت لاستيعاب أجزائه . وكذلك أُخذت العشرة كلها ، وقولهم[٣٧] : رأيتهم كلّهم ، و : كلُّهم قائم ، و : كلُّ القوم ضارب[٣٨] ، ونحوه من سائر صور[٣٩] دخولها على المعرفة من هذا القبيل ، لأنك لو حذفتها لكان الشمول حاصلًا ، وكانت لاستغراق تلك الأفراد التي استغرقتها المعرفة كما هي لاستغراق أجزاء العشرة وزيد .

واذا قلت : كل رجل قائم وما أشبهه من دخولها على النكرة كانت لاستغراق جزئيات تلك الحقيقة التي المضاف اليه واحد منها .

ومن أحكامها أنه قد يجب مراعاة اللفظ في مثل قول الشاعر :

كـــلُّ لـــه نيـــة فهي بغض صـــاحبـــه

(٤٠)

لأن مراعاة المعنى هنا مُفسدة . وكذلك قولك : كلانا كفيلُ[٤١] صاحبه ، وقول الشاعر[٤٢] :

كـــلاهمـــا خَلَفٌ من فقـــد صـــاحبـــه[٤٣]

وذلك كله يدور على المعنى .

ومن أحكامها إذا قطعت عن الاضافة أن تكون في صدر الكلام ، كقولك : كلٌّ

---

( ٣٥ ) ك : كانت . تحريف .

( ٣٦ ) ك : كانت . تحريف .

( ٣٧ ) ك : وقولك .

( ٣٨ ) ك : صارت . تصحيف .

( ٣٩ ) م ك : صوت . تحريف .

( ٤٠ ) تقدم الشاهد قبل قليل .

( ٤١ ) م : يقتل . تحريف .

( ٤٢ ) لم أقف على القائل ولا على تتمة الشاهد .

( ٤٣ ) من ( وقول ) الى ( صاحبه ) ساقط من م .

العهد . ومنها « الذي » و « التي » وتثنيتهما وجمعهما . و « مَن » و « ما »[٥٣] الموصولتان . ومنها أسماء الشرط والاستفهام كـ « من » و « ما » الشرطيتين والاستفهاميتين ، و « متى » و « مهما » و « أين »[٥٤] . ومنها « أيّ » ، وهي من الموصولات ، وتكون شرطاً واستفهاماً . وأطلق الاصوليون هذه الصيغ ، وأن مدلولها : كل فرد .

فأما « كل » فقد علمت أحكامها وأقسامها ، ولا تدخل إلا على ذي جزئيات أو أجزاء . ومدلولها في الموضعين الاحاطة بكل فرد من الجزئيات أو الأجزاء .

وأما « جميع » فمثل « كل » إذا أُضيفت الى معرفة ، فتكون لاحاطة الأجزاء ، وهي « فعيل » بمعنى « مفعول » ، فيكون معناها : مجموع الأجزاء ، وكل جزء مجموع ، لأنه جمع مع غيره ، فلا فرق بين قولك : ( مجموع العشرة ) و ( كل العشرة ) . والاضافة فيهما بمعنى « مِن » . فان أردت بالمجموع[٥٥] الشيءَ المجزَّأَ كالعشرةِ نفسها ساغ وكان[٥٦] ذلك معنى آخر ، وهو المتبادر الى الفهم عند الاصوليين والفقهاء .

ومن أُصول الحنفية أن كلمة[٥٧] « كل » تعم الاسماء على سبيل الانفراد و « جميع » تعمها على سبيل[٥٨] الاجتماع . وكأنهم أرادوا ما أراده الأُصوليون[٥٩] . والتحرير ما قلناه . قال الله تعالى : ﴿ وإنْ كلٌّ لمّا جميع لدينا محضرون ﴾[٦٠] فأطلقها على « كل » ، وجمع قوله « محضرون » باعتبار المعنى .

ويطلق « الجميع » بمعنى « المجتمع » . قال الشاعر قيس بن ذريح[٦١] :

---

( ٥٣ ) م د : وما و من .

( ٥٤ ) كتبها في م « اين » ثم ضرب عليها بلفظ « اي » . تحريف .

( ٥٥ ) ك : اردت المجموع . تحريف .

( ٥٦ ) ك : وكل . تحريف .

( ٥٧ ) ك : كله . تحريف .

( ٥٨ ) سقط من م د : الانفراد وجميع تعمها على سبيل .

( ٥٩ ) م : الاصوليين . تحريف .

( ٦٠ ) سورة يس ٣٦ / ٣٢ .

( ٦١ ) ديوانه ص ١١٥ . والبيت من قصيدة نسبت الى آخرين ، منهم : مجنون ليلى ( ديوانه ص ١٩١ ) وجميل بثينة ( ديوانه ص ٢٢٠ ) وطهمان بن عمرو الكلابي ( ديوانه ص ٣٦ ) . وينظر : أمالي القالي ١ / ١٣٦ .

يقوم ، و : كلًّا ضربت ، و : بكلٍّ[٤٤] مررت .

ويقبح[٤٥] أن نقول : ضربت كلًّا ، ومررت بكلٍّ . قاله السهيلي . وعلله بأن العامل اللفظي له صدر الكلام ، فاذا قطعتها عما قبلها لم يكن لها شيء تعتمد عليه قبلها ولا بعدها[٤٦] .

وتضمن كلامه أيضاً أنها إذا قطعت عن الاضافة يكون معناها : كل فريق لا كل فرد . ولذلك قال : ﴿ كلٌّ آمن ﴾[٤٧] . ﴿ كلٌّ يعمل على شاكلته ﴾[٤٨] ؛ لأنّ المراد : كلٌّ من الفريقين . وكذا ﴿ كلٌّ كذّب الرسلَ فحقَّ وعيد ﴾[٤٩] . أي : كلُّ فريق من القرون[٥٠] الماضية . ولو قال : كلهم ، لكان قد يتوهم أنّ المراد كل فرد من قوم « تبع » الذين هم أقرب مذكور[٥١] .

## فصل

علمت أنّ موضوع « كل » الاستغراقُ وشمولُ الحكم لكلٍّ من أفراد النكرة أو أجزاء المعرفة . وعدّ الأصوليون معها الفاظاً من أدوات العموم ، منها[٥٢] : « جميع » ، ومنها الالف واللام في الجمع والمفرد على خلاف فيه إذا لم يقصد بها

---

( ٤٤ ) ك : وكل . تحريف .

( ٤٥ ) م د : ويصح . تحريف .

( ٤٦ ) نتائج الفكر ، السهيلي ، الورقة ٦٠ ظ ( مخطوط ) . هذا وما منعه السهيلي قد جاء في القرآن الكريم . قال تعالى : ﴿ وعلى الأعراف رجال يعرفون كلًّا بسيماهم ﴾ الأعراف ٧ / ٤٦ . وقال تعالى : ﴿ لكلٍّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ﴾ المائدة ٥ / ٤٨ . وينظر أمثلة أُخرى في : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ٢ / ٣٧٢ و ٣٧٣ .

( ٤٧ ) سورة البقرة ٢ / ٢٨٥ ﴿ آمن الرسول بما أُنزل اليه من ربّه والمؤمنون كلٌّ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله .... ) .

( ٤٨ ) ﴿ وإذا أنعمنا على الانسان أعرض ونأى بجانبه وإذا مسّه الشرُّ كان يؤوساً * قل كلٌّ يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا ﴾ الاسراء ١٧ / ٨٣ـ ٨٤ .

( ٤٩ ) ﴿ كذّبت قبلهم قوم نوح وأصحاب الرَّسِّ وثمود * وعاد وفرعون وأصحاب لوط * وأصحاب الأيكة وقومُ تُبَّعٍ كلٌّ كذّب الرسلَ فحقَّ وعيدِ ﴾ سورة ق ٥٠ / ١٢ـ ١٤ .

( ٥٠ ) م : الفرق .

( ٥١ ) نتائج الفكر ، الورقة ٦٠ ظ ( مخطوط ) .

( ٥٢ ) ينظر : المحصول في علم الاصول ، للرازي جـ ١ ق ٢ ص ٥١٦ وما بعدها . وشرح تنقيح الفصول ، للقرافي ص ١٧٩ .

[ ٨ ظ ] فقـــدتـــك من نفس شعـــاع لأنني
نهيتــك عن شيءٍ وأنت جميـــــــع

وقال لبيد :

في جميـــــعٍ حـــــافظي عـــــوراتهم (٦٢)
................................................

يعني بالجميع الجيش[٦٣] . وقال ايضاً في معنى « الحي المجتمع » :

عَـــرِيت وكـــان بهـــا الجميـــع فـــأبكـــروا (٦٤)
................................................

وقال الجوهري : ( الجميع ضد المتفرق )[٦٥] . انتهى .

فالجميع معناه المجتمع . فإما ان يكون المجموع ، أو الأجزاء المجتمعة . والمجموع لازم لها .

وأما الألف واللام والموصولات كلها فمثل « كل » ظاهراً . وقد تقدم فرق لطيف بينهما[٦٦] .

وأما « مَن » و « ما » الشرطيتان والاستفهاميتان فمثل « كل » ايضاً ، تعم كل فرد وتحيط به .

وأما « أيّ » و « متى » و « مهما » و « أين » فمدلولها : « كل فرد » لا على[٦٧] سبيل الاحاطة ، فهي تخالف « كلا » في هذا المعنى . والدليل على ذلك

---

( ٦٢ ) تمامه ( لا يهمون باد عاق الشلل ) . يقول : لا يهمون بطرد إبلهم ، أي بالهرب إذا فزعوا وأتوا ، ولكنهم يقيمون ثقة منهم بأنفسهم . والشلل والطرد سواء . والإدعاق : الطرد ، والدعقة : الدفعة ، والعورة : موضع المخافة . ينظر : ديوان لبيد ص ١٩٩ .

( ٦٣ ) م د : الجنس . تصحيف . وينظر : الصحاح ، للجوهري ٣ / ١٢٠٠ .

( ٦٤ ) تمامه : ( منها وغودر نؤيها وثمامها ) . عَريت : خلت . أبكروا : ارتحلوا بكرة : النؤي : جدول يجعل حول الخباء ليتسرب فيه الماء . الثمام : نبت يلقى على البيوت من الحرّ ، أو تسدُّ به خللها . ينظر : ديوان لبيد ص ٣٠٠ .

( ٦٥ ) الصحاح ( جمع ٣ / ١٢٠٠ ) .

( ٦٦ ) ك : بينها .

( ٦٧ ) على : ساقط من د .

أنك تقول : أيّ الرجال عندك أزيد أم عمرو ؟ بـ « أم » لا بالواو . وتقول[٦٨] : أكلُّ الرجال عندك زيد وعمرو وخالد ؟ بالواو لا بـ « أم » . فدلّ على الفرق بين مدلوليهما . فـ « كل » تفيد شمول الحكم لكل ما دخلت عليه ، و « أي » لا تقتضيه . ومن هنا جاء التكرار في « كل » و « كلما » ، ولم يجيء في « اي » ونحوها ، حتى لو قال : ( أيَّ وقتٍ دخلتِ الدار فأنت طالق ) فدخلت مرة بعد أُخرى تكرر .

ومن أُصول الحنفية ، ونحن نوافقهم فيه ، أن « كلما » تعم الأفعال على سبيل الانفراد .

وفي الحقيقة هي عامة للاسماء ، فانها « كل » دخلت على « ما » وهي مع الفعل بتأويل المصدر . فكأنه[٦٩] قال : كلُّ دخول .

وهنا بحث[٧٠] ، وهو أنا هل[٧١] نجعل « ما » مصدرية فقط ، أو ظرفية[٧٢] مصدرية ؟

ويظهر أثر ذلك إذا دخلت « كلما » على فعل يمكن تعدده في وقت واحد ، فإن قدرناها مصدرية فقط تعدد الطلاق لتعدد شرطه ، وإن جعلناها ظرفية لم يتعدد لاتحاد وقته . ولم أرَ للفقهاء تصريحاً بذلك ، لكنهم قالوا كلُّهم : لو قال : ( كلما وقع عليكِ طلاقي فأنت طالق ) ثم قال لها : ( أنت طالق ) وهي مدخول بها وقع الثلاث .

وما قلناه يقتضي ان يقال : إن قلنا : المعلول مع العلة فكذلك . وإن قلنا : متأخر عنها في الزمان لم يقع إلا طلقتان .

ولو قال : كلما كلمتِ رجلًا فأنتِ طالق ، وكلمت رجلين بكلمة واحدة تطلق طلقتين على المذهب[٧٣] . وفيه وجه أنها لا تطلق إلا واحدة .

وأما[٧٤] اذا قال : كلما طلقت[٧٥] امرأة فعبد من عبيدي حرٌّ فطلّق أربعاً . قال

---

( ٦٨ ) م : ولا تقول . تحريف .

( ٦٩ ) ك : وكأنه .

( ٧٠ ) م : سحب . تصحيف .

( ٧١ ) هل : ساقط من م .

( ٧٢ ) م : وظرفية . تحريف .

( ٧٣ ) وهو مذهب المؤلف ، المذهب الشافعي .

( ٧٤ ) م د : وفيما : تحريف .

ابن الرفعة[76] : لا فرق بين أن يوقعه على الأربع دُفعةً أو على الترتيب . وما[77] ذكروه . من الخلاف في المسألة الثانية يقتضي طرد الخلاف في الجميع . ويتبين أنّ إطلاقهم في الاولى والثالثة[78] على المذهب ، وأن المذهب على تقدير الظرفية ، بل الشرطية المجردة بين الفعل والطلاق على صفة التكرار .

وكذلك قالوا في ( كلما ولدتْ واحدة منكن فصواحبها طوالق ) فولدن في وقت واحد ، طلقن ثلاثاً ثلاثاً .

وينبغي طرد الوجه المتقدم فيها أيضاً . وصناعة النحو تشهد للوجه المذكور ، فان « كلما » منصوب على الظرفية ، والعامل فيه إما الفعل المضاف اليه وإما الجزاء ، على خلاف بين النحاة في ذلك . فاذا قطعنا النظر عن الظرفية أشكل إعرابه[79] وارتباط الجزاء به . وليس كـ « إن » التي هي حرف . ولعل الفقهاء نظروا الى المعنى لا الى اللفظ ، وحافظوا على[80] كون الشرط فعلًا من غير تقدير بمصدر ولا ظرف [ ٩ و ] وألحقوا « كلما » بـ « إنْ » في الشرطية مع زيادتها عليها بالتكرار .

وقد أطلنا في هذا فلنرجع الى غرضنا في الكلام على « أي » ، ونقول : إنها[81] إنما تفيد العموم لا التكرار ، فلا جرمَ لم يتكرر[82] الطلاق بتكرر الدخول ، وتطلق بأي وقت كان لما فيها من العموم .

## فصل

فان قلت : فاذا كانت « أي » لا تدل على التكرار وإنما تدل على أحد ما دخلت عليه لا بعينه ، فهي والمطلق سواء . وكل منهما[83] عمومه على البدل لا على

---

( ٧٥ ) طلقت : ساقطة من م .

( ٧٦ ) أحمد بن محمد بن علي الأنصاري الشافعي ( ت ٧١٠ هـ ) له كتاب ( بذل النصائح الشرعية في ما على السلطان وولاة الامور وسائر الرعية ) وغيره . ينظر : الاعلام ، للزركلي ١ / ٢٢٢ .

( ٧٧ ) م د : وبما . تحريف .

( ٧٨ ) ك : و الثانية .

( ٧٩ ) د : باعرابه . تحريف .

( ٨٠ ) على : ساقطة من م .

( ٨١ ) ك : انما . وهي ساقطة من م .

( ٨٢ ) ك : يكرر . تحريف . ( ٨٣ ) م : وكلا منهما . ك : وكلامنها . تحريف .

الشمول ، والكلام إنما هو في عموم الشمول .

قلت : المطلق ، والنكرة التي لا عموم فيها لا تعرض لها للأفراد ، وانما يدل المطلق على الماهية ، وإن دلت النكرة مع ذلك على وحدة فلا عموم فيها . فمطلق الوقت لا دلالة له[٨٤] على فرد ولا[٨٥] أفراد ، ووقت المنكر يدل على واحد غير معين ولا عام ، فارادة المقيد فيهما لا ينافي اللفظ بل يزيد عليه ، وهذا هو مدلول « إذا » ، فانها تدل على مطلق الزمان المستقبل ، ولا ينافي الحمل على الفور ، ولهذا اختلف الفقهاء هل يحمل عليه ، وهل[٨٦] ينصرف اليه بقرينة العوضية ؟

وأما « متى » و « أيّ حين » و « أي زمان » فلم يترددوا فيها بل جعلوها صريحة في جواز التراخي ، وسببه ما أشرنا اليه ، فانها دالة على الأفراد ، وأن كلّ واحد من الوقت داخل تحت مدلولها ، فارادة بعضها دون بعض مخالف لمقتضى اللفظ .

وأما ثبوت اللفظ لأحدها مع ثبوته للآخر . فهذا أمر زائد على التعميم اختصت به « كل » . وهذا أمر معقول لا ينكر . وتأمُّل الألفاظ يدل له ، فانك إذا قلت : ( أحد الرجلين ) احتمل أن تريد واحداً معيناً . فاذا قلت : ( إما هذا وإما هذا ) لم يحتمل ذلك ، وكان صريحاً في استوائهما في الحكم . فهذا معنى العموم في ( أي الرجلين ) بخلاف ( أحد الرجلين ) لا عموم فيه ، بل هو مطلق ، فان سميت هذا عموم بدل لا عموم شمول فلا حرج عليك ، غير أنك لا تسمي حينئذ[٨٧] المطلق عاماً لا عموم بدل ولا عموم شمول .

وحاصله أن المعاني ثلاثة : ثبوت الحكم لكلٍّ من الأفراد حالة الجمع وحالةَ الانفراد . وثبوته[٨٨] له حالة الانفراد من غير تعرض لحالة الجمع . وثبوته للماهيّة من غير تعرض للأفراد .

فالأول العام الشمولي المدلول[٨٩] عليه بـ « كل » وما في معناها . والثاني العام البدلي المدلول عليه بـ « أي » وما في معناها . والثالث : المطلق .

---

( ٨٤ ) له : ليس في د .

( ٨٥ ) م : او .

( ٨٦ ) وهل : ليس في م .

( ٨٧ ) م : ح . مختصر حينئذ .

( ٨٨ ) د : وثبوت . تحريف .

( ٨٩ ) م : والمدلول . والواو زائدة .

ومما يدل على الفرق[٩٠] بين « أيّ » و « كل »[٩١] أنك تقول : كلُّ الثلاثة ضربوك ، وضربك[٩٢] على ما تقدم عن النحاة . ولا نقول : أي الثلاثة ضربوك ، فدل على أن معناها أحد الأشياء لا مجموعها[٩٣] .

## فصل

فان قلت : فقد قال الله تعالى : ﴿ أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنَى ﴾[٩٤] وقال ( ﷺ ) : ( أيُما إهابٍ دُبغ فقد طهُر )[٩٥] . وقال : ( أيُّما مسلم شتمتُه أو لعنتُه فاجعلها له صلاةً ورحمة )[٩٦] . وقال : ( أيُّما امرأةٍ نكحت نفسَها بغير إذن وليها فنكاحها باطل )[٩٧] ، والمراد بذلك كله العموم .

قلت : العام الشمولي والبدلي يشتركان في ثبوت الحكم لكلٍّ من الأفراد ، ويفترقان في أنّ الشمولي[٩٨] يدل على ذلك حالة اجتماع كل فرد مع الآخر[٩٩] وحالة انفراده . والبدليُّ لا يدل على ذلك .

ولست أعني بحالة الاجتماع المجموع ، وإنما أعني أنه إذا وجد أفراد ترتب الحكم على كل منها ، وتعدد بتعددها[١٠٠] . وفي البدلي يترتب على أحدها ولا يتعدد .

---

( ٩٠ ) د : العرف . تحريف .

( ٩١ ) م د : بين كل وأي .

( ٩٢ ) م د : ضربك وضربوك .

( ٩٣ ) لا مجموعها : ليس في م د .

( ٩٤ ) الاسراء ١٧ / ١١٠ .

( ٩٥ ) رواه النسائي في السنن ٧ / ١٥٣ عن ابن عباس رضي الله عنه .

( ٩٦ ) في صحيح مسلم ٤ / ٢٠٠٨ : ( عن أبي هريرة أنه قال : سمعت رسول الله ( ﷺ ) يقول : اللهم إني اتخذت عندك عهداً لن تخلفنيه . فأيُما مؤمنٍ سببتُهُ أو جلدتُه فاجعل ذلك كفارةً له يوم القيامة ) . وفي الحديث روايات اخرى ليس منها لفظ السبكي ، منها : فأيُّ المسلمين آذيتُه .... فأيُما مؤمن آذيتُه ... فأيُما عبد مؤمن سببتُه .. أيُّ عبد من المسلمين سببته ... فأيُما أحد دعوتُ عليه ... ) ينظر : صحيح مسلم ٤ / ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ .

( ٩٧ ) الحديث رواه أبو داود في السنن ١ / ٤٨١ بلفظ ( أيُما امرأة نكحت بغير اذن مواليها فنكاحها باطل ، ثلاث مرات ) .

( ٩٨ ) د : الشموي : تحريف .

( ٩٩ ) د : الاخرى . تحريف .

( ١٠٠ ) م : ( وتعددها ) بدلًا من ( وتعدد بتعددها ) . تحريف .

أوقات الدخول صالح لأن يترتب عليه الطلاق المعلّق ، وهو واحد ، فاذا وجد انحلت اليمين .

وهنا ( أيّ إهاب دبغ ) رتب عليه طهارته ، وهي غير طهارة الاهاب الآخر ، فلا تكرار أيضاً ، لكن عمّ[112] عموم البدل لأجل الضمير العائد على « أيّ » ، والضمير حكمه حكم ما يعود عليه . وأما ( كل وقت دخلت ) ففيه ما يقتضي التكرار لدلالة « كلّ » على الاحاطة والاستغراق .

## فصل

فان قلت : لو قال : ( أيّ وقتٍ دخلتِ فأنتِ فيه طالق ) واشتمل[113] على الضمير ، فهل يتكرر الطلاق بتكرر الدخول ؟

قلت : لا ؛ لأنه لا يزيد[114] على ( أنت طالق في أيّ وقت دخلتِ ) ومعناه : إما في هذا وإما في هذا . لكن[115] يقع فيّ الأول ، لصدق الاسم العام . ولم أرَ لأصحابنا فيه نقلًا . ورأيت في كتب الحنفية أنه لو قال : ( كلُّ دار دخلتُها[116] فعليَّ حجة ) فدخل دارين لم يكن عليه إلا حجة واحدة . ولو قال ( فعلي بها حجة ) فعليه حجتان ، ففرقوا بين حالة الاضمار وعدمه ، وذلك صحيح ؛ لأن « كلًّا » يفيد الشمول .

وعندنا إذا قلنا في يمين اللجّاج[117] يلزمه ما قال ، ينبغي أن يكون الحكم كما قالوه .

وأما ( كلَّ وقت دخلتِ فأنت طالق ) فلا يحتاج الى ضمير ، لأنه ظرف .

فان قلت : فانْ[118] قال ( أيُّ عبيدي حجّ فهو حرٌّ ) فحجوا كلهم ، هل يعتقون ؟

قلت : نعم ، لما قلناه . وقال الغزّالي[119] في « فتاويه » لا يعتق إلا واحد .

---

( ١١٢ ) عم : ليس في ك .

( ١١٣ ) في المخطوطات : مشتمل . وما أثبته يناسب السياق .

( ١١٤ ) م : لانه يريد . د : لانه يزيد . تحريف .

( ١١٥ ) د : لان . تحريف .

( ١١٦ ) م د : دخلها . تحريف .

( ١١٧ ) م : عين اللجاج . د : عين اللحاح . تحريف .

( ١١٨ ) م د : لو .

( ١١٩ ) محمد بن محمد أبو حامد الغزّالي ( ت ٥٠٥ هـ ) له « إحياء علوم الدين » وغيره . ينظر : الاعلام ٧ / ٢٢ .

واذا[101] عرف هذا [ ٩ ظ ] فانما يظهر أثر افتراقهما[102] فيما يمكن تعدد الجزاء فيه كالطلاق اذا قال : ( كلَّ وقتٍ دخلتِ فأنت طالق ) بتكرر الدخول يتكرر الطلاق . ولو قال بدل « كل » « أي » لم يتكرر .

وفيما[103] ذكر من شواهد القرآن والسنة[104] الجزاء فيه واحد ، فلا فرق بين « أي » و « كل » فيه في هذا المعنى .

نعم ، يفترقان في أنه إذا قصد الشمول يؤتى بـ « كل » واذا قصد بيان حكم واحد من غير نظر الى الشمول ولا عدمه يؤتى بـ « أي » كما أتى بها[105] القرآن والحديث في الأمثلة المذكورة ، فانك إذا قلت : ( أيّ الرجلين جاءك فهو فاضل ) إنما يصح اذا كان كلٌّ منهما فاضلا . وكذلك ( إن جاءك هذا أو هذا فهو فاضل ) بخلاف قولك : أحدهما فاضل .

فمعنى ( أيُّما إهاب دبغ فقد طهر ) ان دبغ هذا فقد طهر ، إن[106] دبغ هذا أو هذا فقد طهُر ، وإنما يصح ذلك إذا كان الحكم ثابتاً لكلٍّ منهما ، ولكن أُتي بـ « أي » لأن مصبّ الكلام الى افادة الحكم ، وهو في هذا المقام أهمُّ من الشمول .

فانظر الى مواقع كلام الله تعالى وكلام رسوله ، واصابتها المفاصل[107] . ولم يفهم العموم الشمولي من[108] « أيّ » وحدها . لكن بضميمة الجزاء إليها ، وأنه لا يصح كونه جزاءاً[109] إلا بالشمول ، والفرق بينه وبين قوله ( أيَّ وقتٍ دخلتِ فأنت طالق ) أنّ قوله ( أنتِ طالق ) لا ضمير فيه يعود على « أيّ » ولا رابط الا كونه جزاءاً[110] ، وهو مطلق معلق على أيها[111] كان ، ولا دليل على التكرار ، فكلٌّ من

---

( ١٠١ ) م : فاذا .

( ١٠٢ ) د : اقترانهما . تحريف .

( ١٠٣ ) ك : فيما . من غير واو . تحريف .

( ١٠٤ ) ك : والنسب . تحريف .

( ١٠٥ ) ك د : به .

( ١٠٦ ) ك : فقط واذ . تحريف .

( ١٠٧ ) ك : واصابتهما المفاحص .

( ١٠٨ ) م ك : في .

( ١٠٩ ) ك : كونها جزءاً . تحريف .

( ١١٠ ) ك : جرأ . تصحيف .

( ١١١ ) ك د : انها . تصحيف .

فكأنه[١٢٠] لم يتضح عنده أنّ « أيّاً » للعموم ، وأن عموم البدل فيها[١٢١] لا يكفي ، ولذلك لم يعدّها في « المستصفى » من صيغ العموم .

والشيخ أبو اسحاق[١٢٢] وغيره عدُّوها ولم يصرحوا فيها بالبدل أو الشمول . والتحقيق ما قلناه .

وقال الشيخ أبو اسحاق وغيره من العراقيين : إنه لو قال : أيتكنّ حاضت فصواحبها طوالق ، فحضن ، طلقن .

وهو صحيح لما قلناه .

وذكر الغزّالي والرافعي[١٢٣] هذه المسألة بصيغة « كلما » ولم يتعرضا لصيغة « أيّ » .

وسوّى ابن يونس[١٢٤] وابن الرفعة بين الصيغتين ، وكأنما جمعا كلام [ ١٠ و ] المراوزة مع كلام العراقيين .

وما قاله الغزّالي في « الفتاوي » يقتضي إثبات خلافه[١٢٥] ولكن الصحيح قول العراقيين : لا تكون « أيّ » عامة عموم[١٢٦] الشمول . ولكن لقيامها مقام قوله : إما هذا . وهذا غير معنى أحدهما على ما قدرناه .

ومن هنا يظهر لك الفرق بين ( إن جاءك أيّ الرجال ) و ( إن جاءك كلُّ الرجال ) . فانّ الأول يقتضي[١٢٧] أنّ الشرط أحدُهم ، والثاني يقتضي أن الشرط مجموعهم على ما نقرره فيما إذا تقدم الشرط على « كل » .

---

( ١٢٠ ) ك : وكأنه .

( ١٢١ ) فيها : ساقطة من م .

( ١٢٢ ) ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ( ت ٤٧٦ هـ ) . له « التنبيه » و « المهذب » في الفقه ، وغيرهما . ينظر : الأعلام ١ / ٥١ .

( ١٢٣ ) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الشافعي ( ت ٦٢٣ هـ ) . له « التدوين في ذكر أخبار قزوين » ، وغيره . ينظر : الأعلام ٤ / ٥٥ .

( ١٢٤ ) عبد الرحيم بن محمد بن محمد بن يونس ( ت ٦٧١ هـ ) له : « التعجيز » مختصر « الوجيز » و « مختصر المحصول » في أصول الفقه ، للرازي . ينظر : طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ٧٧١ . وفي نسخة م : ابن يوسف . تحريف .

( ١٢٥ ) ك : خلاف . تحريف .

( ١٢٦ ) ك : مجموع . تحريف .

( ١٢٧ ) ك : يقصى . تحريف .

ومن هنا يظهر لك ما قاله الأصحاب : إذا قال : ( إنْ رأيتِ عيناً فأنت طالق ) إنها تطلق برؤية أيِّ عين كان ، مع قولهم : إنّ المشترك عام . فأرادوا بالعموم عموم « أيّ » لا عموم « كل » .

وكذلك قولهم : إنّ النكرة في سياق الشرط تعم ، كقوله تعالى : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره ﴾[١٢٨] . يعني : أيّ مشرك كان . وكذا الذي في سياق الأمر على ما قاله الإمام فخر الدين[١٢٩] فيهما .

والذي عندي أنهما مطلقان . والمراد الأعم ، حتى لو قام دليل على التقييد لم يكن تخالفاً[١٣٠] ولا تخصيصاً بل تقييداً . وفيما سبق يكون تخالفاً وتخصيصاً[١٣١] .

وما ذكرناه في المشترك من أنه عام عموم « أيّ » على رأي الشافعي قد يعارضه قولهم عنه : إنه يحمل على الجميع احتياطاً ، لكن ذلك ليس هو الصحيح عند الشافعي ، وانما الصحيح عنه القول بالعموم . ونصُّه في الوقف على المولى[١٣٢] أنه يصرف لهما لا ينافي ما قلناه . وإنما ينافيه لو وجد منه نص أنه إذا أمر بعينٍ مثلًا يجب الإتيان بكل عين ، فلينظر حكم ذلك عنده . فان قلت : هل يفرقون في الضمير العائد على « أي » بين أن يكون مرفوعاً أو منصوباً ؟

قلت : لا ، فاذا قال لوكيله[١٣٣] ( أيُّ عبيدي حجّ فأعتقه ) فحجوا كلُّهم كان للوكيل[١٣٤] أن يعتقهم . قلته تفقها لا نقلًا . والغزّالي قال في « الفتاوي » إذا قال لوكيله : ( أيَّ رجلٍ دخل المسجد فأعطِه درهماً ) إنه يقتصر على المستيقن ، وذلك على قاعدته في « أيّ » لم يفرق بين المرفوع والمنصوب .

---

( ١٢٨ ) التوبة ٩ / ٦ .

( ١٢٩ ) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي ( ت ٦٠٦ هـ ) صاحب التفسير المسمّى « مفاتيح الغيب » و « المحصول » وغيرهما . ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٣٨١ . ويراجع رأيه في المحصول جـ ١ ق ٢ ص ٥٦٤ .

( ١٣٠ ) ك : مخالفاً . تحريف .

( ١٣١ ) ك : تخصيصاً ومخالفاً . تحريف .

( ١٣٢ ) ك : الموالي . تحريف .

( ١٣٣ ) لوكيله : زيادة يقتضيها السياق .

( ١٣٤ ) م : الوكيل . تحريف .

## فصل

فإن قلت : فما[١٣٥] تقولون في المسألة المنقولة عن محمد بن الحسن[١٣٦] اذا قال : ( أيُّ عبيدي ضربك فهو حرٌّ ) فضربوه[١٣٧] عتقوا جميعاً . واذا قال : ( أيُّ عبيدي ضربتَه فهو حرٌّ ) فضربهم[١٣٨] لا يعتق إلا واحد[١٣٩] .

قلت : الحقُّ أنهم يعتقون جميعاً في المسألتين .

وقد نقل ابن عمرون النحوي[١٤٠] أن أصحاب الشافعي لا يأخذون بما قاله[١٤١] محمد بن الحسن فيها ، وأنّ في « فتاوي » الشاشي[١٤٢] أنّ مقتضى ذلك تكرار العتق بتكرار العبد[١٤٣] والضرب .

وقد تكلم ابن جني على مسألة محمد بن الحسن هذه وغيره من النحاة . وذكرها الزمخشري في خطبة « المفصل » معظماً قدر النحو الذي غاص بسببه محمد بن الحسن على الفرق بين هاتين المسألتين[١٤٤] .

وأطنب الحنفية في ذلك ، وفرّعوا عليه : لو قال : ( أيُّ امرأة ضربت زيداً فلها درهم ) عمَّ[١٤٥] . ولو قال ( ضربها زيد ) لم يعم .

---

( ١٣٥ ) م : قد . تحريف .

( ١٣٦ ) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ( ت ١٨٩ هـ ) من أنبه تلامذة أبي حنيفة . له كتاب « المبسوط » و « الجامع الكبير » وغيرهما . ينظر : الاعلام ٦ / ٨٠ .

( ١٣٧ ) فضربوه : ليس في د .

( ١٣٨ ) ك : فضربوه . تحريف .

( ١٣٩ ) يراجع الكلام على هذه المسألة في شرح المفصل ، لابن يعيش ١ / ١٤ . وينظر : الجامع الكبير ص ٣٩ .

( ١٤٠ ) أبو عبد الله محمد بن أبي علي بن أبي سعيد الحلبي ( ت ٦٤٩ هـ ) . من تلامذة ابن يعيش النحوي . له « شرح المفصل » . ينظر : بغية الوعاة ١ / ٢٣١ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ٢٤٧ .

( ١٤١ ) م د : نقله .

( ١٤٢ ) محمد بن علي بن اسماعيل الشافعي ( ت ٣٦٥ هـ ) له كتاب « أُصول الفقه » . وغيره . ينظر : الاعلام ٦ / ٢٧٤ .

( ١٤٣ ) ك : العبيد . تحريف .

( ١٤٤ ) يراجع ص ٤ من المفصل . للزمخشري .

( ١٤٥ ) ك : عم . تحريف .

وقالوا[١٤٦] : إذا ضربهم مترتبين عتق الاول ، وإذا ضربهم معاً عتق واحدٌ ويخيّر فيه السّيد بعين[١٤٧] العتق في من شاء منهم . وبنوا كلامهم في ذلك على أنّ « أيّاً » لا عموم فيها .

ثم تارة يجزمون بعدم عمومها ، وتارة يقولون : إنها تارة تكون للعموم وتارة لغير العموم . وينقلون عن سيبويه والمبرِّد أنها تقتضي مجهولًا من معلوم[١٤٨] .

ويذكرون مثال مجيئها للخصوص قوله تعالى : ﴿ أيُّكم يأتيني بعرشها ﴾[١٤٩] ، وقوله : ﴿ أيُّ الفريقين أحقُّ بالأمن ﴾[١٥٠] ، وقوله : ﴿ أيُّ الفريقين خير مقاماً ﴾[١٥١] . ومثال مجيئها للعموم قوله تعالى : ﴿ ليبلوكم أيُّكم أحسن عملًا [ ١٠ ظ ] ﴾[١٥٢] .

واستدلوا على الخصوص في الأول بأنه لم يقل : يأتوني .

ولا دليل فيه ؛ لأنه قد يكون لمراعاة اللفظ .

وفي الثاني والثالث بأنّ[١٥٣] المرادَ أحدُهما . ولهذا قال : ﴿ الذين آمنوا ﴾ . وعلى العموم في الرابع بأن حسن العمل صفة عامة[١٥٤] ، ولذلك كان الابتلاء عامّاً .

ولا فرق بين المواضع كلها . و ﴿ أحسن عملًا ﴾ صفة خاصة لا عامة . وعمومُ البدل في المواضع كلها . وإرادةُ الواحد ممنوعة في المواضع كلها .

ثم لما قرروا هذا ، وأنّ « أيّاً » نكرة لا تقتضي العموم قالوا : إنّ العموم قد يعرض للنكرة . فمن مقتضيات ذلك وصفها بوصف عام . ومثلوه بقولهم : ( لا أكلم إلا رجلًا كوفياً ) له أن يكلم جميع الكوفيين . ولو قال : ( إلا رجلًا ) فكلم رجلين حنث .

---

( ١٤٦ ) يعني في العبارة الواردة في أول الفصل ، وهي ( أيَّ عبيدي ضربته فهو حر ) .

( ١٤٧ ) كذا في المخطوطات ، ولعله : تعيين .

( ١٤٨ ) ك : علوم . تحريف .

( ١٤٩ ) النمل ٢٧ / ٣٨ .

( ١٥٠ ) ﴿ .... فأيّ الفريقين أحقُّ بالأمن إن كنتم تعلمون * الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظُلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ﴾ الأنعام ٦ / ٨١ - ٨٢ .

( ١٥١ ) مريم ١٩ / ٧٣ ﴿ وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين كفروا للذين آمنوا أيُّ الفريقين خير مقاماً وأحسن نَدِيّا ﴾ .

( ١٥٢ ) هود ١١ / ٧ ، والملك ٦٧ / ٢ .

( ١٥٣ ) ك : ان .

( ١٥٤ ) ك : تمامه . تحريف .

فعلم أن العموم من إلحاق الوصف العام بها .

وهذا أولًا منقوض بما نصّ عليه محمد بنِ الحسن في « الجامع الكبير » أن لو قال : ( لاكلمنّ رجلًا كوفياً ) برّ بواحد[١٥٥] . ولو اقتضى الوصف العموم كما قالوه لما برّ إلا بالجميع[١٥٦] .

وثانياً مندفع بأنّ الوصف المذكور ليس للتعميم بل لبيان المراد بالنكرة . والنكرة فيها أمران : أحدهما النوع ، والثاني : الوحدة . فان الرجل يذكر في مقابلة المرأة فيراد به النوع ، ويذكر في مقابلة الرجلين فيراد به الوحدة مع النوع ، وكلٌّ منهما أعمّ من الكوفي وغيره . فاذا قال : كوفياً ، احتمل أن يكون تقييداً للثاني ، فلا يكلم الا واحداً كوفياً ، واحتمل تقييد الأول فلا يكلم إلا نوعَ الكوفي وان كان كثيراً . فان نُوي أحدهما أُتبع ، وإن أُطلق فالذي يتجه أن يُحمل على الثاني ويحنث بالاثنين .

وهم رأوا أنّ قرينة وصفه بصفة الكوفي[١٥٧] ، وهي تشمل الواحد والكثير ، قرينة مشعرة بإرادته النوع ، فان صح لهم فلا دليل فيه على إطلاق كون الصفة تفيد العموم ، وإن لم يصحّ ، وهو الأظهر فعدم الدليل أولى .

ثم بنوا على هذا فقالوا : ( أيّ عبيدي ضربك ) وصف النكرة بالفعل ، وهو عام فيعم النكرة .

أما كون النكرة موصوفة بالفعل فظاهر ، ولا يريدون الصفة الصناعية ، بل الصفة المعنوية . وأما كون الفعلِ عاماً فلأنه مسند الى ضمير « أي عبيدي » والفعل يتعدد بتعدد فاعله لاستحالة[١٥٨] أن يكون فعل الجماعة واحداً[١٥٩] . وهذا معنى قولهم : الفعل يعم بعموم فاعله لا بعموم مفعوله .

وطوّل النحاة في تقرير ذلك ، والاستدلال بكون الفاعل[١٦٠] كالجزء من الفعل ، ونحوه من الامور النحوية التي ليس لها أثر فيما نحن فيه ، وانما[١٦١] المأخذ ما ذكرناه .

---

( ١٥٥ ) لم أقف على هذا النص في « الجامع الكبير » .

( ١٥٦ ) ك : لما ترا الجمعان . تحريف .

( ١٥٧ ) ك : الكوفية .

( ١٥٨ ) م : لا استحالة . تحريف .

( ١٥٩ ) ك : واجباً . تحريف .

( ١٦٠ ) ك : والاستدلال بالفاعل . تحريف .

( ١٦١ ) م : واما . تحريف .

ثم هو محل منع ؛ لأن الفاعل ضمير « أي » فاذا لم تكن عامة لم يكن ضميرها عاماً ، واذا لم يكن عاماً[١٦٢] لا يكون فعله عاماً ، تعين ما قالوه[١٦٣] في المسألة الثانية ، ولا فرق بينهما الا أن الفاعل هناك خاص ، وهنا مبهم ، والمبهم غير عام . فالاستدلال على عموم « أي » في هذه الصورة بعموم الفعل دور . لأن عموم الفعل متوقف على عموم الفاعل المتوقف على عموم « أيّ » الموقوف على عموم الفعل .

وإن أرادوا العام البدلي فهو حاصل بدون هذا الدور ، وهو حاصل في المسألتين .

وأما عموم النكرة بعموم صفتها فقد تقدم إستدلالهم عليه ومنعه .

فقد ظهر أنّ المنع متوجه عليهم في مقامين ، في كل منهما يقف استدلالهم على عتق جميع العبيد على أصلهم إلا أن يسلكوا ما قدمته .

ثم قالوا في المسألة الثانية ، وهي ( أي عبيدي ضربته ) إنّ الفعل هنا خاص ، لأن[١٦٤] فاعله خاص [ ١١ و ] وهو المخاطب ، وتعدد المفعول لا يوجب تعدد الفعل ؛ لأن الفعل الواحد قد يتعلق بمفاعيل كثيرة ، كذلك الضرب الواحد قد يقع على عبيد كثيرة .

فاما أن نقول إنّ الوصف بالفعل الخاص لا يقتضي العموم ، وإمّا أن نقول إن هذا ليس بوصف للنكرة وانما هو وصف الفاعل ، أعني من جهة المعنى ، فانّ الضاربيّة التي هي[١٦٥] مدلول « ضربته » صفة الفاعل الخاص ، وهو المخاطب . والمضروبية التي هي صفة « العبيد » إن دلّ اللفظ عليها فانما يدل بالاقتضاء ، والاقتضاء لا عموم له ، لأن العموم من عوارض الألفاظ ، والمقتضَى يقتصر منه على موضع الضرورة .

وعدُّوا هذا ، أي[١٦٦] قوله ( أي عبيدي ضربت )[١٦٧] مبنياً للمفعول .

هكذا في الكلام الذي عندهم منسوباً لابن جني . قال[١٦٨] : لأنّ الفاعل وإن

---

( ١٦٢ ) واذا لم يكن عاماً : ساقط من ك .

( ١٦٣ ) ك : ما قالوا .

( ١٦٤ ) م : لأنه . تحريف .

( ١٦٥ ) هي : ساقط من م د .

( ١٦٦ ) في المخطوطات : الى . وما أثبته يناسب السياق .

( ١٦٧ ) ك : أي عبيدي ضرب .

( ١٦٨ ) قال : ساقط من م د .

لم يذكر فهو في حكم المذكور .

وهذا يَرِدُ عليهم فيه قوله ( ﷺ ) : ( أيُما إهابٍ دُبغ فقد طهُر )[169]. وقد قالوا هم فيه بالعموم أكثر منا ؛ لأنهم أدرجوا فيه جلدَ الكلب .

والحقُّ أن « ضربته » صفة لـ « أي » اعتباراً بمعناها[170] ، فانك تقول : مررت برجل ضربه عمرو ، كما تقول : زيد ضربه عمرو[171] وضرب عمراً . أخبرت عن المبتدأ في الموضعين ، ولا شك أنّ في قولنا « ضربته » نسبتين : إحداهما إلى الفاعل بالضاربية ، والأخرى بالنسبة الى المفعول بالمضروبية ، ومن[172] الجهة الثانية يصح الوصف ، وليس كذلك من الاقتضاء .

وذكروا فرقاً آخر بين المسألتين ، وهو أن الشرط في « ضربك » ضرب العبيد ، وهو عام ، فلم يكن[173] عموم العتق بعموم الشرط بل بعموم الفاعلين . فاذا وجد الضرب من الثاني عتق به الأول بضربه[174] ، لأن الضرب من كل واحد شرط وقوع العتق عليه ، والشرط في ضربته الضرب الواقع من المخاطب ، فلو عتق الثاني لعتق بضرب آخر من المخاطب ، فيتكرر المشروط بتكرر الشرط ، و « أي » لا يقتضي التكرار .

والجواب عن قولهم ( ضرب العبيد ) تقدمت الاشارة اليه ، وإن على قولهم : إنّ « إيّاً » لا تفيد العموم يكون الشرط ضرب أي العبيد[175] وفرق بين قولنا ضرب أي العبيد ، وضَرب العبيد .

وعن قولهم إن الضرب من كل واحد شرط وقوع العتق يحتاج الى إثبات أنّ « أيّاً » مثل « كل »[176] ، وأن كل ضرب شرط وكلا[177] المقامين لم يبرهن عليه ، والأول لا يقولون به .

---

( ١٦٩ ) تقدم ذكره في الورقة ٩ و.

( ١٧٠ ) ك : لمعناها .

( ١٧١ ) من ( كما تقول ) الى ( عمرو ) ساقط من ك .

( ١٧٢ ) م : من . من غير واو . تحريف .

( ١٧٣ ) من ( الشرط ) الى ( يكن ) ساقط من ك .

( ١٧٤ ) في المخطوطات : فضربه . والصواب ما أثبته .

( ١٧٥ ) ك : للعبيد . تحريف .

( ١٧٦ ) كل : ساقط من م .

( ١٧٧ ) ك : وكل . تحريف .

وعن قولهم : ( الشرط في ضربته .... ) الى آخره أن التكرار إنما هو في المحل[178] الواحد ، والمحل هنا متعدد ، كما لو قال : كل عبد ضربته .

فإن قال : إنّ « أياً » لا يفيد العموم استغني عن هذا الجواب .

وأيضاً قوله « يضرب » آخر المسألة أعمّ . فاذا فرضنا أنه ضرب الجميع ضربة واحدة لم لا يعتقون ؟

فهذا ما عندي في هذه المسألة ، وأنّ العتق يحصل في المسألتين كما لو قال : ( كلُّ عبد ضارب ) أو ( ..... مضروب ) ، أو : ( أيُّ عبد ضارب ) أو ( ..... مضروب ) . والله تعالى أعلم .

وقد رأيت المسألة في تعليق القاضي حسين[179] من أصحابنا قال : ( فرع : إذا قال : طلّق من نسائي من شئت ، لا يطلق الكل في أصح الوجهين . وإذا قال : طلّق من نسائي من شاءت ، فله أن يطلق كلّ من اختارت الطلاق [ ١١ ظ ] . والفرق أنّ التخصيص والمشيئة تضاف الى واحد . فاذا اختار واحدة سقط اختياره . وفي المسألة الثانية الاختيار مضاف الى جماعة ، وكل[180] من اختارت طلقت .

نظيره إذا قال : أيُّ عبد ضربته من عبيدي فهو حرٌ ، فضرب عبداً ثم عبداً ، لا يعتق الثاني ، لأن حرف « أي » وان كان حرف تعميم فالمضاف اليه الضرب واحد . ولو قال : أيّ عبد ضربك فهو حرٌ ، فضربه عبد ثم عبد عتقوا ، لأن الضرب مضاف الى جماعة ) .

وهذا الذي قاله القاضي حسين غير مسلّم له . ولعله أخذه من كتب الحنفية مسلماً : والكلام معه كالكلام معهم .

وقوله[181] في « أي » حرف عجيب[182] . ويحمل على أنه لم يُرِد اصطلاح النحاة . وأطلق الحرف على الكلمة .

وقد رأيت في فتاوى فيها من فتاوى الشاشي وغيره ، قال : ( مسألة ـ إذا قال

---

( ١٧٨ ) في المحل له . تحريف .

( ١٧٩ ) الحسين بن محمد بن احمد المروزي القاضي الشافعي ( ت ٤٦٢ هـ ) . له : ( التعليق الكبير ) في الفقه ، وغيره . ينظر : طبقات الشافعية ، للأسنوي ١ / ٤٠٧ .

( ١٨٠ ) ك : فكل .

( ١٨١ ) م : وقولهم . تحريف .

( ١٨٢ ) ك : عجب . تحريف .

لرجل : أيّ عبيدي ضربت فهو حر . هل يتكرر العتق بتكرر[١٨٣] الضارب ؟ وان قال : أيّ عبيدي ضربت فهو حرٌّ . هل يتكرر بتكرر[١٨٤] الضرب ؟ الجواب : أنّ مقتضى ذلك تكرر العتق بتكرر العبيد والضرب ) انتهى .

وأكد عندي أنه[١٨٥] من كلام الشاشي ما قدمته عن ابن عمرون النحوي . وعلى كل حالٍ هو[١٨٦] مخالف لما قاله القاضي حسين .

ومما ذكره الحنفية من عموم النكرة بعموم الوصف : لو قال لامرأتيه : لا أقربكما إلا يوماً ، فالمستثنى يوم واحد . ولو قال : إلا يوماً أقربكما فيه ، فكل يوم يقربهما فيه يكون مستثنىً . واستدلوا بذلك على عموم النكرة بعموم الصفة .

وهذا يَرد عليهم في قولهم : إنّ « ضربته » ليس صفة لـ « أيّ عبيدي » فقياس ما قالوه هناك أنّ هذه صفة[١٨٧] له ، وأنّ صفة « اليوم » من مقتضياتها ، وأن[١٨٨] المقتضَى لا عموم له . فيلزمهم في الموضعين القول بالوصف والتعميم أو الانكار في الموضعين .

وقالوا[١٨٩] : اذا قال : أيكم حمل هذه الخشبة فهو حرٌّ ، وكل واحد يطيق حملها ، فحملوها على التعاقب عتقوا ، وإن حملوها معاً لم يعتقوا ؛ لأنّ كلًّا منهم حمل بعضها لا كلها ، وإن لم يكن كل واحد يطيق حملها عتقوا جميعاً إذا حملوها ، لأن وصف النكرة هنا بأصل الحمل[١٩٠] ، وفي الاولى بحمل الخشبة .

وهذا الحكم لا بأسَ به ، لا من جهة الوصف ، بل من جهة أنّ عتق[١٩١] كل منهم معلّق في الصورة الاولى بحمله إيّاها ، وفي الثانية بمشاركته في الحمل .

## فصل

مما ينبه[١٩٢] عليه هنا بحث شُغف به بعض المتأخرين من الأصوليين ، وهو أنّ

---

( ١٨٣ ) ك : بتكرار .

( ١٨٤ ) ك : بتكرار .

( ١٨٥ ) م : ان . تحريف .

( ١٨٦ ) م : فهو .

( ١٨٧ ) صفة : ساقطة من ك .

( ١٨٨ ) ان : ساقطة من ك .

( ١٨٩ ) م : قالوا ، من غير واو .

( ١٩٠ ) م : الجملة . تحريف .

( ١٩١ ) م : العتق . تحريف . ( ١٩٢ ) م : ما بنيته . ولم ينقط اللفظ في د .

العام في الأشخاص مطلق في الأحوال والأزمنة والبقاع . فظنّ أنه يلزم من هذه القاعدة أنه لا يستدل بأكثر العمومات في هذا الزمان ، لأنه قد عمل بها في زمن ما . والمطلق يخرج عن عهدته بالعمل له في صورة .

والذي[193] شغف بهذا البحث هو الشيخ شهاب الدين القرافي[194] وردّ آخرون عليه . منهم : الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد[195] . واستدل بحديث أبي أيوب لمّا قدم الشام فوجد مراحيض قد بنيت قَبل القبلة ....[196] على أنهم فهموا العموم في الامكنة . يعني فيكون العام في الأشخاص عاماً في الأمكنة على خلاف ما قال القرافي[197] .

وكل من القولين غير صواب . والصواب ما قرره لنا الشيخ علاء الدين [ ١٢ و ] الباجي[198] من القول بالقاعدة ، وعدم لزوم ما ذكره القرافي ، وذلك لأن المقصود أنّ[199] العام في الأشخاص مطلق في الأحوال والأزمنة والبقاع ، بمعنى أنه إذا عمل به في الأشخاص في حالة ما في زمان ما في مكان ما لا يعمل به في تلك الأشخاص مرة أخرى . أما في أشخاص أُخر فيعمل به ، لأنه لو لم يعمل به لزم التخصيص في الأشخاص . فالتوفية بعموم الأشخاص أن لا يبقَى شخص ما في أيّ زمان ومكان وحال إلا حكم عليه . والتوفية بالاطلاق[200] أن لا يتكرر ذلك الحكم ، فكل زانٍ يحدُّ ، وإذا جلدناه لا نجلده ثانياً في مكان آخر أو زمان[201] آخر ، أو حالة أُخرى إلا إذا زَنَى

---

( ١٩٣ ) والذي : ليس في م .

( ١٩٤ ) م : العراقي . تحريف . وهو أحمد بن إدريس المالكي ( ت ٦٨٤ هـ ) . له : الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة ) وغيره . ينظر : الديباج المذهب ، لابن ملكون ص ٦٢ . ويراجع رأيه في شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٠ .

( ١٩٥ ) محمد بن علي بن وهب ( ت ٧٠٢ هـ ) . له ( إحكام الاحكام ) وغيره . ينظر : الاعلام ٦ / ٢٨٣ .

( ١٩٦ ) في صحيح البخاري ١ / ١٠٩ ( عن أبي أيوب الانصاري أن النبي ﷺ قال : إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولكن شرقوا أو غربوا . قال أبو أيوب : فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض بنيت قبل القبلة فننحرف ونستغفر الله تعالى ) .

( ١٩٧ ) ك : العراقي . تحريف .

( ١٩٨ ) علي بن محمد بن عبد الرحمن الشافعي ( ت ٧١٤ هـ ) شيخ السبكي . له : ( مختصر المحصول ) . ينظر : الأعلام ٧ / ٢٠٨ .

( ١٩٩ ) ان : ليس في م .

( ٢٠٠ ) ك : بالطلاق . تحريف . ( ٢٠١ ) م : وزمان . تحريف .

مرة اخرى ، لأن تكرر جلده لا دليل عليه ، والفعل مطلق .

فهذا معنى القاعدة ، وبه يظهر أن لا إشكال عليها[٢٠٢] ، ولم يلزم من الاطلاق في شيء منع التعميم في غيره .

وقد يعترض على هذا بأن عدم تكرار الجلد مثلًا معلوم من كون الأمر لا يقتضي التكرار ، وبأن المطلق هو الحكم ، والعام هو المحكوم عليه ، وهما غيران ، فلا يصح أن يكون ذلك تأويلًا لقولهم : ( العام ... مطلق ) .

فينبغي أن يهذب هذا الجواب ، ويجعل العموم والاطلاق في لفظ واحد ، بأن يقال : المحكوم عليه وهو الزاني والمشرك[٢٠٣] وما أشبهه فيه أمران : أحدهما الشخص ، والثاني الصفة . كالزنى مثلًا ، وأداة العموم لما دخلت عليه أفادت عموم الشخص لا عموم الصفة . والصفة باقية على إطلاقها .

فهذا معنى قولهم : ( العام في الأشخاص مطلق في الأحوال والأزمنة والبقاع ) . أي : كل شخص حصل منه مطلق زنىً حصل منه مطلق[٢٠٤] حدّ . وكل شخص حصل منه مطلق شرك[٢٠٥] قتل بشرطه . ورجع العموم والاطلاق الى لفظة واحدة باعتبار مدلولها[٢٠٦] من الصفة والشخص المتصف بها . فافهم ذلك .

ثم إنه مع هذا لا يقول بأنّ كون الصفة مطلقة يحمل على بعض مسمّاها ، لأنه يلزم منه إخراج بعض الأشخاص . نعم لو حصل استغراق الأشخاص لم يحافظ مع ذلك على عموم الصفة لا إطلاقها[٢٠٧] .

وهكذا الحديث الذي تمسك به الشيخ تقيُّ الدين ، وهو قوله ( ﷺ ) : ( لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول )[٢٠٨] ، الاستقبال مطلق ، وبدخول النهي عليه صار عاماً[٢٠٩] . وكل استقبال منهي عنه ، والاستقبال في الشأم أو غيره لو أخرج

---

( ٢٠٢ ) ك : ان الاشكال عليه . تحريف .

( ٢٠٣ ) في المخطوطات : والمشترك . والصواب ما أثبته .

( ٢٠٤ ) حصل منه مطلق : ساقط من ك .

( ٢٠٥ ) م : وكل شخص أشرك .

( ٢٠٦ ) م : مدلولهما .

( ٢٠٧ ) ك : لا طلاقها . تحريف .

( ٢٠٨ ) في صحيح البخاري ١ / ١٠٩ : ( لا تستقبلوا القبلة بغائط أو بول . ولكن شرقوا أو غربوا ) .

( ٢٠٩ ) من ( الاستقبال ) الى ( عاما ) ساقط من ك .

لبطل العموم ، فادراجه في النهي من جهة أداة العموم لا من جهة عموم موضوعه .
ووجه مناسبة هذا البحث لما كنا فيه أن كون الفعل مطلقاً لا يمنع من التمسك بعموم « أيّ » . وأنّا متى اقتصرنا على صورة من الفعل تمسكاً باطلاقه لزم تخصيص العموم في « أيّ » فلا يسمع ، كما لا يجوز تخصيص العام بالعمل ببعضه في صورة .

## فصل

ما قدمناه من أنّه[210] إذا تقدم النفي على « كل » لا يدل على الاستغراق شرطهُ أن لا ينتقض بـ « إلا » فلو انتقض قبل المحمول فالاستغراق باقٍ كما لو لم يدخل النفي ، قال تعالى : ﴿ إنْ كلُّ من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً ﴾[211] . فالمراد أنّ كلَّ واحدٍ آتيه عبداً ، وإن كان النفي متقدماً لكن لأجل الاستثناء .
وسببه ما قدمناه أن النفي للمحمول وتسلّط[212] عليه ، وما بعد [ ١٢ ظ ] « إلا » لا تسلّط للنفي عليه ، فما بعد « إلا » مثبت ، وهو في الاستثناء المفرغ مسند الى ما قبلها ، وهو كلُّ فردٍ كما كان في الجملة قبل دخول النفي والاستثناء .
وعلى قياس ذلك : ( ما كل أحد إلا قائم ) و ( ما كل ذلك إلا يكون ) و ( ما كل الذنب إلا صنعه أبو النجم )[213] .
فلو تأخّر بعد « إلا » نفي آخر كان المعنى على العموم ايضاً . فقولك : ( ما كل الذنب إلا لم يَصنع ) معناه : لم يَصنع شيئاً منه ؛ لأن عدم الصنع محمول على « كل » على حالة ، والنفي الأول لما سواه نفي عن كل فردٍ ما سوى المحمول ، وأثبت لها المحمول .
وإنما قيدت قولي في الأول بـ « ما قبل المحمول » احترازاً[214] من ورود « إلا » بعد المحمول ، فلا اعتبار بها ، كقولك : ( ما كل إنسان قائم إلا في الدار ) فالنفي هنا كما قبل دخول « إلا » سلب للاستغراق لا استغراق للسلب ، والمعنى أن استغراق القيام للانسان منتفٍ إلا في الدار فانه ثابت ، فيكون ( كل إنسان قائم في الدار ) .

---

( ٢١٠ ) ك : به . تحريف .

( ٢١١ ) مريم ١٩ / ٩٣ .

( ٢١٢ ) ك : وتسلطه .

( ٢١٣ ) سقط من م : وكل الذنب الا صنعه ابو النجم .

( ٢١٤ ) ك : احتراز . تحريف .. ومن ( وأثبت ) الى ( احترازاً ) ساقط من م .

# فصل
## في التعليق على العموم ودخوله في حيّز الشرط ودخول الشرط في حيِّزه

وهذه المسألة قلّ من تكلم عليها . وللشيخ تقي الدين بن دقيق العبد كلام فيها لا يحضرني الآن ، ولعلي أُلحقه في آخر الكلام[٢١٥] .

والذي يقتضيه نظري أنّ تقدم « كل » على الشرط كتقدمها[٢١٦] على النفي . فكما[٢١٧] يكون النفي هناك عاماً لكل فرد يكون الشرط هنا عاماً لكل فرد[٢١٨] . والحكم بالقضية الشرطية على كل فرد . فاذا قلت : كل عبد لي إن حجّ فهو حرٌّ ، أو : فجميعهم أحرار ، أو : فسالم حرٌّ ، أو : فزوجته طالق . فالجزاء في جميع ذلك مترتب على كل فرد ، أي : من حجّ منهم ترتب ذلك المشروط عليه .

وإن كان المشروط مما لا يتكرر فقد حصل بالأول وقوع[٢١٩] ، وإن كان مما يتكرر تكرر الثاني[٢٢٠] وما بعده ، والعتق بالنسبة الى محله يتكرر فيعتق كل منهم بحجِّه . وفي الحقيقة ليس ذلك بتكرار .

واعلم أنه يجوز في اللفظ أن يقول : ( إن حج كل عبد فهو حرٌّ ) على ما تقرر من أنّ ضمير « كل » المضافة الى نكرةٍ مفردةٍ مفرد ، وأن يقول : ( ... فهم ) ، ويكون الضمير للعبيد كما قلنا[٢٢١] في بيت عنترة[٢٢٢] ؛ لأن هذا ليس بخبر ، بل هو من جملة اخرى ربط بينهما الشرط .

# فصل

اذا عرف ذلك فاذا قلنا[٢٢٣] : إن حج كل عبد من عبيدي[٢٢٤] فهو حرٌّ ، فهل نَقول

---

( ٢١٥ ) لم يحقق المؤلف وعده بذلك .

( ٢١٦ ) م : لتقدمها . تحريف .

( ٢١٧ ) م : كما . من غير فاء . تحريف .

( ٢١٨ ) سقط من م : يكون الشرط هنا عاماً لكل فرد .

( ٢١٩ ) ك : وفرع . تحريف .

( ٢٢٠ ) م : بالثاني . تحريف .

( ١٢١ ) ك : قلناه .

( ٢٢٢ ) تقدم البيت في الورقة ٢ و .

( ٢٢٣ ) ك : قلت . ( ٢٢٤ ) ك : عبدي . تحريف .

هنا : من حج منهم عتق ، أو : لا يُعتق حتى يحج جميعهم ، كما قلناه فيما اذا قال : فهم أحرار؟

والذي نقول به أنه من حجّ منهم عتق ؛ لأنّ الضمير في قوله : فهو ، مفرد يعود على من حجّ من العبيد ، فأفاد أنّ كل عبد حاجّ فهو حرٌّ .

وها هنا دقيقة ، وهي[٢٢٥] أنه لو قال : إن حجَّ كلٌّ من عبيدي فكلٌّ من عبيدي حرٌّ ، أو : فهم أحرار . المعلّق عتق كل فرد أو المجموع . والمعلّق عليه عتق كل فرد ، وهو مستغرق ، فلا يُعتق كلُّهم ولا أحد منهم حتى يوجدَ الاستغراق ، وحجُّ كلٍّ منهم ، ومن ضرورته حجُّ المجموع ، فلذلك يوقف عتق كل واحد منهم على حج جميعهم .

واذا قال : فسالم حر ، أو : زوجته طالق ، وما أشبه ذلك ، فالحكم كذلك ، ولا يوجد المشروط إلا بعد حج المجموع كما تقدم ، واذا قال : فهو حر ، كما فرضناه ، فالضمير إن أعدناه على كل فرد كما هو الظاهر صار في قوة قولك : إن حج كل فرد فكل فرد حر . ولو قال كذلك لم يعتق أحد منهم إلا بحج [ ١٣ و ] الجميع كما تقدم . فكيف[٢٢٦] تخالف حالة الاضمار؟

فاعلم أنّ قولنا : كل فرد فيه أمران :

أحدهما ـ هذه الكلية المستغرقة لما دخلت عليه .

والثاني ـ آحادها الداخلة تحت هذا الاستغراق ، وكلٌّ واحد من الآحاد المشمولةِ حكمُه حكمُ العامِ البدلي المدلول عليه بـ « أي » .

فان عاد الضمير جمعاً كان لهم بقيد الشمول ، وان عاد مفرداً كان لكلٍّ منهم بقيد الانفراد ، أي فرد كان . فالضمير المفرد عائد على ذلك الواحد المشمول بالكلية[٢٢٧] ، فتتعلق حريته بحجه . فمن حجّ عتق ، وكل واحد من الأفراد المدلول عليها بـ « كل » لا شمول فيه ولا استغراق ، وانما الاستغراق في « كل » لتلك[٢٢٨] الأفراد ، والضمير المفرد عائد الى الأول لا الثاني ، فالمستغرق هو العام ، ولم يعد الضَّمير عليه . والمفرد الشمولي هو الذي عاد الضمير عليه ، ويصح أن يقال فيه : كل فرد : أي : كل فرد على حياله داخل تحت العموم وليس بعام .

ويرشدك الى هذا التزام العرب إفراد الضمير إذا أضيفت « كل » الى مفرد نكرة

---

( ٢٢٥ ) م : وهو .

( ٢٢٦ ) ك : وكيف .

( ٢٢٧ ) م : المشمول ذلك بالكلية . تحريف .

( ٢٢٨ ) م : لذلك . تحريف .

مع قول النحاة إنّ ذلك مراعاة للمعنى . فان ذلك يفيدك أن المحكوم عليه مفرد لا جمع ، وذلك المفرد ليس بعام ؛ لأنه ليس بمستغرق . فافهم هذا فانه موضع التباس على من لم يتبصّر .

ولو كان المحكوم عليه جمعاً لم يصح إفراد الخبر مع مراعاة المعنى .

* * *

وبقي من أحكام « كل » : وصفها ، والوصف بها ، وتعريفها ، وتنكيرها . وقد ذكرت ذلك في قوله تعالى : ﴿ وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد ﴾[٢٢٩] في تفسيري[٢٣٠] .

فهذا[٢٣١] ما تيسر ذكره في هذه المسألة . والله أعلم[٢٣٢] .

قال فسح الله في مدته : فرغت من هذا التصنيف في صفر سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة .

فرغ من نسخه ضحوة الاثنين العشرين من شهر ذي الحجة من سنة أربعين وثمان مئة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام .

---

( ٢٢٩ ) سورة ق ٥٠ / ٢١ .

( ٢٣٠ ) اسمه : الدر النظيم في تفسير القرآن الكريم . قال ولده تاج الدين في طبقات الشافعية الكبرى ١٠ / ٣٠٧ : لم يكمل .

( ٢٣١ ) م د : هذا . من غير واو .

( ٢٣٢ ) هنا آخر النسخة م . وسقط من ك : ( والله أعلم ) . وبعدها في د ، وهي آخرها : ( و صلى الله على سيدنا محمد و على آله وصحبه وسلم ولا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم ) .

# المصادر


- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الاندلسي ، تحقيق د . مصطفى أحمد النماس ، مصر ١٩٨٧ م .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ابن عبد البر ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة ( ب . ت ) .
- الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي ، حيدر آباد الدكن ١٣٦٠ هـ .
- إصلاح المنطق ، ابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، ( ط ٢ ) القاهرة ١٩٥٦ م .
- الأعلام ، الزركلي ، ( ط ٢ ) ب . ت .
- الأمالي ، القالي ، القاهرة ١٩٢٦ م .
- أمية بن أبي الصلت : حياته وشعره ، بهجت عبد الغفور ، بغداد ١٩٧٥ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٥٠ م وما بعدها .
- الايضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، القاهرة ( ب ت ) .
- البحر المحيط ( تفسير القرآن الكريم ) أبو حيان الأندلسي ، القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ م .
- البيان والتبيين ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ( ط ٢ ) القاهرة ١٩٦١ م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، الزَّبيدي ، مصر ١٣٠٦ هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- التلخيص في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، شرح عبد الرحمن البرقوقي ، مصر ١٩٣٢ م .

- تهذيب اللغة ، الأزهري ( جـ ٣ ) ، تحقيق الدكتور عبد الحليم النجار ، القاهرة ١٩٦٦ م .
- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني ، تحقيق أوتوبرتزل ، استانبول ١٩٣٠ م .
- الجامع الكبير ، محمد بن الحسن الشيباني ، حققه أبو الوفا الأفغاني ، مصر ١٩٥٦ م .
- خزانة الأدب ولب لبَاب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي ، بولاق ١٢٩٩ هـ .
- دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، ( جـ ٢ ) القاهرة ١٩٧٢ م .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، ابن فرحون المالكي ، مصر ١٣٢٩ هـ .
- دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد بن تاويت ، المغرب ( ب . ت ) .
- ديوان ابن الدُّمَينة ، تحقيق راتب النفاخ ، مصر ١٩٥٩ م .
- ديوان أبي العتاهية ، بيروت ١٩٦٤ م .
- ديوان الأعشى ( ميمون بن قيس ) تحقيق الدكتور م . محمد حسين ، مصر ١٩٦٩ م .
- ديوان جميل ، الدكتور حسين نصار ( ط ٢ ) مصر ١٩٦٧ م .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، شرح عبد الرحمن البرقوقي ، مصر ( ب . ت ) .
- ديوان الحماسة ، لأبي تمام ( بشرح التبريزي ) مصر ١٢٩٦ هـ .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، صححه وليم بن الورد ، ( ضمن مجموع أشعار العرب ) ليبسغ ١٩٠٣ م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ( شرح ثعلب ) القاهرة ١٩٤١ م .
- ديوان السموءل ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، بغداد ١٩٥٥ م .
- ديوان الطرماح بن حكيم ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ١٩٦٨ م .
- ديوان طهمان بن عمرو الكلابي ، تحقيق محمد جبار المعيبد ، بغداد ١٩٦٨ م .
- ديوان عمرو بن معدي كرب ، صنعة هاشم الطعان ، بغداد ١٩٧٠ م .
- ديوان عنترة ، تحقيق محمد سعيد مولوي ، المكتب الاسلامي ( ب . ت ) .
- ديوان الفرزدق ( شرح عبد الله الصاوي ) مصر ١٩٣٦ م .
- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد ، القاهر ١٩٦٢ م .
- ديوان قيس بن ذريح = قيس ولبنى .

- ديوان كعب بن زهير ( شرح السكري ) القاهرة ١٩٥٠ م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، سامي مكي العاني ، بغداد ١٩٦٦ م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، الكويت ١٩٦٢ م .
- ديوان المتنبي ( بشرح عبد الرحمن البرقوقي ) ط ٢ ، مصر ١٩٢٨ م .
- ديوان مجنون ليلى ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ( ب . ت ) .
- ذيل الأمالي والنوادر ، القالي ، مصر ١٩٢٦ م .
- سنن أبي داود ، مصر ١٩٥٢ م .
- سنن النسائي ( بشرح السيوطي ) المطبعة المصرية بالأزهر ( ب . ت ) .
- السيرة النبوية ، ابن هشام ، تحقيق مصطفى السقا وابراهيم الابياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، مصر ١٩٣٦ م .
- شرح ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ( ط ١٤ ) القاهرة ١٩٦٤ م .
- شروح التلخيص ، ( للخطيب القزويني ، وتاج الدين السبكي ، وسعد الدين التفتازاني ، وابن يعقوب المغربي ) مصر ( ب . ت ) .
- شرح تنقيح الفصول ، القَرافي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ١٩٧٣ م .
- شرح شواهد المغني ، السيوطي ، دمشق ١٩٦٦ م .
- شرح المفصل ، ابن يعيش ، ادارة الطباعة المنيرية ( ب . ت ) .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ، تحقيق الدكتور طه محسن ، بغداد ١٩٨٥ م .
- الصحاح ، الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مصر ( ب . ت ) .
- صحيح البخاري ، مصر ١٣٧٧ هـ .
- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ١٩٥٤ م . ( وطبعة القاهرة ١٩٦٠ م ) .
- الطبقات الكبرى ، ابن سعد ، بيروت ١٩٥٧ م .
- طبقات الشافعية ، الأسنوي ، تحقيق عبد الله الجبوري ، بغداد ١٣٩١ هـ .
- طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين السبكي ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناحي ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- عروس الأفراح ، تاج الدين السبكي = شروح التلخيص .
- عيون الأخبار ، ابن قتيبة ، القاهرة ١٩٦٣ م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، مصر ١٩٥٩ م .

- فوات الوفيات ، ابن شاكر الكتبي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مصر ١٩٥١ م .
- قيس ولبنى ( شعر ودراسة ) الدكتور حسين نصار ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ١٩٦٦ م وما بعدها .
- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ( ط ٢ ) مصر ١٩٥٦ م .
- المحصول في أصول الفقه ، فخر الدين الرازي ( جـ ١ ) تحقيق الدكتور طه جابر الفياض ، الرياض ١٩٧٩ م .
- مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٥٥ م .
- معجم الأدباء ، ياقوت ، بعناية مرجليوث ( ط ٢ ) سنة ١٩٢٣ م وما بعدها .
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دمشق ١٩٥٧ م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ١٣٧٨ هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دمشق ١٩٦٤ م .
- المفصل في النحو ، الزمخشري ، كريستيانيا ١٨٤٠ م .
- نتائج الفكر ، السهيلي ، مخطوطة مكتبة ( فاتح ) باستانبول رقم ٤٦٩٠ .
- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ، أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ( ط ٢ ) بغداد ١٩٧٠ م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، بيروت ١٩٦٨ م .

# الفهارس

١ ـ فهرس الآيات .
٢ ـ فهرس الحديث الشريف .
٣ ـ فهرس الاشعار .
٤ ـ فهرس الاعلام .
٥ ـ فهرس المصنفات الواردة في المتن المحقق .



# ١ ـ فهرس الآيات

# ٢ - فهرس الحديث الشريف

# ٣ـ فهرس الاشعار

# فهرس أنصاف الأبيات



# ٤ ـ فهرس الأعلام

# ٥ ـ فهرس المصنفات الواردة في المتن المحقق

# التصويبات

ص ٣٦ : يضاف بعد السطر التاسع عبارة ( وقال جميل[٥١] بن معمر ) .

ص ٣٦ : يضاف ( وقال آخر ) قبل ( وكلّ فحل له نجل ) .

ص ٣٦ : يضاف ( وقال آخر ) قبل ( كلّ فؤاد عليه أم ) .

ص ٣٦ : تحذف الاسطر الثلاثة الاخيرة التي قبل ( وقال آخر[٥٥] ).

ص ٣٨ هـ ٧١ : وقعتي . صوابه : ومغنى .

ص ٣٨ هـ ـ٧٤ : م د . صوابه : من م د .

ص ٤٢ س ٦ : يحذف ( وقد قال الشاعر ) .

ص ٤٣ س ٣ أسفل : بفلح . صوابه : بفلج .

ص ٥٢ س ٤ : يحذف ( آتي ) .

ص ٥٢ س ٥ أسفل : المعرف[٥] . صوابه : المعرف[١٥] .

ص ٦١ س ٥ أسفل : تحذف النقاط ويحل محلها السطر الذي قبلها .

ص ٧٠ هـ ١٧٣ : صحيح . صوابه : صحيح البخاري .

ص ٧٣ : ينقل الهامش رقم ( ٣٤ ) الى ص ٧٤ .

ص ٧٤ س ١٣ : فهي . صوابه : في .

ص ٧٩ : ينقل الهامش ٧٥ الى ص ٧٨ .

# المحتوى

## ( المقدمة الدراسية )